تقرير حرية الرأي والتعبير في الدول العربية

عام 2017

مقدمة

مما لا شك فيه أن العلاقات السياسية المتأزمة بين الدول في المنطقة العربية إلى جانب السياسات الداخلية وممارسات العنف انعكست بشكل كبير على حالة حرية الرأي والتعبير.

كما تسبب انتشار السلاح في أيدي بعض الجماعات الدينية، وغياب قدرة الدولة على فرض القانون، في إفلات الجناة من العقاب.

واستغلت حكومات عربية الأوضاع التي تشهدها المنطقة في فرض حصار خانق على حرية التعبير عن الرأي، ومنع التداول السلمي للسلطة.

وشهد عام 2017، تأجج الصراع بين إيران ودول الخليج، واتهمت دول الخليج إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية، وشهد أيضا قطع العلاقات بين كل من السعودية والبحرين والامارات ومصر من ناحية، وقطر من ناحية أخرى، كما استمرت الحرب الأهلية في ليبيا منذ استخدام الديكتاتور معمر القذافي للأسلحة الثقيلة في مواجهة شعبه خلال ثورة 17فبراير 2011.

واستمرت الحرب التي تشنها السعودية والدول المتحالفة معها ضد قوات الرئيس المخلوع على عبدالله صالح وقوات الحوثي، في اليمن، من أجل تمكين الرئيس عبدربه منصور هادي من حكم البلاد.

أما في العراق فقد تمكنت الحكومة العراقية من تحرير المدن العراقية من يد تنظيم الدولة "داعش"، وفي سوريا يبدو أن الوضع مؤهل لاستمرار الرئيس بشار الأسد في الحكم رغم قتل آلاف الضحايا وتشريد ملايين اللاجئين داخل سوريا وخارجها.

ويمكن أن نطلق على 2017، أنه عام الانتهاء من صد هجـوم المـواطنين خلال الربيع العربي للمطالبة بالعيش والحرية والعدالـة الاجتماعيـة، وشـيطنة ثـورات الربيع العربي وتحميلها مسؤولية الأزمات التي يعانيها المـواطنين متجـاهلين أن تلك الأزمات كانت السبب في ثورات شعوب المنطقة خلال عام 2011.

موريتانيا

مررت السلطات الموريتانية تعديلات دستورية تهدف إلى إلغاء مجلس الشيوخ، وهيئات دستورية أخرى، فضلا عن تغيير العلم الوطني وذلك عـبر اسـتفتاء عـام في 5أغسطس 2017.

وساهمت عملية الاستفتاء هذه في تقليص الحيز الضيق أًصلا من حريـة التعـبير في بلد يحكمه الجنرال محمد ولد عبـد العزيـز، الـذي وصـل إلـى السـلطة بعـد انقلاب عسكري.

وسخر ولد عبدالعزيز كل مؤسسات الدولة لتمرير تعديلاته، وفي الوقت الـذي وقف يخطب فيه وسط عشرات الآلاف من المواطنين فى مدينـة كيفـة شـرق موريتانيا داعيا إلى الموافقـة علـى التعـديلات الدسـتورية، كـانت قـوات الأمـن تقمع التجمعات السلمية بالقنابل المسيلة للدموع، في انتهاك سافر للحـق فـي التظاهر السلمي.

ويرى المعارضون أن الغرض من هذه التعديلات هو المساس بالدسـتور تمهيـدا لتعديل مدة ولاية رئيس الجمهورية التي تنتهي عام 2019.

اليمن

استمرت الحرب التي تشنها دول التحالف بقيادة السعودية ضد قوات المخلـوع على عبـدالله صـالح والحـوثيين، لتثـبيت حكـم الرئيـس عبـدربه منصـور هـادي، وتسببت هذه الحـرب فـي القضـاء علـى ثـورة 11فـبراير 2011، وهـدم أحلام المـواطنين فـي بنـاء دولـة الحريـة والعدالـة الاجتماعيـة والكرامـة الانسـانية وفرضت على اليمنيين الاختيار بيـن متنافسـين (صـالح وهـادي) وهمـا لا يمتـان بصلة لطموحات المواطنين.

وشهد عام 2017، مقتل علي عبـدالله صـالح، علـى يـد الحـوثيين يـوم الإثنيـن 4ديسـمبر 2017، بعـد تحـالف دام بينهمـا منـذ اجتيـاح العاصـمة صـنعاء فـي 21سبتمبر 2014.

وشهد هذا العام استمرار العنف والعداء ضد حرية التعـبير فـي اليمـن علـى يـد قوات صالح والحوثيين من ناحية وعلـى يـد قـوات التحـالف مـن ناحيـة أخـرى، وقـامت قـوات الحـوثي وصـالح بعمليـات تصـفية جسـدية واختطـاف وتعـذيب الصحفيين ومصادرة ممتلكاتهم وحجب المواقع الإلكترونية.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر قام الحوثيون بتفجير منزل الصـحفي اليمنـي " عبدالله الشليف " الكائن بقرية الحول منطقة بران بمديرية نهم في محافظة صنعاء، يوم الخميس 16نوفمبر .

واستهدفت عبوة ناسفة يوم 10نوفمبر، مقر مؤسسة الشموع للصحافة والنشر، ومنزل مديرها العام، سيف الحاضري بالمنطقة الخضراء فى عدن ، الأمر الذي ألحق أضرارا كبيرة بسور المؤسسة والمساكن المجاورة له

وعلى الجانب الأخر اعتقلت السلطات الأمنية التابعة لتحالف السعودية فى عدن يوم الأحد 12نوفمبر 2017، الناشط الحقوقي أحمد سعيد الوافي دون إبداء أية أسباب للاعتقال، دون إفصاح رسمي عن مكان اعتقاله.

يعد أحمد سعيد الوافي أبرز الحقوقيين المعروفين بمتابعتهم لقضايا الاختفاء القسري والتعذيب الذي يتعرض له المعتقلين.

العراق

تعرضت حرية الرأي والتعبير لانتهاكات قاسية خلال عام 2017، حيث تعرض المتظاهرين ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيون للقتل والترهيب لتناولهم موضوعات مثل الفساد وانتهاكات الجماعات المسلحة.

وحصدت معارك تحرير الموصل أرواح العديد من الصحفيين، أثناء التغطية الصحفية للمعارك ضد ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

وكررت السلطات العراقية مرة أخرى هذا العام محاولة فرض قيود على حرية التجمع السلمي من خلال قانون "حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي"الذي واجه معارضة شرسة من مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وكذلك من أعضاء مجلس النواب .

وبعد عدد من مرات تأجيل التصويت على القانون اتفقت لجنتي الثقافة وحقوق الإنسان النيابية يوم 5أغسطس 2017، على إعادة مشروع القانون إلى الحكومة لتعديله استجابة لضغوط العديد من مؤسسات المجتمع المدني وإعلاميين وسياسيين.

يذكر أن مجلس النواب سبق أن قرر في 18يوليو 2016، إحالة مشروع القانون على لجان مختصة لإعادة صياغته بعد تظاهرات شهدتها ساحة التحرير في العاصمة بغداد، كما سبق أن أرجأ البرلمان التصويت على هذا المشروع في 12نوفمبر 2015، وذلك لعدم اتفاق اللجان عليه.

الجزائر

مقدمة

زادت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في الجزائر من التأثير السلبي على أوضاع حرية الرأي والتعبير في الجزائر.

ولعبت سوء الحالة الصحية للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بالإضافة إلى وجود التيارات السلفية المتشددة، وإصرار السلطات الجزائرية على فرض رؤيتها السياسية وتوجهها الديني على المعارضة السلمية، والمؤسسات الاعلامية المستقلة ونشطاء حقوق الإنسان مما كان له دورا ملحوظاً في تضييق المساحة المتاحة لحرية التعبير عن الرأي.

وتضـم السـاحة الإعلاميـة فـي الجزائـر الآن 140مطبوعـة، وأدت الأزمـة الاقتصادية إلى توقف 60صحيفة عن العمل منذ عام 2014، وأعلنـت الصـحف المتوقفة إفلاسها بسبب عدم قدرتها حتى على دفـع أجـور الصـحفيين وتكـاليف الطباعة، في ظل تواصل الأزمة الاقتصادية وتقليص الإعلانات الحكوميـة لبعـض الصحف، وقطعها نهائيا عن الصحف "المارقة".

ولجأت السلطات الأمنية إلى منع الاحتجاجات، وقابلت بالقمع محاولات الخروج للتظاهر في الميادين ضـد اسـتمرار حكـم الرئيـس بوتفليقـة البـالغ مـن العمـر ثمانين عاما والذي لا يظهر إلا نادرا منذ إصابته بجلطة في عام 2013.

أ. حجب مواقع الإنترنت:

*** حجب موقع "كل شيء عن الجزائر":**

قـامت السـلطات الجزائريـة بحجـب موقـع "كلشـيءعنالجزائر"، الإلكـتروني بنسختيه العربية والإنجليزية علـى الرابطيـن (www.tsa-arabi.com) و(tsa-algerie.com) على شبكات "ألجيري تيليكوم" و"موبيليس"

وأوضح بيان صادر من المسؤولين عن الموقع أنهم يجهلون سبب الحجب، الذي تم منذ الخميس 5أكتوبر الماضي دون إعلان أسباب. ويرجح أن يكـون الحجـب مرتبطا بالخط التحريري للموقع الناقد للسلطات الجزائرية.

ب.ملاحقة نشطاء المجتمع المدني:

عرقلت السلطات الجزائرية ترخيص إشهار الجمعيات ومنعت منظمات مجتمـع مدني من القيـام بالـدور المنـوط بهـا فـي خدمـة مجتمعهـا المحلـي وممارسـة نشاطها بشكل طبيعي.

1- اسـتهداف طائفـة الأحمديـة ومنعهـم مـن تسـجيل أنفسـهم كجمعية :

في مارس 2016، رفضت محاولة الأحمديين تسجيل أنفسـهم كجمعيـة تخضـع لأحكام القانون الجزائري. ومنذ ذلك الحين أقامت السلطات الجزائريـة دعـاوى قضائية ضد أكثر من 280من الأحمـديين تتهمهـم فيهـا بـ"عضـوية جمعيـة غيـر معـترف بهـا، وجمـع تبرعـات دون تصـريح، وممارسـة العبـادة فـي أمـاكن غيـر مرخص بها، ونشر دعاية أجنبية تسيء إلى المصلحة الوطنية وتسـتهزئ بعقيـدة الإسلام ومبادئه".

واستهدفت هـذه السـلطات أفـراد الطائفـة الأحمديـة منـذ شـهر يونيـو 2016، وألقت القبض على ما يزيد عن 50منهم في ولايتي البليدة وسكيكدة، ومنـاطق أخرى بسبب عقيدتهم كما قضـت محكمـة الاسـتئناف فـي عيـن تـادلس بولايـة مستغانم الجزائرية (355كلم غربي العاصمة) يـوم 12سـبتمبر 2017، بحبـس محمد فالي، زعيم الجماعة الأحمدية في الجزائر ستة أشهر مـع إيقـاف التنفيـذ بزعم "جمع أموال دون ترخيص والإساءة للنبي".

واعتقلت قوات الأمن محمد فالي، منذ 28أغسـطس 2017بعـد صـدور مـذكرة توقيف بحقه إثر حكم غيابي سابق صدر ضده من المحكمة نفسـها فـي فـبراير 2017، بالسجن ثلاثة أشهر .

2- المدافع الحقوقي كمال الدين فخار يقضي عامين في سجن المدية:

قضى المدافع الحقوقي كمال الدين فخار، سنتين في سجن مدينة "المدية" الواقعة على بعد 90كلم جنوب غرب العاصمة، وتم الإفراج عنه يوم الأحد 16يوليو 2017، على خلفية اتهامات من بينها "تكوين جمعية من أجل المساس بسلامة الوحدة الوطنية وأمن الدولة، والدعوة إلى التمرد المسلح والدعوة إلى انفصال ولاية غرداية عن الدولة الجزائرية"، على خلفية أحداث طائفية بين العرب والامازيغ شهدتها منطقة غرداية (600كلم جنوب الجزائر العاصمة).

و"غرداية" معروفة بانقسام سكانها العرب والأمازيغ بين المذهبين المالكي والإباضي، وعادة ما تنشب بينهما اشتباكات متفرقة، ولكن قبيل منتصف ليل الثلاثاء 7يوليو 2015، اندلعت اشتباكات مفاجئة بين الطرفين استخدمت فيها الأسلحة النارية والزجاجات الحارقة والحجارة مما زاد من عدد القتلى والمصابين.

واعتقل كمال الدين فخار في 9يوليو 2015، وصدر ضده ثلاثة أحكام بالسجن، وهى سنة سجن فى أكتوبر 2015وسنتان فى 24مايو 2017ثم 18شهرا فى 25مايو 2017أيضا. ودخل في إضراب عن الطعام لأكثر من 100يوم يوم احتجاجا على اعتقاله ، قبل أن ينهيه فى 20أبريل 2017، بعد إلحاح من الأطباء.

كمال الدين فخار هو مؤسس "تيفاوت"، وهي مؤسسة تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأمازيغ، وكان سابقا عضوا في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH).

ب. الاعتداء على أئمة المساجد

شهدت المدن الجزائرية المختلفة العديد من حوادث اعتداء جمهور المصلين على أئمة المساجد الموالين للحكومة الجزائرية داخل المساجد وخارجها، ووصلت هذه الاعتداءات إلى حدود تهديد عدد من الأئمة لأول مرة في الجزائر بمقاطعة صلاة الجمعة احتجاجًا على الاعتداءات المتكررة ضدهم.

والاعتداء على أئمة المساجد ليست ظاهرة جديدة ولكنها أخذت في النمو بشكل متزايد خلال عام 2017، فقد اعتدى بعض الأفراد بالضرب المبرح على إمام بحي بئر الجير في مدينة وهران، كما جرى الاعتداء على إمام بولاية سكيكدة، ووصلت الاعتداءات إلى حدود التهديد بالقتل حيث قام مجهولون بوضع كفن عند مدخل مسجد عمر الفاروق بوهران، وقاموا بكتابات جدارية تصف الإمام بـ "الكافر"، واستدعى الأمر تأكيد من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على أنها اتخذت كل الاجراءات اللازمة لتوفير الحماية للأئمة.

ج.الصحافة والإعلام

قامت السلطات الجزائرية بالتضييق على بعض المؤسسات الإعلامية من خلال وضع لوائح وقوانين تحد من حرية النشر، ومن خلال منع الإعلانات عن المؤسسات الصحفية المستقلة ومنح تلك الإعلانات للمؤسسات التي توافق هوى الحكومة.

ورصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ما يلي:

1- وزير الإعلام يصدر وثيقتين يضيقان على حرية الصحافة :

توجه وزير الإعلام حميد قرين في 28مارس 2017، إلى مسؤولي وسائل الإعلام السمعية البصرية بوثيقتين ينتهك فيهما الحق في حرية التعبير عن الرأي، و يضيقان على حرية الصحافة، أحدهما ميثاق يسعى لتنظيم تغطية أخلاقية وعادلة للانتخابات التشريعية التي أجريت في 4مايو ، والآخر منشور تم توجيهه إلى مسؤولي وسائل الإعلام السمعية البصرية.

يمنع الميثاق وسائل الإعلام من إعطاء الكلمة للداعين لمقاطعة الانتخابات، ويمنع وسائل الإعلام من إعطاء الكلمة مباشرة للمواطنين أثناء الحملة الانتخابية أو من بث مناظرات و بيانات سياسية من الممكن أن تمس الأمن العام و الدولة أو من الممكن أن ينتج عنها انزلاقات مخالفة للأخلاقيات الصحفية والسياسية.

بينما ينص المنشور في مادته الأكثر خطورة أن مسؤولي الإعلام السمعي البصري يجب أن يسهروا على منع كل إساءة، إهانة أو قذف ضد شخص رئيس الدولة أو المؤسسة التي يمثلها.

2- مدير صحيفة "التنوير" يضرب عن الطعام بسبب الفساد في توزيع الإعلانات الحكومية:

قرر مدير صحيفة "التنوير"، يعقوب بوقريط، الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام ابتداءً من 22أكتوبر 2017 بالتزامن مع اليوم الوطني للصحافة، وذلك احتجاجا على عدم حصول صحيفته على حصتها من الإعلانات الحكومية

الجدير بالذكر أن إعلانات هيئات ومؤسسات الدولة توزعها شركة النشر والإعلان الحكومية، التي تأخذ على عاتقها مهمة توزيع الإعلانات على الصحف الورقية. وترى المؤسسات المستقلة أن الإعلانات توزع على أساس مدى قرب الصحيفة ومالكها من السلطة عموما ومع شركة النشر والإعلان خاصة.

3- السلطات توافق على فتح قنوات تلفزيونية خاصة :

في خطوة للأمام وافقت الحكومة الجزائرية على إنشاء قنوات تليفزيونية خاصة وهو ما يفتح الأمل أمام امكانية عرض كافة وجهات النظر السياسية والاجتماعية، حيث أعلنت وزارة الاتصالات في 28أكتوبر عن وقف استقبال طلبات الترشح لفتح قنوات تلفزيونية خاصة بالجزائر بعد شهر من فتح باب القبول بموجب قرار نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28سبتمبر 2017في العدد 56للسنة الرابعة والخمسون، وفيه يسمح الحكومة بتأسيس سبع قنوات فضائية تتعلق بمواضيع الأحداث السياسية والإقتصادية والإجتماعية (برامج تشمل أخبار وتقارير وتحاليل وتعليقات وحوارات وندوات)، إلى جانب الثقافة والشباب وفن الطبخ والإكتشافات والمسلسلات والترفيه والرياضة، وتبث على القمر الصناعي "أوتيل سات".

4- مصادرة الكتب:

منعت إدارة "الصالون الدولي للكتاب" في الجزائر، مشاركة الباحثيْن الجزائريين: دحو جربال وهو أستاذ محاضر في التاريخ المعاصر في جامعة

الجزائر, ومدير تحرير حولية " نقد " مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي " الـتي تصدر في الجزائر بـاللغتين العربيـة والفرنسـية، والكـاتب والبـاحث الجزائـري عيسى قادري، في ندوة بعنوان "مكافحة الاسـتعمار"، كـانت مقـرراً لهـا الأول من نوفمبر ضمن أنشـطة المعـرض؛ وذلـك علـى خلفيـة توقيـع البـاحثين علـى عريضـة تطـالب بتنظيـم انتخابـات رئاسـية مبكـرة فـي الجزائـر بسـبب مـرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والغموض الذي يحيـط قـدرته علـى الحكـم وإدارة شؤون البلاد.

5- التجمع السلمي :

اعتقلت الشـرطة الجزائريـة يـوم 6سـبتمبر ، عـدد مـن الشـباب خلال مسـيرة طالبوا خلالها بتفعيل المادة 102مـن الدسـتور القاضـية بـإعلان شـغور منصـب الرئاسة في حالة استمرار المانع الصحي للرئيس مـدة 45يومـا، وذلـك بسـبب مرض الرئيس بوتفليقة وشكوك في عجزه عن أداء مهامه الدسـتورية، وارتـدى الشباب خلال المسيرة قمصاناً تحمل نفس الرقم.

وأعلن حزب "جيل جديد"، أحد أبرز الأحزاب الداعية إلـى إعلان شـغور منصـب الرئيس، أن العضو القيادي في الحزب نور الدين أوكريف اعتقل منذ صباح ذلك اليوم، في أحد مراكز الشرطة بالجزائر، مـع عـدد معتـبر مـن المـواطنين، بعـد مشاركته في حملة ارتداء قمصان عليها إشارة المادة 102من الدستور.

وقد شهدت شوارع وسط العاصمة تواجدا أمنيا مكثفا منذ الصـباح البـاكر ليـوم 6سبتمبر تحسبا لخروج مظاهرات تطالب بعزل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

6- الاعتداء على الناشط رشيد نكاز في باريس:

اعتدى شخص محسوب على عمار سعداني الأمين العام السـابق لحـزب جبهـة التحرير الوطني الحاكم بالجزائر على الناشط الجزائري رشيد نكاز، أثنـاء قيـام الأخير بوقفة احتجاجية أمام مسكن سعداني بإحدى ضواحي العاصمة الفرنسية باريس بدعوى "جذب انتباه الشعب الجزائري لقضايا الفساد، وتهريـب الأمـوال للخارج".

السودان

مقدمة

تطلع الصحفيون والمدافعون عن حرية التعبير في السودان إلى مساحة أوسع من حرية التعبير ووقف مصادرة الصحف خلال عام 2017، بناءً على توصيات الحوار الوطني الذي أقر حرية الرأي والتعبير والاعتقاد وأيضا حرية التنظيم والتجمع السلمي والتنقل والمشاركة في الحياة العامة، وكذا مع تراجع الهجوم الشرس لأجهزة الأمن على وسائل الإعلام الذي جاء منذ إعلان الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية التي تفرضها الحكومة الأمريكية على السودان منذ عام 1997، مع وضع ستة أشهر تجريبية

ولكن كل أحلام وتطلعات الصحفيون في حرية التعبير ذهبت أدراج الرياح مع معاودة جهاز الأمن هجومه على الصحافة والإعلام بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 12مايو 2017.

وتعرض العديد من الصحفيين في السودان هذا العام لانتهاكات إدارة الصحافة والنشر بجهاز الأمن وتشمل تلك الانتهاكات التعليمات الأمنية والتدخل في شؤون التحرير الصحفي، ومصادرة الصحف والملاحقات البوليسية والقضائية للكتاب والصحفيين.

وقد اعتاد جهاز الأمن على إبلاغ الصحف الورقية قائمة شفهية بالتعليمات والقضايا التي يحظر النشر فيها، وعادة ما تكون تلك التعليمات باعتماد الصحيفة لرؤية السلطة التنفيذية الأحداث والسياسات.

كما اعتاد جهاز الأمن على ممارسة "الرقابة البعدية"، حيث تتعرض الصحف التي لا تلتزم بتعليمات الأمن والتزام رؤية السلطة التنفيذية للمصادرة، كما يتعرض المسؤولين في هذه الصحف للمساءلة الأمنية.

وكانت مصادرة الصحف الورقية المستقلة بعد طباعتها هو أبرز انتهاك لحرية التعبير في السودان من حيث عدد مرات حدوث الانتهاك وتأثيره على عدد كبير من الصحفيين والمؤسسات الصحفية.

وشهد عام 2017، العديد من حالات مصادرة الصحف الورقية المستقلة بعد طباعتها لفترات متفاوتة وذلك على خلفية نشر مواد صحفية تتعلق بالفساد في الجهاز الإداري للحكومة، أو زيادة الأسعار، وغيرها.

*** ووثقت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان العديد من انتهاكات حرية الرأي والتعبير منها على سبيل المثال ما يلي:-**

أ - الانتهاكات ضد الصحفيين

عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التيار:

قررت محكمة الصحافة بالخرطوم في 23أكتوبر، تغريم عثمان ميرغني، رئيس تحرير صحيفة "التيار"السودانية المستقلة، عشرة آلاف جنيه سوداني (1500دولار تقريباً) أو السجن ستة أشهر في حالة عدم الدفع، وذلك على خلفية نشر مقال بعنوان "وقفات مع الرئيس"، كتبه الأكاديمي محمد زين العابدين الأستاذ بجامعة الزعيم الأزهري، ونشرته صحيفة التيار في فبراير عام 2012، كما قضت المحكمة بسجن الأكاديمي محمد زين العابدين ثلاث سنوات مع إيقاف التنفيذ لظروفه الصحية.
وقرر عثمان ميرغني عدم دفع الغرامة واختار قضاء عقوبة السجن، ونقل إلى السجن، بينما أطلق سراح محمد زين العابدين مراعاة لظروفه الصحية، مع وضعه تحت مراقبة حسن السير والسلوك لخمس سنوات.

- **تغريم الكاتبة سهير عبدالرحيم :**

قضت محكمة الصحافة والمطبوعات في 21أغسطس 2017، بتغريم الصحفية والكاتبة سهير عبدالرحيم الصحفية السابقة بصحيفة التيار بمبلغ 3آلاف جنيه (470دولار تقريبا) بدعوى الإساءة والسخرية من أداء الشرطة والتقليل من هيبتها بسبب انتقادات لاذعة وجهتها الكاتبة للشرطة السودانية في مقال تحت عنوان "سَفنجات الشرطة" تنتقد فيه سرعة ملاحقة الشرطة للصوص الأحذية في المساجد وبطئها في متابعة وملاحقة لصوص المال العام والمتورطين في قضايا الفساد بأنواعه وأشكاله.
ونظرت المحكمة القضية بعد بلاغ تقدم به مدير شرطة ولاية الخرطوم إلى نيابة الصحافة والمعلومات، ضد كل من الكاتبة سهير عبدالرحيم وصحيفة التيار، معتبراً أن ما نشرته الصحيفة يتضمن "سخرية من أداء الشرطة وتقليل من هيبتها".

- **استدعاء الصحفية مها التلب:**

استدعى جهاز الأمن الصحفية الصحفية مها التلب العديد من المرات هذا العام أثناء عملها مع صحيفة التيار، حيث استدعت شعبة الصحافة و الإعلام بجهاز الأمن الصحفية مها التلب، يوم الأحد 16يوليو، لعدة ساعات وجرى التحقيق معها حول مقابلة أجرتها مع مدير مكتب رئيس الجمهورية المُقال الفريق طه عثمان الحسين في أديس أبابا.
وسبق أن حقق معها جهاز الأمن يوم الإثنين 3أبريل في إدارة الإعلام بجهاز الأمن، بحي الخرطوم 2، حول مادة صحفية نشرتها صحيفة "التيار"في نفس اليوم حول تنظيم الدول الإسلامية (داعش). وتتناول المادة نشاط سودانيين ضمن صفوف التنظيم في دولة ليبيا.
كما تم التحقيق معها يوم الأربعاء 8مارس 2017، لمدة 45دقيقة في خبر

صحفي حول العلاقات بين الحكومتين السـودانية والأمريكيـة، حيـث كتبـت خـبر عن أسباب إدراج الرعايا السودانيين على قائمة الممنوعين من دخول الولايـات المتحدة الأمريكية، ونقلت عن مصدر بالخارجية السـودانية تعليقـاً علـى تجديـد مرسوم الرئيس دونالد ترامـب بمنـع الرعايـا السـودانيين مـن دخـول الأراضـي الأمريكية "أن الإدارة الأمريكية "هشة"المعرفة بالملف السوداني"

واستمر التحقيق معها 45دقيقة وفي نهايـة الاسـتدعاء طالبوهـا بتجنـب الأخبـار الـــــتي تضـــــر بمصـــــلحة البلاد وانتظـــــار القنـــــوات الرســـــمية.

- **إهدار دم شمائل النور:**

تعرضت الكاتبة الصحفية شمائل النور للهجوم خلال شهر فبراير 2017، وامتد هذا الهجوم إلى بعض أئمة المساجد خلال خطبـة صـلاة الجمعـة، ووصـل الأمـر إلى إهدار دمها، على خلفية مقال نشرته بصحيفة التيار السودانية يوم 2فبراير تحت عنوان "هوس الفضيلة"، وهو ما دفع مالك جريدة التيار الكـاتب الصـحفي عثمان ميرغني لتقديم بلاغ للشرطة كخطوة احترازية.

وتشمل قائمة الصحفيين الذين لاحقتهم السلطات السودانية على خلفية التعبير عن الـرأي كـل مـن **الصحفي أحمد كفوتـة**، الـذي حققـت نيابـة الصـحافة والمطبوعات في 19فبراير 2017، **ومحجوب محمـد صـالح** رئيـس تحريـر صحيفة الأيام، **ونصر الدين الطيب**، كما قضت محكمة جنايـات عطـبرة فـي 15يناير بسجن **أسامة حسنين السيد** مراسل صحيفة الوطن بمدينة عطبرة على خلفية تناول قضية فساد حكومي.

كما تشمل القائمة:**الصحفية هنادي الصـديق** الـتي اسـتدعاها جهـاز الأمـن يومي 13يوليو، و 14يوليو بسـبب مقـال لهـا تحـت عنـوان "اسـتغلال سُـلطة"، الـــــذي نشـــــر بعـــــدد 13يوليـــــو مـــــن صـــــحيفة الجريـــــدة.
ولم يقتصر انتهاك حقوق الصحفيين على جهاز الأمـن السـوداني بـل امتـد إلـى أجهزة الأمن المصرية، فعلى إثـر الخلاف السياسـي بيـن الحكومـتين المصـرية والسودانية حول منطقة حلايب وشلاتين واتهام الرئيس السوداني عمر البشـير الاستخبارات المصرية بدعم معارضين سودانيين يقاتلون حكـومته فـي دارفـور، أثرت تلك الخلافات على عمل الصحفيين وحرية التنقـل والسـفر بيـن البلـدين، وقامت سلطات مطـار القـاهرة بمنـع دخـول الصـحفي **الطاهر سـاتي** إلـى القاهرة وترحيله إلى السودان ، وبعدها أبعدت **إيمان كمال الدين**، الصـحفية في صحيفة السوداني، من مطار القاهرة مساء الإثنيـن 24أبريـل 2017، كمـا رفضت سلطات مطار القـاهرة السـماح للصـحفي **رحاب طـه** رئيـس تحريـر صحيفة الوفاق بدخول القاهرة فجر 7أكتوبر بينما كان مرافقا لابنه المريض في زيارة حتمتها أسباب خاصة ولا صلة لها بأي نشاط مهني أو عمل يعـتزم رحـاب القيـــــــــام بـــــــــه فـــــــــي القـــــــــاهرة.
انتهاك السلطات المصرية لحق الصحفيين السودانيين في التنقل والإقامـة دعـا اتحاد الصحفيين السودانيين القريب من الحكومة السودانية إلى مطالبة حكومة الخرطوم في 25أبريل، بطرد الصحفيين المصريين العاملين في السودان.

ب - الانتهاكات ضد المؤسسات الصحفية:

اعتادت أجهزة الأمن السودانية على مصادرة الصحف المسـتقلة الـتي تتخطـى الخطوط الحمراء وتتبنى رؤية مخالفة للحكومة السودانية

وخلال عام 2017رصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان:

- **مصادرة صحيفة الصيحة:**

صادرت أجهزة الأمن فجر الأحد 20أغسطس كافة النسخ المطبوعة لصحيفة الصيحة السودانية دون إذن قضائي، وانتظرت قوات الأمن حتى انتهت المطبعة من طباعة كافة النسخ ثم أخبروا مندوبي التوزيع بالصحيفة بأن هناك أوامر بمصادرتها كلها
جاءت مصادرة الصحيفة عقب نشر حوار مع قائد مليشيا الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميدتي) يوم 17أغسطس، استبعد فيه خيار الحل العسكري ضد قوات الزعيم القبلي موسى هلال، بالمخالفة لرأى نائب رئيس الجمهورية حسبو عبد الرحمن، الذي هدد بالتصدي لموسى هلال بكافة الوسائل بما فيها التدخل العسكري.

- **مصادرة صحيفة آخر لحظة:**

صادر جهاز الأمن والمخابرات السوداني أعداد يوم 17، 18، 19يونيو 2017كما صادر عدد 22أغسطس، من صحيفة آخر لحظة السودانية دون حكم قضائي أو حتى الإعلان عن مبررات المصادرة، وسط توقعات أن يكون سبب المصادرة مقال نقدي بحق رئيس الوزراء بكري حسن صالح.
وأكد رئيس التحرير عبد العظيم صالح أنه أجرى اتصالات مع عدد من الجهات المختصة على رأسها اتحاد الصحفيين وجهاز الأمن والمخابرات ولم يتلق أي إفادة عن أسباب المصادرة.

- **مصادرة صحيفة التيار:**

صادر جهاز الأمن والمخابرات السودانية أعداد يومي 9، و12سبتمبر من صحيفة "التيار" اليومية الخاصة، دون توضيح الاسباب فيما يعتقد العاملون بالصحيفة أن سبب مصادرة عدد 12سبتمبر يعود إلى مقال رأي للكاتبة الصحفية أسماء جمعة تحت عنوان "حملة انتقامية جديدة" نشر في الصفحة الأخيرة للصحيفة ووجهت فيه النقد لحكومة الرئيس عمر البشير، بينما جاءت مصادرة عدد 9سبتمبر على خلفية تناول العدد لمقابلة أجرتها الصحفية شمائل النور مع رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عبد العزيز الحلو .

كما منع مجلس الصحافة والمطبوعات صحيفة التيار من الصدور يومي 28، 29سبتمبر، ولم يتضمن الخطاب الذي أرسله المجلس للصحيفة سبب المنع فيما يعتقد أنه جاء بسبب مقال رأي للصحفية شمائل النور تحت عنوان "أحكام القضاء، وأشهر قضية فساد في السودان!"والذي اعتبره المجلس إهانة للقضاء.

- **مصادرة صحيفة الجريدة:**

صادر جهاز الأمن أعداد يومي 13يوليو، و14أكتوبر، دون إذن قضائي، أو إبداء أسباب فيما يعتقد أن مصادرة عدد 13يوليو جاء بسبب مقال للكاتبة هنادي الصديق، تحت عنوان "استغلال سُلطة"، بينما يعتقد أن مصادرة عدد 14أكتوبر

جاء بسبب نشر الصحيفة عدد من مقالات الرأى التي تناولت بالنقـد والسـخرية أزمة الدبلوماسي السوداني حسن إدريس صالح عضو البعثة الدائمة السـودانية بـــالأمم المتحـــدة، الـــذي اتهـــم بـــالتحرش فـــي نيويـــورك.

- **مصادرة صحيفة الزاوية الرياضية:**

صـادرت قـوات الأمـن السـودانية عـدد الإثنيـن 10يوليـو مـن صـحيفة الزاويـة الرياضـية لاحتـواء العـدد علـى مـواد صـحفية حـول تجميـد النشـاط الكـروي السـودانى.
كان الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" قـد قـرر يـوم 6يوليـو، تجميـد النشـاط الكـروي فـي السـودان بعـد تـدخل جهـات حكوميـة سـودانية لصـالح مجموعـة الجنرال عبد الرحمن سر الختم الذي أعلن نفسه رئيساً للاتحاد السـوداني بعـد انتخابات لم تعترف بها الفيفا.

- **تأنيب صحيفة السوداني:**

أرسل مجلس الصحافة والمطبوعات في 14أغسطس خطاباً إلى ضـياء الـدين بلال، رئيس تحرير صحيفة "السوداني" يطالبه بنشر تعقيب على صـور نشـرتها الصـحيفة رأى المجلـس انهـا "تعـرّض الرجـال عامـة، والشـباب علـى وجـه الخصوص، للفتنة، والوقوع في محظور عدم غض البصر".

وقال المجلس في الرسالة ان إدريس موسـى (مُحتسـب) تقـدم بشـكوى ضـد صحيفة (السوداني)، يوم 23يوليو الماضي (2017) مفادها أنّ الصحيفة نشرت في الأعداد بتاريخ 1، 4، 6، 7، 10، 11، 16، 20، 23يوليو الماضي (2017) في صفحة "كوكتيل" صوراً نسائيةً مُنتقاة لنسـاءٍ جميلات، وبعضـهن فـي وضـعٍ صوريٍّ جاذبٍ ولافت، الأمر الذي يَتعارض مع "تعاليم الـدين"، ويُعـرِّض الرجـالَ عامّة والشبابَ خاصّة للفتنة والوقوع في محظور عدم غض البصر.

ج - مصادرة الكتب والتضييق على المؤسسات الثقافية

حجب رواية "سقوط الإمام" من معرض الخرطوم:

حجبت لجنة المصنفات الأدبية والفنية بمعرض الخرطوم الـدولي للكتـاب روايـة "سقوط الإمام"، للكاتبة المصرية نوال السعداوي، مـن العـرض فـي المعـرض الذي اقيم في الفترة من 17اكتوبر حتى 29أكتوبر بأرض المعارض في منطقـة بـــــــــــــري بالعاصـــــــــــــمة الســـــــــــــودانية
روايـة "سـقوط الإمـام"، صـدرت فـي 1987عـن "دار المسـتقبل العربـي"، وترجمت إلى 24لغة وأعادت "دار الساقي" طباعتها في عام 2000.

- **مصادرة كتاب "أزمنة الريح والقلق والحرية":**

احتجزت الأجهزة الأمنية بجمارك مدينة كريمة، (تبعد 423كم شمال الخرطوم) في 10مايو كتاب "أزمنة الريح والقلق والحرية، سيرة ذاتية"، المشحون من القاهرة بدعوى أنه "لا يحمل تصريح من إدارة المصنفات الأدبية والفنية بالسودان"، وخلال شهر أكتوبر دعمت إدارة المصنفات قرار الأمن وأعطت الضوء الأخضر بمصادرة الكتاب عبر تقرير يفيد بأن الكتاب يحوي "نقداً هداماً طال مؤسسات الدولة وشخصيات عامة". كتاب "أزمنة الريح والقلق والحرية" هو سيرة ذاتية للدكتور حيدر إبراهيم علي، صادر عن دار الحضارة للنشر.

د - انتهاكات ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان

1. **إحالة الناشط مضوى ابراهيم آدم للمحاكمة :**

انتهت في 29أغسطس المحاكمة الباطلة للمدافع الحقوقي مضوي ابراهيم آدم بقرار جمهوري من رئيس الجمهورية بالعفو عنه. وكانت السلطات الأمنية قد اعتقلت د. مضوي في السابع من ديسمبر 2016، وألحق به آخرون على خلفية مساعدة منظمة العفو الدولية في إعداد تقرير **"أرض محروقة وهواء مسموم: قوات الحكومة السودانية تدمر جبل مرة في دارفور"**، والذي يتهم السلطات السودانية والرئيس السوداني عمر البشير باستخدام الأسلحة الكيماوية في منطقة جبل مرة. ووجه النائب الأول للمدعي العام في السودان في 11مايو 2017، للدكتور مضوي تهمتي "تقويض النظام الدستوري وشن الحرب ضد الدولة" وهي تهم تصل عقوبتها إلى الإعدام.

1. **محاكمة الناشطة أمل هباني:**

قضت محكمة الخرطوم جنوب يوم 11 يوليو، بتغريم الصحفية والناشطة الحقوقية وعضو مبادرة "لا لقهر النساء" أمل هباني، عشرة آلاف جنيها سودانيا، أو السجن أربعة شهور في حال عدم الدفع بزعم "إعاقة موظف أثناء عمله".
ورفضت أمل دفع الغرامة وفضلت عقوبة السجن، وذلك على خلفية بلاغ تقدم به أحد أفراد جهاز الأمن والمخابرات السوداني يزعم فيه قيام أمل هباني بإعاقته عن العمل أثناء محاكمة ناشطي مركز "تراكس لتنمية الموارد البشرية".

1. **الملاحقة البوليسية للناشط الحقوقي أحمد النور الضو :**

ألقت الشرطة بولاية القضارف شرق السودان القبض علي الناشط الحقوقي أحمد النور الضو، يوم 21أغسطس، وتم اقتياده إلى قسم شرطة الصناعات، وماطلوا في إطلاق سراحه حتى قضى ليلته حبيسا في القسم.

1. ويأتي القبض على أحمد النور على خلفية بلاغ من رئيس اتحاد المكفوفين محمد عوض فضل المولى والذي يسيطر على الاتحاد منذ نحو عشرين عاما بعدما اثار أحمد النور ملف الفساد باتحاد المكفوفين بالقضارف.

2. **تجميد نشاط مبادرة شارع الحوادث:**

جمدت مفوضية العون الإنساني بولاية كسلا نشاط منظمة شارع الحوادث فـي مدينة كسلا شرق السودان دون إبداء أسباب.

شارع الحوادث هو إحدى المبـادرات الـتي أسسـها مجموعـة مـن الشـباب منـذ 3سـنوات لعلاج المرضـى المحتـاجين للـدعم، بـدأت المبـادرة فـي الخرطـوم وامتدت إلى باقي الولايات واعتمدت المبادرة على وسائل التواصل الاجتمـاعي من أجل الحصول على الدعم والمناصرة.

المغرب

مقدمة

سيطرت حركة الاحتجاجات في مدن شمال المغـرب المعروفـة باسـم "حـراك الريف"، ومواجهة السلطات لها على سطح الأحداث المتعلقة بحقـوق الإنسـان هذا العام في المغرب.

وانطلق حراك الريف بمدينة الحسيمة شمال المغرب في أكتوبر 2016، عقب مصرع بائع السمك محسن فكري سحقاً بأوامر من أفراد فـي الشـرطة داخـل شاحنة نفايات مع أسماكه التي صادرتها قوات الأمن بحجة عدم قانونيتها.

والحسـيمة واحـدة مـن المـدن الريـف شـمال المغـرب الـتي تعـاني التهميـش الاقتصادي والاجتماعي من قبل الحكومة، مما جعلها بؤرة دائمة للاحتجاجات.

وتتمثل مطالب حراك الريف المغربي منـذ انطلاقـه فـي محاكمـة المسـؤولين الحقيقيين عن قتل محسن فكري وعلى رأسهم وكيل النيابة الـذي أمـر بـإتلاف سلعة محسـن فكـري، ووزيـر الفلاحـة والصـيد البحـري باعتبـاره مسـؤولا عـن

الفوضى والفساد الذي يعرفه القطاع بالإقليم، قبل أن تتطـور المطـالب لاحقـا لتشـمل مطـالب اجتماعيـة (بنـاء مؤسسـات صـحية وجامعيـة وخلـق فـرص شغل...) وسياسية من ضمنها رفـع " العسـكرة عـن الريـف" عـبر إلغـاء قـرار سابق يعتبر الحسيمة منطقة عسكرية وتقليـص الحـواجز الأمنيـة الدائمـة الـتي تنتشر علـى كـل طـرق ومنـاطق الريـف ، ووقـف اسـتقدام حشـود أمنيـة إلـى الثكنات العسكرية بالإقليم أثناء كل احتجاج.

كما شملت مطالب الريف محاكمة المتورطين الحقيقيين فـي مقتـل الناشـط اليساري كمال الحساني – الذي ينحدر من مدينـة الحسـيمة، والـذي قتـل فـي أكتوبر من عام 2011على يـد مجهـول يرجـح أن يكـون علـى صـلة بالسـلطات انتقاماً من الحساني لدوره القيادي في حراك فبراير من عام 2011، وتشـمل مطالب الريف أيضا محاكمة المسؤولين عن قتل خمسـة مـن شـباب المنطقـة لقوا مصرعهم حرقا بعد تعذيبهم في مخفر شرطة عام 2011.

وجد حراك الريف التضامن من العديد من مدن المغـرب، وواجهـت السـلطات المغربية هذه الاحتجاجات بالعديـد مـن الوسـائل منهـا خطـاب سياسـي للملـك يدعو للتهدئة والاستجابة لمطالب المواطنين، ومنهـا مـا يشـكل انتهاكـاً خطيـراً لحقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص الحق فـي حريـة الـرأي والتعـبير، والحـق في التجمع السلمي.

و يمثل حالياً للمحاكمـة بتهـم خطيـرة مجموعـتين مـن نشـطاء الحـراك؛ همـا مجموعـة "نبيـل أحمجيـق"وتتكـون مـن 21ناشـطا ثلاثـة منهـم يحـاكمون وهـم مطلقي السراح، ويواجه أفراد المجموعـة اتهامـات تتضـمن "المسـاس بـالأمن الداخلي للدولة" والقيام "بمحاولات تخريب وقتل ونهب" أو "التآمر ضـد الأمـن الـداخلي"، ومجموعـة الزفزافـي وعـددهم 33ناشـط، وتـواجه ادعـاءات مثـل "ارتكاب جرائم المـس بالسـلامة الداخليـة للدولـة والمسـاس بوحـدة المملكـة المغربية وسيادتها وزعزعة ولاء المواطنين للدولة المغربية".

ورصدت الشبكة خلال عام 2017ما يلي:

أ. انتهاكات للحق في التجمع السلمي:

1- اعتقال زعيم الحراك الريفي في الحسيمة:

اعتقلت السلطات الأمنية ناصر الزفزافي أحد قيادات الحركة الاحتجاجية صباح 29مايو، في مدينة الحسيمة شمال المغـرب بزعـم تهجمـه علـى إمـام مسـجد أثناء إلقائه خطبة الجمعة 26مايو 2017.

وتعود الواقعة إلى يوم 26مايو 2017، حينمـا وقـف الزفزافـي مقاطعـا إمـام مسجد وصف الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح بوصفها "تحريضـا علـى القلاقـل"، واتهم الزفزافي إمام المسجد بأنه يفتي من أجل محاصرة المحتجين واعتقالهم بالتواطؤ مع السلطة، ووجد كلام الزفزافي التأييد وسط جمهور المصلين.

وفي نفس اليوم صدرت الأوامر بالقبض على الزفزافي لذلك شـهدت المدينـة تظاهرات مؤيدة له رفـع خلالهـا المتظـاهرون شـعار "كلنـا الزفزافـي، وانتهـت المظاهرات إلى اشتباكات مع قوات الأمن وتمكـن الزفزافـي مـن الإفلات مـن الشرطة حتى تم القبض عليـه فـي 29مـايو 2017، وتزامـن ذلـك مـع اعتقـال العشرات مـن ضـمنهم أشـرف اليخلـوفي، ومحمـد جلـول الناشـطين البـارزين بالحراك.

ويواجه الزفزافي الذي سيمثل معه 32من رفاقه -كلهم في حالة اعتقال- تهماً قد تصل عقوبتها إلى الإعدام بينها "المس بسلامة الدولة الداخلية"، و"تدبير مؤامرة للمس بالسلامة الداخلية للدولة"، و"التحريض علنا ضد الوحدة الترابية للمملكة"و"المشاركة في العصيان المسلح والتحريض عليه".

وتعرض الزفزافي للعديد من الانتهاكات أثناء فترة حبسه الاحتياطي حيث أبلغ الزفزافي هيئة الدفاع بتعرضه للتعذيب بعد اعتقاله

على إثر الاتهامات وفي 10يوليو، تم تسريب مقطع مصور للزفزافي خلال فترة اعتقاله وهو يكشف عن أجزاء من جسده في محاولة من قبل السلطات لنفي تعرضه للتعذيب وهو ما يشكل انتهاكا للحق في الخصوصية.

2- محاكمة نشطاء الحراك الشعبي في الريف المغربي:

قضت المحكمة الابتدائية في الحسيمة فجر الأربعاء 14يونيو بمعاقبة 32من نشطاء الريف المعتقلين بعقوبات تتراوح بين الحبس شهرين مع إيقاف التنفيذ وسنتين مع النفاذ.

واستمعت المحكمة للمعتقلين بعد منتصف الليل، بالرغم من حالة الإعياء والإرهاق التي كانت بادية عليهم، ولم تلتفت لطلب الدفاع بضرورة تقديم المحكمة نتائج الكشف الطبي للتحقيق في مزاعم المعتقلين بتعرضهم للتعذيب أثناء فترة الاعتقال لدى الشرطة.

3- محاكمة الطفل عبدالرحمن العزري على خلفية حراك الريف:

تنظر قضية الطفل عبدالرحمن العزري أمام محكمة الاستئناف، ومثل الطفل يوم 31أكتوبر لأول مرة أمام القضاء منذ اعتقاله، ليقرر القاضي بالمحكمة الابتدائية بالناظور تأجيل النظر في قضيته واكتفى بإثبات هوية الطفل وإثبات وجود أفراد من عائلته، وكذلك سؤاله عن ظروف حبسه في إصلاحية السجن المدني بالناظور، قبل أن يقرر تأجيل المحاكمة.

عبدالرحمن العزري، هو أصغر معتقل على خلفية حراك الريف، يبلغ من العمر 14عاما، وهو طالب في الصف الأول الإعدادي، اعتقل يوم 9أغسطس 2017بالحسيمة، أثناء مشاركته في جنازة الناشط عماد العتابي الذي أصيب في رأسه أثناء مسيرة 20يوليو 2017، وأدخل إلى المستشفى العسكري بالرباط إلى أن لفظ أنفاسه هناك.

ووجهت النيابة العامة للطفل تهم المشاركة في مسيرة غير مرخصة، ورشق رجال أمن بالحجارة، ووضع المتاريس في الطرقات.

4- القبض على 50ناشطا خلال تظاهرة:

استخدمت قوات الأمن المغربية العنف والغازات المسيلة للدموع لتفريق حشود المتظاهرين المطالبين بإطلاق سراح المعتقلين وتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية بالريف المغربي، وحاصرت قوات الأمن مدينة الحسيمة ومنعت الدخول إليها من عدة جهات، وألقت القبض على 50ناشطا خلال المسيرات فيها يوم الأثنين 26يونيو.

5- محاصرة شواطئ الحسيمة لمنع الاحتجاجات:

حاصرت قوات الأمن شواطئ مدينة الحسيمة عاصمة الريف، بعد نقل المتظاهرون في الريف احتجاجهم إلى شواطئ مدينة الحسيمة. وطاردت قوات الأمن النشطاء على أحد الشواطيء يوم السبت الأول من يوليو، بعد تشديد أمني فرضته وسط المدينة لمنع استمرار الاحتجاجات فيها.

ولجأ النشطاء إلى ابتكار أشكال جديدة من الاحتجاج لم يعرفها الشارع المغربي بعد سلسلة من الاعتقالات بحق النشطاء والتشديد الأمني في المدينة، حيث أطفأ الأهالي الأضواء وصعدوا إلى أسطح منازل المدينة ورددوا الشعارات، وقرعوا أواني المطبخ.

6- تدخل أمني عنيف لفض وقفة نسائية أمام البرلمان:

تدخلت قوات الأمن بعنف مساء السبت 8يوليو، لفض وقفة احتجاجية أمام البرلمان دعت إليها عدد من المدافعات الحقوقيات تجاوبا مع نداء "مغربيات واقفات ضد الاعتقال السياسي"، للتنديد باعتقال المغنية سليمة الزياني المعروفة باسم "سيليا" على خلفية الاحتجاجات في الريف المغربي.

وفضت قوات الأمن الوقفة الاحتجاجية دون إنذار، مستعملة كل أشكال الاعتداء من ضرب ودفع والضرب وركل وسب وغيرها من أساليب عنيفة وحاطة بالكرامة الإنسانية.

7- اعتقال الفنان ياسر مساوي بتطوان:

اعتقلت قوات الشرطة المغربية الفنان ياسر مساوي الباحث في فلسفة الفن، وخريج شعبة الفلسفة جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، يوم الخميس 16فبراير 2017، إثر احتجاجه على التعنت من إدارة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان في تسليمه وثائقه الجامعية .

الجدير بالذكر، أن الفنان ياسر مساوي سبق له أن خاض معارك سابقة ، من بينها الإعتصام الفني الذي خاضه عام 2016 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان احتجاجا على "الفساد الإداري و التعليمي".

ب- الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

1- تعديلات مدونة الصحافة والنشر تهدد آلاف المواقع الإلكترونية بالحجب:

دخلت إلى حيز التنفيذ في 15أغسطس 2017، التعديلات التي أقرها مجلس النواب خلال عام 2016، على "مدونة الصحافة والنشر"، ونشرت في الجريدة الرسمية في 15أغسطس 2016.

وتتشكل المدونة من ثلاثة قوانين هي "قانون الصحافة والنشر رقم 88.13"، والقانون 89.13المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، والقانون رقم 90.13المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة.

وعلى الرغم من أن قانون الصحافة والنشر الجديد اعترف لأول مرة بالصحافة الإلكترونية، وورد خاليا من العقوبات السالبة للحرية في حق الصحفيين إلا أنه يحتوي على العديد من المواد التي تقيد إنشاء وإدارة الصحف الإلكترونية من بينها إن القانون الجديد اشترط أن يكون لكل مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية مديرا للنشر واشترط أن يكون حاصلا على شهادة جامعية أو شهادة متخصصة في مجال الصحافة وأن يكون حاصلا على صفة صحفي مهني بينما لم يشترط القانون القديم سوى أن يكون لكل جريدة أو مطبوع دوري مدير للنشر.

وحرم القانون الجديد العاملين بالحكومة من تولي مهمة مدير النشر، وهو ما يؤدي إلى حرمان المؤسسات الصحفية والمواقع الإلكترونية من خبرات تعمل في هذا المجال منذ عدة سنين.

كما جعل القانون الجديد من مدير النشر رقيباً للسلطة على المواد الصحفية داخل المؤسسة تدفع أجره المؤسسة الصحفية، واستبدل القانون الجديد حق إصدار الصحف بالإخطار إلى فرض الحصول على ترخيص من أجل إصدار الصحيفة، وأعطى الحق لوكيل الملك (النيابة العامة) في الاعتراض على إصدار الصحيفة، وفرض على القائمين على تأسيس الصحيفة تحريك الدعوى أمام القضاء من أجل البت في مبررات الرفض، وجرم إصدار الصحيفة في تلك الأثناء.

واستخدم القانون تعبيرات فضفاضة على نحو يسمح بتأويله وفقا لارادة السلطة الحاكمة، حيث أجاز القانون للسلطة التنفيذية عدم الترخيص بتوزيع المطبوعات الأجنبية إذا كانت تتضمن إساءة إلى الدين الإسلامي أو النظام الملكي أو تحريضا ضد الوحدة الترابية (الوطنية) للمملكة، أو قذفا أو سبا أو ماسا بالحياة الخاصة لشخص الملك أو شخص ولي العهد أو أعضاء الأسرة المالكة، أو إخلالا بواجب التوقير والاحترام لشخص الملك.

كما اعتبر القانون أيضا تصريح التصوير منحة تقدمها السلطة إلى الصحف الإلكترونية التي استوفت الشروط والمعروف ان كل تصوير بدون تصريح في المغرب يتعرض للعقوبات.

2- اعتقال صحفيين ونشطاء إعلاميين:

منعت السلطات المغربية قناة فرانس 24من تصوير حلقة برنامج "حديث العواصم" يوم 9يونيو 2017كان من المقرر أن تتناول المظاهرات التي تشهدها منطقة الريف بدعوى عدم الحصول على رخصة للتصوير، كما عملت السلطات المغربية على ترهيب الفضائيات والإعلاميين لعدم تغطية الحراك، وألقت القبض على كل من محمد الصريحي، مدير موقع ريف 24، ووجهت له تهم حول "المس بالسلامة الداخلية للبلاد، والدعوة للمظاهرات والتجمعات، وإهانة هيئة منظمة، وتهديد قوى أمنية، والتحريض، وجمع هبات وفوائد، وادعاء لقب صحفي"

كما ألقت القبض على جواد الصابري، مصور بموقع ريف 24، يوم 6يونيو 2017،وعبد العالي حدو، مدير موقع "Araghi.tv"، يوم 6يونيو، والقي القبض

أيضا على حسين الإدريسي، مصور بموقع ريف بريس، يوم 27مايو 2017، وربيع الابلق، مراسل "بديل أنفو"، يوم 27مايو 2017، كما ألقي القبض على مرتضى إعمراشا، الذي يعمل بموقع "أوار تيفي" - agraw.tv، يوم السبت 10يونيو 2017، وفؤاد السعيدي، الذي يعمل بموقع "أوار تيفي" (agraw.tv)، في 27مايو 2017، كما اعتقلت عناصر من الشرطة يوم 16يونيو 2017، الصحفي "محمد الهيلالي" مدير موقع "ريف بريس" في وسط مدينة الحسيمة، ليصل عدد الصحفيين المعتقلين على خلفية حراك الريف إلى 8صحفيين.

وأصدر الملك محمد السادس، لائحتين للعفو الملكي أحداهما يوم 20أغسطس، ولم تشمل أي من أسماء المعتقلين في حركة الاحتجاجات، بينما كانت اللائحة الأولى في أواخر شهر يوليو، وشملت العفو عن نحو 40سجينا ليس من بينهم قادة حركة الاحتجاجات.

3- ترحيل الصحفيين الأجانب:

قامت السلطات المغربية بترحيل أربعة صحفيين على الأقل خلال عام 2017، وعللت قرارات الطرد بزعم عدم حصول الصحفيين على ترخيص رسمي للعمل.

- **ترحيل جمال عليلات الصحفي بجريدة "الوطن"الجزائرية**

ألقت قوات الأمن القبض على جمال عليلات الصحفي الجزائري الذي يعمل بصحيفة "الوطن"الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية يوم 28مايو 2017، وتم ترحيله إلى الجزائر في 30يونيو بدعوى عدم الحصول على إذن تصوير.

- **ترحيل صحفي الجارديان سعيد كمالي دهقان**

قامت السلطات المغربية بترحيل الصحفي سعيد كمالي دهقان، مراسل صحيفة الجارديان عن البلاد يوم الخميس 28سبتمبر، بزعم عدم الحصول على إذن للتوجه للريف بصفته مراسلا صحفيا، وذلك على خلفية قيامه بإعداد تقرير عن "حراك الريف" بالحسيمة.

- **ترحيل الصحفيين الإسبانيَين خوسيه لويس نافازو وفيرناندو سانز**

أجـبرت السـلطات المغربيــة الصـحفيين الإسـبانيَين خوسـيه لـويس نافـازو وفيرناندو سانز، على مغادرة الأراضي المغربية يوم 25يوليو، بسبب محــاولتهم تغطية احتجاجات في منطقة الريف المغربي.

4- حكم بتغرم نقيب الصحفيين في قضية رأي:

أصدرت المحكمة الابتدائية بالرباط في 3أكتوبر، حكماً بتغريم عبـدالله البقـالي رئيس النقابة الوطنية للصـحافة المغربيـة، ومـدير نشـر جريـدة "العلـم"، مبلـغ 20ألف درهم (ألفين دولار أمريكي تقريبا) في القضية الـتي رفعهـا ضـده وزيـر الداخلية السابق محمد حصاد، بزعم قذف مسؤولي الادارة المحلية على خلفية مقال رأي.

وتعود القضية إلى الشكوى التي تقدم بهـا وزيـر الداخليـة محمـد حصـاد، يتهـم فيها عبد الله البقالي "بالقذف في حـق الـولاة والعمـال (المحـافظين)"، علـى خلفية نشره مقالا افتتاحيًا بجريـدة العلـم أعـرق الصـحف المغربيـة، فـي شـهر أكتـوبر 2015، حـول "الفسـاد المـالي الـذي عرفتـه عمليـة انتخـاب مجلـس المستشارين التي جرت في سبتمبر 2015".

5- منـع صـحفيي موقـع تلكسـبريس" مـن تغطيـة نـدوة لرئيـس الحكومة:

منع الطاقم الصحفي لموقع "تلكسبريس" من الدخول كباقي الصـحفيين إلـى الندوة الصحفية التي عقدها رئيس الحكومة بمقر وكالة المغرب العربي للأنباء بالرباط صباح الثلاثاء 17أكتوبر على الرغم من أن النـدوة كـانت مفتوحـة أمـام الصحفيين المهنيين، وتبرأت الحكومـة مـن هـذا الانتهـاك وألقـت باللائمـة علـى وكالة المغرب العربي للأنباء بالرباط.

6- الحكم بحبس حميد المهدوي مدير موقع "بديل أنفو"

قضت محكمة الاستئناف بالحسيمة فـي سـاعة مبكـرة مـن صـباح 12سـبتمبر 2017، بتشديد العقوبة بحق الصحفي حميد المهدوي مدير موقع "بديل أنفو"، من ثلاثة أشهر حبسا إلى السجن النافـذ لمـدة سـنة بزعـم "تحريـض أشـخاص على ارتكاب جنح بواسطة الخطب والصياح فـي مكـان عمـومي"، وذلـك علـى خلفية تواجده في مدينة الحسيمة، يوم 20يوليو 2017، قبيل انطلاق المسيرة التي دعا إليها نشطاء حـراك الريـف للمطالبـة بـالإفراج عـن المعتقلـين وتلبيـة المطالب الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لحياة سكان الريف.

وكانت المحكمة الابتدائية في مدينة الحسيمة قد قضت في 25يوليـو بالسـجن النافذ لمدة ثلاثة أشهر مع غرامة مالية قدرها 20ألـف درهـم (نحـو 2100دولار أميركي) ضد المهدوي.

استمرار حبس المهدوي منذ 20يوليو، ومحاكمته بالإضافة إلى الخط التحريري للموقع المستقل أدى إلى إعلان إدارة الموقع الإلكـتروني فـي 21أكتـوبر، عـن توقف الموقع عن العمـل بسـبب الأزمـة الماديـة الصـعبة الـتي لحقـت بـه منـذ اعتقال مديره حميد مهدوي.

ج. انتهاكات ضد نشطاء الإنترنت:

1- الحكم بحبس المدون محمد تغرة لمدة 10أشهر:

قضت المحكمة الابتدائية بمدينة انزكان في 18أغسطس 2017، بحبس المدون محمد تغرة، المعروف بلقب "حمزة الحزين" لمدة 10أشهر، وتغريمه 500درهم (53دولار أمريكي تقريبا) بتهمة "السب والقذف والتشهير برجال الدرك الملكي"، على خلفية قيامه بنشر مقطعاً مصوراً على شبكة الإنترنت يتضمن اتهامات بالرشوة والتزوير للشرطة بمركز خميس آيت عميرة والنيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بانزكان. وكانت أجهزة الأمن بأكادير قد اعتقلت محمد تغرة يوم الجمعة 4أغسطس 2017.

2- سجن الناشط الحقوقي رشيد إيشي على خلفية آراء على موقع فيسبوك:

أطلق سراح الناشط الحقوقي رشيد إيشي، عضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمدينة فاس - مكناس، يوم 21نوفمبر 2017، بعد قضاء عقوبة السجن لمدة شهرين على خلفية آراء نشرها على حسابه في موقع "فيسبوك"، يدعو فيها للتضامن مع معتقلي الريف المغربي.

وكانت غرفة الجنح بالمحكمة الابتدائية بصفرو، قد قضت بسجن رشيد إيشي، لمدة شهرين مع التنفيذ وتغريمه مبلغ 2000درهم (212دولار تقريباً)، بدعوى "التحريض على ارتكاب جناية بواسطة وسيلة إلكترونية"، و"التحريض على العصيان"

3- تقديم الناشطة نوال بنعيسى للمحاكمة:

قررت النيابة العامة بمدينة الحسيمة تقديم الناشطة نوال بنعيسى للمحاكمة يوم 23أكتوبر وهي مطلقة السراح بزعم "التحريض على ارتكاب جنايات وجُنح بواسطة الخطب أو الصياح".

وكانت الشرطة قد استدعت نوال بنعيسى، يوم 25سبتمبر الجاري للتحقيق معها بعد نشره تدوينة على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"

نوال بنعيسى هي ناشطة مغربية تبلغ من العمر 36عامًا وهي من أبرز الوجوه النسائية في حراك الريف، وتولت قيادة الحراك بعد القبض على ناصر الزفزافي.

د. انتهاكات ضد مؤسسات المجتمع المدني

1- عرقلة عمل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان:

استمرت السلطات المغربية في إعاقة عمل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلاد للعام الثالث، وحظرت أنشطتها إما بشكل مباشر أو غير مباشر، كما عرقلت أيضا تسجيل فروع محلية للجمعية ومكتبها المركزي

في الرباط، من خلال عرقلة حصول الجمعية على ايصال الايداع بعد تسليم وثائق التأسيس وفقا للفصل الخامس من قانون تأسيس الجمعيات

خاتمة

ترى الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان إن الانتهاكات التي جاءت في التقرير هي سلوك منهجي ممتد بلا انقطاع منذ عقود في المغرب، غير أن ارتفاع وتيرة المطالبة بالإصلاحات عادت لتسلط الضوء على هذا السلوك وتكشف أكثر فأكثر عن مقاومة السلطة لأي تغيير محتمل.

ويعد ترحيل الصحفيين الأجانب واعتقال ومحاكمة الصحفيين المغاربة، واستخدام العنف ضد المتظاهرين والتجمعات السلمية سلوكا منهجيا في المغرب، ولا تعد المحاكمات الجائرة بحق النشطاء والمعارضين أمرا استثنائيا.

ويكشف تواصل الانتهاكات على هذا النحو عن زيف مزاعم الملك محمد السادس حول الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في التعديلات الدستورية التي أجراها في مارس من العام 2011، وهي التعديلات التي رفضتها قطاعات كبيرة من نشطاء حركة 20فبراير في حينها، واعتبرتها محاولة للالتفاف على الحراك الجماهيري الذي رفع مطالب جذرية ونادى بالديمقراطية على خلفية تأثير الربيع العربي وقتذاك.

تونس

مقدمة

يصارع الداعون إلى احترام حقوق الإنسان بشكل عام وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد بشكل خاص، من أجل الحفاظ على مكتسبات الثورة التونسية
وتشهد حالة حقوق الإنسان في تونس التقدم في بعض النواحي والمراوحة في المكان في البعض الآخر، ومحاولة الحكومة للنكوص عن التقدم في بعض

النواحي المتعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير والحـق فـي التنظيـم والتجمـع السلمي.
ورغم أن هذا العام شهد التقدم في تطبيق الحق فـي حريـة الاعتقـاد مـن خلال مبادرة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي بالدعوة إلى إلغاء المنشور الذي يمنع توثيق زواج المرأة التونسية بـأجنبي غيـر المسـلم، وتراجـع الحكومـة عـن قرار منع الموظفين من الإدلاء بتصريحات، غير أن هناك محاولة من السـلطات التونسـية للعـودة إلـى الدولـة البوليسـية مـن خلال مشـروع قـانون "زجـر الاعتـداءات علـى الأمنييـن"، والعـودة إلـى نظـام بـن علـي مـن خلال "قـانون المصالحة".
كما تزايدت وتيرة الانتهاكات الخاصة بحرية الـرأي والتعـبير، وواجـه الصـحفيون العديد من الصعوبات في الحصول على المعلومات من الهيئات الحكوميـة كمـا اسـتحدثت الشـرطة طلـب تصـاريح خاصـة مـن المراسـلين الـدائمين لوسـائل الإعلام الأجنبية عند السفر.

***وقد وثقت الشبكة العربية لمعلومـات حقـوق الإنسـان خلال عـام 2017:**

أ.حرية الاعتقاد

1- السماح بتوثيق عقود زواج المسلمة من غير المسلم:

دعا رئيس الجمهورية التونسية الباجي قائد السبسي، في 13أغسطس 2017، إلى التراجع عـن المنشـور الصـادر مـن وزيـر العـدل بمنـع توثيـق زواج المـرأة التونسية بأجنبي غير المسلم.

ووقع السبسي على تشكيل لجنة تكلف بدراسة وصياغة مجلة الحقوق الفرديـة التي تعنى بالنظر في المساواة فـي مختلـف الميـادين، وعيّـن النـائب بمجلـس نواب الشعب بشرى بالحاج حميدة على رأس هذه اللجنة.
ولا تنص مجلة الأحوال الشخصية فـي تـونس علـى مـا يشـير إلـى حظـر زواج المسلمة من غير مسلم، أو الاختلاف في الديانة كمانع من موانع الزواج، إلا أن المنشور الصادر من وزير العدل في 5نوفمبر 1973، منع المسؤول عن توثيق الزواج والشهود من إبرام عقود زواج المسلمات بغيـر المسـلمين واعتـبر ذلـك إجراء غير قانوني، حتى يثبت إشهار إسلامه أمام مفتي الجمهورية.

يذكر أن عقود زواج المسلمة التونسية بغير المسلم التي تبرم خارج تـونس ولا تسجل في تونس؛ تدرج لاحقا بدفاتر الحالة المدنية دون حاجة لأن يعلن الـزوج إسلامه أمام مفتي الديار التونسية كما يفرض ذلك منشور وزير العدل.

ب. الانتهاكات ضد الصحفيين ووسائل الإعلام

1- الحكومة تتراجع عن قرار منع الموظفين من الإدلاء بتصريحات:

تراجعـت الحكومـة التونسـية عـن القـرار الـوزاري رقـم 4، والقاضـي بمنـع الموظفين الرسميين من الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام.
وأكدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في بيـان أصـدرته فـي 27فـبراير، أنه تم الاتفاق مع الحكومة على إلغاء القرار الوزاري رقم 4نهائيا فـي 3مـارس 2017.
وتسبب القرار الوزاري فـي تفـاقم الأزمـة بيـن الصـحفيين والحكومـة واعتـبره الصحفيون انتهاكاً صارخا لحقهم في الحصول على المعلومات.

وكان رئيس الحكومة يوسف الشاهد قد أصدر في 17يناير 2017، قرارا وزاريا دعا فيه كل الموظفين الرسميين إلى الامتناع عن الإدلاء بأي تصريح أو مداخلة، ونشر أو إفشاء معلومات أو وثائق رسمية تخص وظيفتهم أو المؤسسة العامة التي يعملون بها، دون إذن مسبق من رئيسهم المباشر.

2- اعتداء أفراد الأمن على الصحفي حمدي السويسي:

ألقت قوة أمنية القبض على الصحفي بإذاعة "ديوان أف أم" حمدي السويسي، صباح الإثنين 18سبتمبر أثناء تغطيته لحدث تمكين المعلمة فائزة السويسي من دخول مدرستها في حي البحري 3بولاية صفاقس بعد قيام بعض المحتجين بمنعها من التدريس وطردها من المدرسة بزعم أنها "ملحدة" وأنها "منعت الطلاب من تأدية صلاة الجمعة".
وكان أفراد الأمن قد طالبو السويسي أثناء تغطية الاحتجاج بالابتعاد قليلا خشية وقوع مناوشات بين الأمن والمحتجين فاستجاب لطلبهم ولكنه فوجئ بثلاثة من أفراد الأمن قاموا بمنعه من العمل ووجهوا له السباب بألفاظ نابية وضربوه بالعصي مما أدى إلى إصابته في الوجه وتهشمت نظارته الطبية، كما مزق أفراد الأمن أوراق تحقيق شخصيته وهدده أحدهم بتلفيق تهمة خطيرة له.

وأضاف حمدي أن قياديا أمنيا طلب من أفراد الأمن احتجازه وترحيله إلى المركز، وأثناء نقله تعرض للسب والاعتداء البدني داخل سيارة الأمن وداخل المركز بمنطقة حي البحري وتم الاستيلاء على هاتفه والاطلاع على حسابه في الفيسبوك والاطلاع على الرسائل ومحو كل البيانات.

كما تعرض أيضا الصحفي مهدي بن عمر رئيس تحرير إذاعة "ديوان أف أم " للسب من قبل أفراد الأمن حينما ذهب إلى المركز للاستفسار عن سبب احتجاز زميله حمدي السويسي.

3- تهديد مراسل جريدة الشروق التونسية بمدنين:

تقدم الصحفي أحمد اللملومي، مراسل جريدة الشروق التونسية بمدنين (جنوب شرق تونس العاصمة) ببلاغ إلى منطقة الأمن الوطني بمدنين (جنوب شرق تونس العاصمة)، يوم 25أغسطس 2017، ضد رئيس جمعية مهرجان مدنين الثقافي على خلفية تهديده بالقتل.

وقدم اللملومي تسجيلات صوتية لتهديده بالقتل قال انها من قبل رئيس جمعية مهرجان مدنين الثقافي على خلفية تحقيق صحفي استقصائي تحت عنوان "مهرجان مدنين الثقافي إقبال محتشم ... دعاية ضعيفة ومدير منزعج من الصحفيين" نشره بجريدة الشروق الورقية يوم الجمعة 25أغسطس 2017، انتقد فيه تنظيم المهرجان في دورته 38، وتناول بالتفصيل نقد الدعاية ونوعية العروض من خلال حوارات مسجلة مع جمهور المهرجان، فضلا عن طريقة التعامل مع الصحفيين.

4- النقابة الوطنية للصحفيين تطالب وزارة الداخلية بالتحقيق في الاعتداءات على الصحفيين:

طالبت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وزارة الداخلية للتحقيق في الاعتداءات التي طالت الصحفيين طيلة شهري أبريل ومايو 2017، وحذرت

النقابة من مخاطر تواصل التضييقات الأمنية على الصحفيين رغم عشرات التوصيات الصادرة في الصدد.

وعبرت النقابة في مذكرة وجهتها مساء 6مايو 2017لـ وزير الداخلية، عن مخاوفها من تباطؤ التدخل الأمني في حماية الصحفيين أثناء تعرضهم لاعتداءات أثناء تغطيتهم لعدة فعاليات على غرار التحركات الاجتماعية والمظاهرات ّمما من شأنه أن يُشعر الصحفيين بعدم الأمان ويعمّق أزمة الإفلات من العقاب في ملفات الاعتداء على الصحفيين .

وذكرت النقابة أن وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة سجلت زيادة وتيرة اعتداء أفراد الأمن على الصحفيين خلال الأسبوع الأول من شهر مايو 2017، بعد أن سجلت انخفاضا خلال شهر أبريل مقارنة بشهر مارس من نفس العام.

5- منع الرئيس السابق من دخول مقر إذاعة "الرباط أف أم" الخاصة:

قطع عدد من المجهولين في ولاية المنستير (شرق)، الطريق أمام سيارة الرئيس السابق محمد منصف المرزوقي يوم الأحد 29أكتوبر 2017، لمنعه من دخول مقر إذاعة "الرباط أف أم" الخاصة حيث كان من المنتظر أن يجرى معه حوار إذاعي مما اضطره إلى مغادرة المكان في ظل غياب أمني واضح.

6- استجواب مدير موقع نواة بسبب مقال حول قانون المصالحة:

مثل سامي بن غربية مؤسس ومدير الموقع الإخباري التونسي المستقل "نواة" والممثل القانوني للموقع يوم الاربعاء 3مايو 2017أمام فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة للتحقيق معه بتهمة "سرقة واختلاس مكاتيب وإفشاء أسرار" على خلفية مقال نشره الموقع بتاريخ 21أبريل 2017، حول تفاصيل خطة عمل رئاسة الجمهورية لتمرير صيغة معدّلة من قانون المصالحة الاقتصادية، الذي ينص على التصالح مع المسؤولين المتهمين بالفساد وتلقي الرشاوى في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، ووقف ملاحقتهم قضائياً إذا ما أعادوا الأرصدة المسروقة.

ج. انتهاكات ضد المعارضين السياسيين

1- استدعاء الأستاذ حميّد بن عزيزة من قبل إدارة القضايا الإجرامية

استدعت الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بالقرجاني، كل من حميّد بن عزيزة رئيس جامعة تونس، وسفيان الغالي مدير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بتونس، والسيد سلطان الطرابلسي الكاتب العام للكلية، للمثول أمامها، وذلك للإدلاء بأقوالهم في قضية رفعتها معلمة من الكلية إثر خلاف مع إدارتها في مسألة تربوية.

الجدير بالذكر أن الأستاذ حميّد بن عزيزة كان من بين الذين أجمعوا على رفض التعديلات الارتجالية على النصوص المنظّمة لانتخابات إدارة الجامعات التي حاولت سلطة الإشراف إدخالها خلال السنة الماضية.

2- أجهزة الأمن الرئاسي تتخلى عن حماية حمة الهمامي:

تخلت أجهزة الأمن التونسية بشكل مفاجئ منذ بداية شهر يوليو 2017، عن منظومة الحماية الشاملة التي كان يؤمنها الأمن الرئاسي لحمة الهمامي رئيس حزب العمال والناطق باسم الجبهة الشعبية، واستبدلتها بمنظومة أخرى تؤمنها وزارة الداخلية، وذلك رغم تأكيد السلطات بأن حجم التهديدات الإرهابية لم ينخفض.

كانت أجهزة الأمن الرئاسي قد وفرت الحماية الأمنية للناطق باسم الجبهة الشعبية عقب اغتيال القيادي في الجبهة الشعبية شكري بلعيد في 4فبراير 2013. وتعززت مع اغتيال رفيقه محمد البراهمي 25يوليو من العام نفسه .

3- حكم بسجن رئيس الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي 6أشهر:

قضت محكمة محافظة توزر الابتدائية (جنوب تونس)، في 11مايو 2017، بالسجن لمدة ستة أشهر على مدير إذاعة "الجريد إف إم"، ورئيس "الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي"، سلام مليك بعد احتجاجه على التعامل العنيف من جانب الأمن أثناء مداهمة منزل عائلته خلال شهر فبراير 2017.

وكان سلام مليك قد اعترض على التدخل العنيف لعناصر الأمن بعدما أشهر أحد أفراد الأمن السلاح في وجه ابنة أخته، خلال مداهمتهم منزل عائلته، بحثًا عن أخيه المشتبه في انتمائه إلى مجموعة متشددة.

وكان أحد أفراد الأمن قد صور شريط فيديو لاعتراض مليك على التدخل، وقدم شكوى ضده. فاستدعي مليك على إثرها إلى مركز الشرطة للإدلاء بشهادته، ثم أحيل إلى المحاكمة التي قضت بحبسه.

4- التهديد باستخدام العنف أمام المعارضة:

توجه رئيس الجمهورية السيد الباجي قائد السبسي، بخطاب للشعب التونسي يوم الاربعاء 10مايو 2017، تضمن اصرارا على تمرير قانون المصالحة الإقتصادية بغض النظر عن مواقف القوى المدنية والشعبية الرافضة له، وتهديدها بتطبيق "القانون"إذا ما أصرت على التعبير عن رفضها بالنزول إلى الشارع.
كما أعلن السبسي عن الزج بالجيش الوطني لتأمين إنتاج ونقل الفوسفات والبترول والغاز في مناطق الجنوب التونسي، وشدد على وجوب الالتزام بقرارات هيئتي الرئاسة ومجلس نواب الشعب، باعتبارهما الهيئتين المنتخبتين اللتين يخول لهما القانون أخذ القرارات، ضاربا بعرض الحائط كل حوار مجتمعي خارج هذين الإطارين.

5- دور مشبوه لوسائل إعلامية في تشويه صورة الحركات الاجتماعية:

دوت فضيحة إعلامية مساء الاحد 16أبريل 2017، بعد تسريب صوتي نسب إلى نبيل القروي، مالك ومؤسس قناة نسمة التونسية الخاصة والمقربة من رموز حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، أثناء حوار يبدو أنه كان مع هيئة تحرير القناة، يشرح فيه عناصر خطته للقيام بحملة تشهير بمنظمة "أنا يقظ" التونسية وفبركة اخبار كاذبة ضدها، وتشويه سمعة أعضائها من خلال استدعاء صحفيين لسبهم وانتقادهم، بحيث يظهروا للرأي العام التونسي مرتزقة وخونة للوطن وعملاء للخارج، كما تحدث باستهانة واستخفاف عن الاحكام القضائية.

د. انتهاكات للحق في التجمع السلمي

1- مشروع قانون "زجر الاعتداءات على الأمنيين":

واجه مشروع قانون "زجر الاعتداءات على الأمنيين" معارضة كاسحة خلال جلسة برلمانية عقدت نهاية شهر نوفمبر 2017، وطالب غالبية النواب خلال الجلسة بسحب مشروع القانون.

ويمثل مشروع القانون طريقا لعودة العقوبات السالبة للحرية للمواطنين والتي تصل إلى عشر سنوات سجنا بتهم فضفاضة مثل كشف أسرار الأمن و تعكير صفو النظام العام، ويرسي إجراءات الترخيص الإداري لأعمال التصوير والنشر، كما يمنح امتيازات خاصة لأفراد الأمن تعمل على تغول هذا القطاع وتكرس ثقافة الإفلات من العقاب مما يفتح الباب على مصراعيه لعودة هيمنة الدولة البوليسية.

ويعود مشروع القانون إلى أبريل من عام 2015، عندما أحالته حكومة رئيس الوزراء السابق حبيب الصيد إلى البرلمان وتعطلت مناقشته بسبب احتدام الجدل حوله.

2- اعتقال خمسة نشطاء من حملة مانيش مسامح:

ألقى أفراد الأمن القبض على خمسة من النشطاء في حملة "مانيش مسامح" بولاية الكاف بينهم شاب فاقد البصر، يوم 9سبتمبر 2017، على خلفية نشاطهم الاحتجاجي ضد "قانون المصالحة مع رموز فترة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

وطالب أفراد الأمن نشطاء الحملة بإظهار بطاقات الهوية ثم رفضوا ردها إليهم، وردا على تمسك النشطاء بحقهم في الحصول على بطاقات الهوية تطور الأمر إلى اعتداء أفراد الأمن عليهم بالعنف اللفظي والبدني، قبل أن يتم اقتياد أحد الشباب فاقد للبصر إلى المستشفى نظرا لتدهور حالته الصحية بعد التعرض للضرب. والقبض على كل من عفراء بن عزة، تيماء بن عزة، يسرى القرشي، وأمير فضلاوي، واقتيادهم إلى مركز الشرطة، واستمر حبسهم بعد تمسكهم بالحق في الصمت ورفضهم الخضوع لاستجواب من قبل رجال الشرطة في غياب محاميهم ، وتم عرضهم في 12سبتمبر على الحرس الوطني تمهيداً لمثولهم أمام النيابة العامة.

يذكر أن حملة "مانيش مسامح" هي حركة اجتماعية مستقلة تسعى إلى تجميع كـل المـواطنين و كـل المكونـات السياسـية والحقوقيـة والفكريـة حـول مهمـة سحب قانون المصالحة الذي وصفته الحركة أنه "يبيض الفسـاد و يـبرئ رؤوس الأموال الناهبة لأموال الشعب".

جاء الاعتداء على نشطاء حملة "مانيش مسامح" بالكاف بالتزامن مع انتهاكـات مشابهة من قبل الأمن أحدهما في باب سويقة و الآخر في ولاية زغوان.

3- فض اعتصام للمعطلين أمام شركة omvالبترولية بالقوة:

قامت قوات الأمن، بعد ظهر الثلاثاء 22أغسطس، بفض اعتصام المعطلين عن العمل أمام المدخل الرئيسي لوحدة معالجـة الغـاز الطـبيعي التابعـة لشـركة (OMV) النمساوية، بمنطقة بوشمة باستخدام القوة، وذلك تطبيقا لقرار البلدية، بإزالة كل الخيام الموجودة أمام مقر الشركة. وألقت قوات الأمن القبض علـى أحد المعتصمين في حين تم إطلاق سراح بقية المقبوض عليهم.

ودخل المعطلين عن العمـل مـن منطقـة بوشـمة التابعـة لولايـة قـابس جنـوب تونس، في اعتصام مفتوح منذ شهر مايو 2017للمطالبة بحقوقهم المتمثلة في التنمية و التشغيل ومقاومة التلوث الصناعي.

وقامت قوات الأمن في 2يوليو، بفض الاعتصام مـن المنطقـة الصـناعية فقـرر المعطلون نقل اعتصامهم إلى أمام شـركة omvالبترولية وذلـك بنصـب خيمـة أمام مقر الشركة، مهددين بالتصعيد في صورة عدم الاستجابة لمطالبهم.

السعودية

مقدمة

أثّر القرار الذي اتخذته كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصـر بمقاطعـة دولة قطر على حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات فـي الـدول الأربـع كمـا أثر عليها في دولة قطر أيضا خلال عام 2017.

ويكفي أن نعلم أن السـلطات فـي المملكـة العربيـة السـعودية حجبـت مواقـع الإعلام القطرية على شبكة الإنـترنت بمـا فـي ذلـك قنـوات الجزيـرة والمواقـع الالكترونية للصـحف القطريـة، واتخـذت مـن القمـع وسـيلة لإسـكات الأصـوات المعارضة لقرار المقاطعة.

ورغم تصريح بن سلمان لمجلة "الإيكونومست"فى ينـاير 2016، أن "المملكـة تتجه لتكون أكثر انفتاحا وأكثر تقبلا لحرية التعبير".

ورغم بعض الإجراءات التي اتخذتها المملكة هـذا العـام لتحسـين صـورتها أمـام العـالم فيمـا يتعلـق بحقـوق المـرأة، إلا أن إقـرار قـانون "جرائـم الإرهـاب وتمويله"الجديد، والتهجير القسري لسكان بلدة العوامية ذات الأغلبية الشـيعية، وحملة الاعتقالات التي لحقت بقرار مقاطعة قطر يثبت بما لا يدع مجالا للشـك أن الاجراءات المتعلقة بحقـوق المـرأة هـي أقـرب لحملات الدعايـة منهـا إلـى الرغبة في التغيير الحقيقي للحفاظ على حقوق الإنسان.
وقد ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال فى تقرير نشرته فى الثالث من يوليـو 2017، أن المملكة قد اشترت برامجًا إلكترونية من أوروبا وأمريكا خاصة من شركة "هاكينج تيم"الإيطالية تمنع توجيه أي انتقادات للحكومة والنظـام الحـاكم من خلال التجسس علـى السـعوديين علـى الإنـترنت وجميـع شـبكات التواصـل الاجتماعي.

تلك البرامج المشتراة حديثًا تمكن الحكومة السعودية من فرض سيطرتها على الفضاء الالكتروني داخل المملكـة، ممـا يعنـي وبكـل سـهولة التعـرف علـى أي مواطن يغـرد خـارج السـرب، أو ينشـر مـواد مـن شـأنها أن تسـيء للنظـام أو المسؤولين، في محاولة لقمع أي صوت يفكـر فـى تـوجيه أي انتقـادات للعائلـة الحاكمة.

وشـهدت السـعودية خلال عـام 2017العديـد مـن الانتهاكـات لحريـة التعـبير والاعتقاد من بينهـا حـالات كـثيرة الاعتقـالات وتوقيـف النشـطاء ورجـال الـدين والصحفيين ومنع النشر

<u>*ووثقـت الشـبكة العربيـة لمعلومـات حقـوق الإنسـان العديـد مـن الانتهاكات لحرية الرأي والتعبير في المملكة من بينها:-</u>

أ. إقرار قانون "جرائم الإرهاب وتمويله"

قرر مجلس الوزراء في 31أكتوبر 2017، الموافقة على نظام مكافحة جرائـم الإرهاب وتمويله، وأعد مرسوم ملكي بذلك

واستحدث القـانون الجديـد هيئتـان جديـدتان همـا النيابـة العامـة ورئاسـة أمـن الدولة، وتقدم الهيئتان تقاريرهما الي الملك مباشرة.

وجاء تعريف الإرهاب في المادة الأولى من القانون مبهما ومرناً يسـمح بتـأويله على أكثر من وجه، واستخدم القانون عبارات مثـل "الإخلال بالنظـام العـام" أو "زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر".
واعتبرت المادة الثالثـة مـن القـانون أن السـعي إلـى تغييـر نظـام الحكـم فـي المملكـة مـن الأعمـال الإرهابيـة دون الإشـارة إلـى اسـتخدام العنـف فـي هـذا الغرض.

وبموجب المادة ثلاثون من هذا القانون، يمكن الحكم بسجن أي مـواطن بتهمـة الإرهاب لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، إذا وصف -بصـورة مباشـرة أو غير مباشرة- الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة.

ورصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أسـماء عشـرات المعتقليـن خلال الحملة التي شنتها السلطات السعودية منذ 11سبتمبر 2017، فى سياق الأزمة الخليجية والخلاف مع قطر، بينما لم تعلـن الجهـات الرسـمية السـعودية عـن أسـماء المعتقليـن أو اعـدادهم، وشـملت الأسـماء الـتي رصـدتها الشـبكة (أكاديميون، رجال دين، خبراء اقتصاديون، إعلاميون، صحفيون، شعراء، نشطاء حقوق الإنسان وغيرهم) فيما تعد الحملة الأشرس فى الفترة الأخيرة.
وأقـرت المملكـة بحـدوث الاعتقـالات وأعلنـت وكالـة الأنبـاء السـعودية فـي 11سبتمبر، أن مصدر مسؤول (لم تسمه) صرح بأن رئاسة أمن الدولة تمكنـت خلال الفترة الماضية من رصـد أنشـطة اسـتخباراتية لمجموعـة مـن الأشـخاص لصالح جهات خارجية ضد أمن المملكة ومصالحها ومنهجهـا ومقـدراتها وسـلمها الاجتماعي بهدف إثارة الفتنة والمساس باللحمة الوطنية".

كما برر وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، حملة الاعتقالات فـي حـوار مـع وكالة "بلومبيرغ"الأمريكيـة، الخميـس 21سـبتمبر، بـأن الحملـة جـاءت لإحبـاط "خطة متطرّفة"كان هؤلاء الأشخاص يعملون على تنفيذها، بعد تلقيهم تمـويلات مالية من دول أجنبية.

<u>*ومن بين من شملتهم حملة الاعتقالات :</u>

<u>1- اعتقال رجل الدين السعودي عوض القرني:</u>

اعتقلت السلطات السعودية رجل الـدين عـوض القرنـي يـوم 10سـبتمبر علـى خلفية الأزمة مع قطر، وسبق أن قضـت محكمـة سـعودية فـى مـارس 2017، بغرامة قدرها 100ألف ريال سعودي على الداعية عوض القرني بزعـم "إعـداد وإرسال ما من شأنه المسـاس بالنظـام العـام مـن خلال كتـابته تغريـدات فـي موقع التواصل الاجتماعي تويتر عبر حسابه لا تخلو من إثارة للرأي العام وتـأثير على ترابط المجتمع مع قيادته وتأثير على علاقة المملكة مع الدول الأخرى".

يشار إلـى أن القرنـي يـواجه تحريضـا مسـتمرا مـن قبـل صـحفيين سـعوديين ومسؤولين محسوبون على النظام منـذ بـدء الأزمـة الخليجيـة بسـبب تغريـداته عقب الأزمة مع قطر، وطالب العديد من هؤلاء بمنعه مـن الكتابـة علـى تويـتر، فيما اتهمه آخرون بخيانة الوطن والانتماء لجماعة الإخوان المسلمين .

<u>2- اعتقال 6قضاة من المحكمة الجزائية المتخصصة فى الرياض:</u>

اعتقلت السلطات السعودية 6قضاة من المحكمة الجزائية المتخصصة فى الرياض، خلال حملة اعتقالات سبتمبر 2017، على خلفية الأزمة مع قطر.

يذكر أن المحكمة الجزائية المتخصصة هى المنوط بها المحاكمات وفق قانون الإرهاب الصادر فى 2014، وأحد المعتقلين هو القاضي الذي أصدر حكم الإعدام على المعارض السعودي نمر النمر ، وتأتي الاعتقالات الأخيرة فى سياق قيام سلطات المملكة بشن حملة أوسع بحق الدعاة والنشطاء والأكاديميين بسبب موقفهم المختلف فيما يتعلق بالأزمة الخليجية والخلاف مع قطر .

3- اعتقال جمال النجم ومبارك بن زعير:

اعتقلت السلطات السعودية الأربعاء 4أكتوبر كل من جمال النجم (أستاذ الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) ومبارك بن زعير الأستاذ المساعد بنفس الجامعة، وتأتي تلك الاعتقالات الجماعية المستمرة على خلفية الخلاف مع قطر وعدم انصياع هؤلاء للتوجيهات التي قادها الديوان الملكي فى السعودية لمهاجمة قطر .

ب. انتهاكات ضد المبدعين

1- القبض على مغني أدى حركة "داب" على خشبة المسرح:

ألقت السلطات السعودية القبض على المنشد (المغني) عبدالله الشهراني بعد أدائه رقصة "الداب" على خشبة المسرح بأحد المهرجانات بالطائف.

وجاء القبض على الشهراني بعد أيام من انتشار مقطع فيديو يظهره يؤدي حركة رقصة الداب التي حذرت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات مرارًا منها باعتبارها رمزًا لتعاطي المخدرات.

وأكّدت الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، في 8أغسطس 2017، أن الجهات الأمنية بالطائف ألقت القبض على إعلامي مُنشد؛ لقيامه بمخالفة أنظمة اللجنة الوطنية ومشروع "نبراس" وأدائه حركة "الداب" التي ترمز لتعاطي الحشيش.

ج.انتهاكات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان

1- الحكم بسجن الكاتب نذير الماجد بالسجن لمدة سبعة سنوات:

أيدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة في الرياض الحكم الصادر ضد نذير الماجد، بالسجن لمدة سبع سنوات يعقبها حظراً للسفر لمدة سبع سنوات، بالإضافة إلى غرامة قدرها 100ألف ريال سعودي (نحو 27ألف دولار).

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض قد قضت بتاريخ 18يناير 2017، بالسجن لمدة سبعة سنوات بحق نذير الماجد، تعقبها سبعة سنوات من حظر السفر إضافة إلى غرامة مالية قدرها 100ألف ريال سعودي (نحو

دولار) بزعم "الخروج عن طاعة ولي الأمر، المشاركة فـي التظـاهرات، وكتابـة المقالات إضافة إلى الاتصال مع مراسلي وكـالات الأنبـاء الأجنبيـة، وذلـك علـى خلفية عمله في الدفاع عن حقوق الإنسان وخاصـة دفـاعه عـن حريـة التظـاهر في المملكة العربية السعودية.

2- اعتقال الناشطة مريم العتيبي ما يزيد عن 100يوم:

اعتقلت الناشطة في مجال حقوق المرأة مريم العتيبي، فـي 19أبريـل 2017، بعدما تقـدم والـدها ببلاغ ضـدها لتغيبهـا عـن المنـزل مسـتخدماً قـانون الولايـة الساري المفعول بعد أن قررت الناشطة الانتقال إلى العاصمة الريـاض للعمـل هناك والاستقلال بحياتها.

واستمر اعتقال مريم العتيبي لما يزيـد عـن مئـة يـوم حـتى أطلقـت السـلطات السعودية سـراحها يـوم الاحـد 30يوليـو، دون كفالـة أو حضـور ولـي أمـر ذكـر لاستلامها.

الجدير بالذكر أن مريم العتيبي واحـدة مـن أبـرز السـعوديات الناشـطات علـى مواقع التواصل الاجتماعي في حملات تطالب بحق المرأة فـي قيـادة السـيارة، وإسقاط ولاية الذكور عنهن، التي تمنـح والـد أو شـقيق أو زوج المـرأة، سـلطة عليها في الكثير من أمور الحياة مثل السفر أو السكن المستقل.

3- احتجاز المدافعة عن حقوق المرأة لجين الهذلول:

احتجـزت سـلطات الأمـن السـعودية بمطـار الملـك فهـد الـدولي فـي الـدمام، الناشطة لجين الهذلول المعروفة بتحديها لقانون منع المرأة من قيادة السـيارة فور عودتها مـن الإمـارات مسـاء 4يونيـو 2017، وذلـك علـى خلفيـة نشـاطها السلمي في الدفاع عن حقـوق المـرأة، وبعـد اعتقالهـا بسـاعتين تقريبـا نقلـت الهذلول من الدمام إلى الرياض لاستجوابها مـن قبـل "هيئـة التحقيـق والادعـاء العـام"، دون الإعلان عـن سـبب اعتقالهـا أو تمكينهـا مـن الاتصـال بعائلتهـا أو اصطحاب محامي لحضور التحقيقات معها.
واستمر اعتقال لجين الهذلول حـتى أفرجـت عنهـا السـلطات فـي السـابع مـن نفس الشهر.

4- قوات الأمن تحاصر العوامية وترّحل السكان قسرياً:

حاصرت قوات الأمـن السـعودية بلـدة العواميـة الـتي تشـكل معقلا للمعارضـة الشيعية شرق المملكة لإخلاء حـي المسـورة التـاريخي مـن سـكانه بـدعوى أن بيوته باتت تشكل خطراً على ساكنيها، وإيواء الحي عدد من المطلوبين أمنياً.
وعمدت السلطات السعودية إلـى حصـار الحـي بالمعـدات العسـكرية وقطعـت الكهرباء عن منازل السكان لإجبارهم على المغـادرة دون تـوفير بـديل مناسـب ودون الحصول على تعويض ملائم.

وفرضت قوات الأمن على المواطنين الشيعة الخروج من نقاط تفتيش محـددة رافعين الرايات البيضاء.

بينما حث ثلاثة من خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في 5أبريل 2017، سلطات المملكة على وقف هدم الحي التاريخي الذي يتمتع بتراث فريد ويقيم فيه ما لا يقل عن 2000شخص.

5- اعتقال خلود اليافعي لمخالفتها قواعد الزي النسائي المتشددة:

ألقت قوات الأمن السعودية القبض على الشابة خلود اليافعي، يوم الثلاثاء 18يوليو 2017، واستجوبتها لعدة ساعات قبل الإفراج عنها مساء نفس اليوم، بسبب مقطع فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، تظهر فيه وهي تتجول في القرية التراثية بأشيقر التابع لمحافظة شقراء (190كم شمال غرب العاصمة الرياض) مرتدية تنورة قصيرة وكنزة تكشف عن ذراعيها.

يشار إلى أن السعودية تطبق نظام اجتماعي متشدد ينتهك حقوق النساء بعنف استنادا إلى تأويلات للشريعة الإسلامية، فلا يسمح بظهور النساء في الشارع والأماكن العامة دون غطاء رأس وثوب قاتم اللون فضفاض.

د. حجب المواقع الإلكترونية

حجبت السلطات السعودية آلاف المواقع لأسباب سياسية واجتماعية ودينية، كما حجبت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية 600ألف موقع وصفتها بالإباحية على مدار العامين الماضيين كانت غير مدرجة تحت مخالفات الجرائم المعلوماتية وصرحت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية في أبريل 2017انه تم معالجة أكثر من 900ألف رابط مخالف عام 2016داعية مستخدمي الإنترنت في المملكة إلى الإبلاغ عن المواقع الإباحية.
يذكر أن موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان لا يزال من بين المواقع المحجوبة في المملكة.

الإمارات

مقدمة
تحافظ السلطات الإماراتية على شكل براق لعلاقتها بالمواطنين، وتدعي أنها أكثر بلاد الشرق الأوسط انفتاحا على العالم واهتماما بمواطنيها لدرجة أنها استحدثت وزارة جديدة أسمتها "وزارة السعادة"، تلك الوزارة والتى أعلنت ضمن أهدافها تحقيق السعادة لمواطني الإمارات والقاطنين فيها على حد سواء.
ولكن هذا الشكل البراق يخفي العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص الحق في حرية الرأي والتعبير والاعتقاد.
وعلى الرغم من قلة أعداد الانتهاكات التي رصدتها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان خلال عام 2017، إلا أن هذه الانتهاكات توضح مدى عداء هذه السلطات لوسائل التعبير عن الرأي من خلال ما كشف عنه من محاولة اختراق هاتف المدافع الحقوقي أحمد منصور، ومحاولة السيطرة على هاتفه عن بعد.

كما تحكم السلطات في دولة الإمارات سيطرتها على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بتقنين قمع حرية التعبير، وتشريع قوانين فضفاضة وتهم جاهزة

تستخدم لقمع المعارضة واعتقال أصحاب الرأي المخالف لتوجهات السلطة السياسية.
وخلال عام 2017استخدمت السلطات في دولة الإمارات نصوص مثل "التحريض والكراهية والتمييز والحث على الإرهاب"في الحكم بسجن أصحاب الرأي من المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الإنترنت.
قانون الجرائم الالكترونية ينص على عقوبات تصل إلى عشر سنوات وغرامات تصل إلى مليون درهم بحق كل من يهدد الأمن والسلم العام ، أو حتى يستخدم وسائل للتعمية من أجل دخول مواقع الكترونية تم حجبها فى الإمارات مثل تقنيات VPNوالبروكسي . كما أن قانون مكافحة التمييز والكراهية التى تطبقه الامارات يحتوي على نصوص فضفاضة تحت اسم "التحريض"وقد تم سجن الكثير من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمغردين بناءا على اتهامات منصوص عليها فى تلك القوانين.

ويشار إلى أن السلطات الإماراتية لم توقع حتى إعداد هذا التقرير على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، وتعرض العديد من النشطاء للإخفاء القسري ليظهروا بعد ذلك متهمين في قضايا رأي.
ورصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان خلال عام 2017، الانتهاكات التالية على سبيل المثال:

انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

اعتقال الناشط الحقوقي أحمد منصور

اقتحم رجال الشرطة الإماراتيين منزل الحقوقي أحمد منصور، فى 20مارس 2017، وهو نفس اليوم الذي اعتبرته الإمارات عيدا قوميا للسعادة.
وقام رجال الأمن بتفتيش بيت أحمد منصور، ومصادرة الأجهزة الإلكترونية ومن ثم تم اقتياده لجهة مجهولة ،ولاحقا أعلنت نيابة الجرائم الالكترونية والتقنية فى الإمارات القبض عليه، ووجهت له تهمة نشر "معلومات مغلوطة" و"أخبار كاذبة" من أجل "إثارة الفتنة الطائفية والكراهية" و"نشر معلومات مغلوطة تضر بالوحدة والانسجام الوطني والإضرار بسمعة الدولة".
بسبب تغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي.
أحمد منصور هو ناشط ومدون إماراتي بارز، حائز على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لسنة 2015.
أطلق منصور حملات ضغط منذ سنة 2006حول حرية التعبير والحقوق المدنية والسياسية، وكان أحد المبادرين لإطلاق عريضة في منتدى حوار الإمارات بتاريخ 03مارس 2011للمطالبة بالإصلاح الديمقراطي لبرلمان دولة الإمارات، وسجن هو وأربعة آخرين في وقتٍ لاحق بتهمة "إهانة قيادة الإمارات في قضية "UAE5"، وقضى معظم سنة 2011بالسجن بسبب معارضته عبر الإنترنت حتى صدر عفو عنه في نوفمبر 2011. ومنذ إطلاق سراحه لم يبق صامتاً.
أُستهدف أحمد منصور بإستمرار بسبب نشاطه الرقمي. كما تعرض للتهديد بالقتل، وتم اختراق حسابه على تويتر والبريد الإلكتروني في أكتوبر 2014.

انتهاكات ضد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي

سجن الأكاديمي ناصر بن غيث

قضت محكمة الاستئناف الجنائية الاتحادية فى 29مارس 2017، على الأكاديمي ناصر بن غيث بالسجن 10سنوات، بتهمة نشر "معلومات كاذبة للإضرار بسمعة ومركز الدولة وإحدى مؤسساتها"، على خلفية قيامه نشر

سلسلة من التغريدات على موقع تويتر قال فيها انه لم يحاكم محاكمة عادلة في إحدى القضايا السابقة مع أربعة إماراتيين آخرين والمعروفة باسم "الإماراتيين الخمسة"
كما أدين بتهم الاتصال والتعاون مع أفراد ينتمون إلى جمعية الإصلاح التي تحظرها السلطات الإماراتية
ولم يتمكن الغيث من ممارسة حقه في الحصول على محاكمة عادلة فقد فرضت السلطات قيودا على اتصاله بمحاميه

الجدير بالذكر أن ناصر بن غيث المري، هو أكاديمي حصل على الدكتوراه في القانون، تخصص التجارة الدولية والقانون الاقتصادي الدولي عام 2007، سبق اقتحام منزله من قبل أفراد جهاز أمن الدولة واعتقاله من العمل عام 2011، ضمن أفراد المجموعة المعروفة باسم "الإمارات ٥"، ووجهت له تهمة "إهانة ولي عهد أبوظبي"، على خلفية مداخلات على بعض المنتديات في القضية رقم (313 /2011أمن الدولة)، وحكم عليه في نوفمبر 2011، بالسجن سنتين بتهمة "إهانة إلى رئيس الدولة، ونائب رئيس الدولة، وولي العهد" ثم عفا عنه رئيس بعد استنكار دولي

استمرار اعتقال أسامة النجار رغم انقضاء مدة العقوبة

تستمر السلطات الإماراتية في اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان والناشط على الإنترنت, أسامة النجار، رغم انقضاء فترة حكمه في فترة حكمه في 17مارس 2017، بعد أن أمضى في السجن ثلاثة سنوات على خلفية ممارسته السلمية للحق في حرية الرأي والتعبير.
وكانت السلطات قد ألقت القبض على أسامة النجار، في 17مارس 2014وحكمت عليه في 25نوفمبر 2014، بالسجن ثلاث سنوات ودفع مبلغ قدره ٥٠٠ ألف درهم إماراتي (حوالي 136ألف دولار)، بعد محاكمة غير عادلة استغرقت أقل من عشر دقائق، وذلك على خلفية إرساله تغريدات إلى وزير الداخلية أعرب فيها عن قلقه بشأن إساءة معاملة والده في السجن.
واحتجز أسامة في مكان مجهول لمدة أربعة أيام دون أي تواصل مع أسرته أو محام، ولم يقدم إلى المحاكمة سوى في 23سبتمبر 2014عندما جرى اتهامه بالانتماء إلى "حركة الإصلاح"، والتحريض على الكراهية ضد الدولة ومخالفتها، وكما واجه تهمة نشر الأكاذيب عن والده حسين النجار، الذي يعد واحداً من أعضاء مجموعة الإمارات 94، والذي يقضي حالياً عقوبة ١١ عاماً بالسجن.

انتهاكات ضد الصحفيين
الصحفي الأردني تيسير النجار
يعاني الصحفي الأردني المحبوس في سجن الوثبة، تيسير النجار من اشتداد مرض الكلي، فضلا عن إصابته بأمراض في عينيه قد تؤدي إلى فقدانه البصر لعدم رؤيته الشمس، في سجن الوثبة.
وكانت المحكمة الاتحادية العليا بإمارة أبو ظبي قد أيدت في 19يونيو 2017، الحكم بسجن الصحفي الأردني تيسير النجار لمدة 3سنوات وتغريمه 500ألف درهم إماراتي (نحو 136ألف دولار)، وإبعاده عن البلاد بعد انقضاء فترة العقوبة، ورفض الطعن الذي تقدم به موكله بزعم "إهانة رموز الدولة".
يذكر أن الأجهزة الأمنية في الإمارات قد اعتقلت تيسير النجار في 13ديسمبر 2015، ولم يكشف عن اعتقاله سوى في 22يناير 2016، وظل الغموض يحيط بقضية إعتقاله حتى مارس 2016،حينما تمكنت زوجته ماجدة حوراني، من التحدث إليه هاتفيا بعد نقله إلى سجن الوثبة. وعلمت الحوراني من زوجها أن السلطات الإماراتية حققت معه بشأن تعليقات نشرها على وسائل التواصل

الاجتماعي في يوليو 2014، قبل عام تقريبا من انتقاله للعمـل فـي الإمـارات، لكن دون ان توجه له أي اتهامات.

الإهمال الطبي الجسيم تجاه المسجونين في قضايا الرأي
يعاني المحبوسين على خلفية قضايا النشر والتعبير عن الـرأي الإهمـال الطـبي الجسيم الذي يصل إلى حد القتل البطيء داخل سجون دولة الإمارات، ولا يجـد المسجونين الرعاية داخل السجن وترفض السلطات الإفراج الصحي عن هـؤلاء المرضى لتتولى أسرهم رعايتهم الطبية.
ومن بين حالات الإهمال الطبي الجسـيم، والتعنـت فـي الإفـراج الصـحي حالـة مريضة السرطان علياء عبدالنور، والصحفي الأردني تيسير النجار.

علياء عبد النور محمد عبد النور
تتعرض حياة المعتقلة الإماراتية علياء عبد النور محمد عبد النور للخطـر، نتيجـة رفض الجهـات الأمنيـة والقضـائية بالإمـارات الإفـراج الصـحي عنهـا أو السـماح لأسرتها بمعالجتها على نفقتهم الخاصة وذلك بعـد انتشـار أورام سـرطانية فـي جسدها، و إصابتها بهشاشة العظام، وتليف الكبد.
علياء من مواليد 20نوفمبر 1977، وتقضي حكماً بالسجن لمدة عشر سـنوات في القضية 150لسنة 2015، أمن الدولة بعد محاكمة تفتقر لشروط المحاكمة العادلة حيث حرمت علياء من التمثيل القانوني.

وكانت أجهزة الأمن قد اعتقلت علياء من محل إقامتها بالإمـارات فـي 28يوليـو 2015، دون إعلان أسـباب، واختفـت قسـريا مـدة 4شـهور قبـل أن تعلـن السلطات الإماراتية احتجازها وطوال 9جلسات محاكمة أمام القضاء الإمـاراتي بزعم تمويـل الإرهـاب والتعامـل مـع إرهـابيين خـارج البلاد، وذلـك علـى خلفيـة مشاركتها في جمع تبرعات ومساعدات مالية للنساء والأطفال المتضررين مـن الحرب في سوريا.

البحرين

مقدمة

تميزت مملكة البحرين خلال عام 2017، بقدرتها الفائقة على قمع وملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان ولم يقف الأمر عند المنع من السفر أو التهديد أو تلفيق القضايا لأقارب النشطاء المقيمين خارج البحرين أو حتى السجن ولكنه تخطى كل ذلك ليمتد إلى تقنين إجراءات عقابية ضد المساجين في قضايا الرأي ترتقي إلى كونها إجراءات مهينة.

وباتت مواجهة المظاهرات السلمية بالرصاص والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع أمر مكرراً لا تشعر معه السلطات البحرينية بأي غضاضة، كما يقبع المئات من سجناء الرأي والضمير في السجون من بينهم المدافع البارز نبيل رجب، عبدالهادي الخواجة، والدكتور عبد الجليل السنكيس فضلا عن تصاعد حالات نزع الجنسية والمنع من السفر.

وشنَّت الحكومة البحرينية حملةً شاملةً لتفكيك المعارضة السياسية في البحرين كما أوقف المدافعون عن حقوق الإنسان في المطار أثناء سفرهم إلى البحرين أو منها.

ووقعت أبرز الحملات التي استهدفت قمع حرية التجمع في قرية الدراز، معقل المرجع الشيعي والزعيم للطائفة الشيخ عيسى قاسم.

وعلى الرغم من تدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين فقد ظلت معظم دول العالم تلتزم الصمت، أو تميل إلى تخفيف حدة انتقاداتها العلنية بينما استمرت في بيع الأسلحة التي تستخدمها هذه السلطات في الاعتداء على المواطنين.

كما أقرت السلطات في المملكة قانون كارثياً يحرم المدنيين من المحاكمة أمام قاضيهم الطبيعي ويعطي هذه السلطات الحق في محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري بدعوى الحفاظ على الأمن ومحاربة الإرهاب.

أ. محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية

في خطوة كارثية تقوض العدالة وتستخدم القضاء في التخلص من المعارضين صدق ملك البحرين يوم الإثنين 18أبريل 2017، على تعديل قانوني يمهد السبيل لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وجرت صياغة القانون بشكل غامض يمكن السلطات من استخدامه في محاكمة أي شخص يتعرض للحكومة بالانتقاد وتعتبره السلطات تهديداً لأمن البحرين القومي أو "استقلالها، أو سيادتها، أو سلامة أراضيها"، ولحكومة المملكة سوابق في تقديم نشطاء سلميين للمحاكمة بتهم ملفقة.

وبموجب هذا التعديل يمكن حرمان المدنيون من المحاكمة أمام قاضيهم الطبيعي، ويقدمون إلى محاكمات عسكرية تفقد شروط العلنية وتحرم المتهمين من الاستعانة بمحام من اختيارهم، وهو ما يعيد إلى الأذهان فترة حالة الطوارئ التي فُرضَت في البحرين عقب احتجاجات عام 2011، والتي استخدمت خلالها السلطات المحاكم العسكرية في قمع المعارضة، وحُكِمَ على عشرات من نشطاء المعارضة السلمية وحقوق الإنسان، بالسجن في محاكمات عسكرية شديدة الظلم اتسمت بانتهاكات مثل الأخذ "بالاعترافات" المنتزعة تحت وطأة التعذيب.

ب. انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

1- الحكم بسجن المدافع الحقوقي نبيل رجب لمدة سنتين:

أيدت محكمة استئناف البحرينية يوم الأربعاء 22نوفمبر 2017، حكما بسجن الناشط الحقوقي ومؤسس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، لمدة سنتين على خلفية مقابلات تلفزيونية أجراها مع وسائل إعلام أجنبية.
وكانت المحكمة الجنائية الصغرى قد قضت في 10يوليو 2017بسجن رجب سنتين، بتهمة "بث أخبار كاذبة"على خلفية مقابلات تلفزيونية، أجراها نبيل رجب في عامي 2015، 2016، قال فيها أن الدولة تمنع المنظمات الحقوقية والصحافة العالمية والدولية من دخول البلد، وتستهدف المعارضين بدوافع سياسية وليست قانونية.

يذكر أن المدافع الحقوقي نبيل رجب قد اعتقل في 13يونيو 2016في قضية أخرى بزعم "ارتكاب جناية إذاعة أخبار وشائعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة في زمن حرب من شأنها إلحاق الضرر بالعمليات الحربية التي تخوضها القوات المسلحة البحرينية وإضعاف الجلد في الأمة"، وذلك على خلفية تغريدات انتقد فيها العدوان السعودي على اليمن والتعذيب في سجن جو، وفي حال ادين سيحكم عليه بالسجن لمدة تصل إلى 10سنوات.

احتُجز نبيل رجب رهن الحبس الانفرادي لما يزيد عن تسعة أشهر، إلى أن نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية في مبنى القلعة، نظراً لمعاناته من مضاعفات نجمت عن جراحة أُجريت له في مطلع إبريل 2017.

وبالرغم من التقارير الطبية الصادرة عن المستشفى، والتي أكدت عدم قدرة نبيل رجب على حضور الجلسات، فقد واصلت المحكمة إجراءات المحاكمة. وفي 14يونيو 2017، انسحب محامو الدفاع ودبلوماسيون من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا من قاعة المحكمة بعدما رفض القاضي طلبات المحامين بتأجيل المحاكمة لحين تعافي نبيل رجب وتمكنه من حضور الجلسات.

بدأ رجب نشاطه الحقوقي في تسعينيات القرن الماضي، وسُجن عدة مرات منذ عام 2012بتهم تتعلق بأنشطته السلمية في مجال حقوق الإنسان، كما مُنع من السفر خارج البحرين منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014.
وتدهورت الحالة الصحية لنبيل بشكل كبير منذ اعتقاله، وأجرى عمليتين جراحيتين، وعانى مرتين من نوبات خفقان القلب تطلبت رعاية طبية طارئة، وتطورت لديه مجموعة أخرى من المشاكل الصحية، بما في ذلك انخفاض عدد الكريات البيضاء والاكتئاب.

ويعاني نبيل رجب في اعتقاله حالة من الإهمال الطبي الشديد فقد أُعيد يوم 5أبريل 2017، من المستشفى إلى مركز شرطة الرفاع الغربي، حيث يحتجز بشكل روتيني في الحبس الانفرادي بعد يوم واحد من إجراء عملية جراحية في ظهره، وأجبر على البقاء بالملابس الملطخة بالدم وحرم من أدوات النظافة لمدة يومين مما أدى إلى تلوث الجرح واضطرت السلطات إلى إعادة نقله إلى المستشفى في 8أبريل مرة أخرى.

2- محاكمة أقارب ناشط حقوقي منفي خارج البلاد:

استهدفت السلطات البحرينية أسرة الناشط الحقوقي البحريني المقيم في المملكة المتحدة سيد الوداعي، وأصدرت محكمة الجنايات في المنامة يوم 30أكتوبر 2017، حكما بالسجن 3سنوات على والدة زوجة الوداعي هاجر منصور، وابنها سيد نزار الوداعي (18عاماً)، وابن شقيقها محمود مرزوق، بتهمٍ ملفقة حول زرع "قنبلة مزيفة"في يناير ٢٠١٧، بنية نشر الخوف والرعب.

واعتمدت الاتهامات على شهادة "مصادر سرية"واعترافات يزعم المتهمون بأنهم أُنتزعت منهم تحت التعذيب، ولم يقدّم الادعاء ما يثبت علاقة الثلاثة بهذه الحوادث المزعومة.

وكانت مجموعة كبيرة من الرجال الملثمين، برفقة أعوان شرطة، قد اعتقلوا نزار سيد نعمة الوداعي (18عاما)، صهر سيد الوداعي، في منزل في جد فجر 2مارس، واتصل بأسرته بعد ساعتين ليقول إنه كان في "إدارة المباحث الجنائية".

وفي الواحدة ظهر 5مارس ذهب أفراد شرطة بملابس مدنية إلى منزل والدة نزار سيد نعمة الوداعي، وهاجر منصور حسن، والدة زوجة سيد الوداعي، واستدعوهما إلى إدارة المباحث الجنائية.

يذكر أن سيد الوداعي حصل على إذن بالبقاء في لندن عام 2012، بعد 3أسابيع من هروبه من البحرين حيث قال إن الشرطة ضربته وعذبته بعد الاحتجاجات المناهضة للحكومة عام 2011.

أسس الوداعي عام 2013 "معهد البحرين للحقوق والديمقراطية"، الذي اتهم علنا كبار أعضاء العائلة الملكية في البحرين بالتورط في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بمن فيهم الأمير ناصر بن حمد آل خليفة، والشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة.

3- اعتقال وتعذيب المدافعة الحقوقية ابتسام الصايغ:

اقتحمت قوات من جهاز أمني، منزل "ابتسام الصائغ" مسؤولة الرصد والتوثيق لدى منظمة السلام من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، فجر 3يوليو 2017، ، بعدما نشرت تغريدة على موقع "تويتر"عن إيذاء المعتقلات في مركز احتجاز النساء بمدينة عيسى.

واصطحبتها قوات الأمن إلى مكان مجهول دونما قرار أو إذن قضائي. وهي المرة الرابعة خلال عام 2017التي يتم فيها اعتقالها حيث تعرضت للاعتقال في شهر مارس وأبريل ومايو، لتصبح المدافعة الأكثر تعرضا للاعتقال خلال عام 2017 .

واحتجزت الصايغ في الحبس الانفرادي بسجن مدينة عيسى منذ اعتقالها منذ ٠٣ يوليو ٢٠١٧. وبعد إعلان مجموعة من خبراء من الأمم المتحدة يوم ١٨ يوليو ٢٠١٧، عن قلقها العميق إزاء احتجاز ابتسام الصايغ وسط تقارير تفيد بأنها تعرضت للتعذيب الإساءة الجنسية، في نفس اليوم أمرت النيابة العامة بسجن الصايغ لمدة ستة أشهر بانتظار التحقيق بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وذلك بزعم انها"تتخفى خلف العمل الحقوقي من التواصل والتعاون مع مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان وذلك لتزويدهم بمعلومات وأخبار كاذبة ومغلوطة عن الأوضاع بالبحرين للنيل من هيبتها في الخارج".

وتعرضت الصايغ للاستجواب المطول واحتجزت بعيدا عن سجناء آخريـن، حـتى لا يتم سماع صراخها تحت التعذيب. واضربت عـن الطعـام فـي يوليـو احتجاجـاً على سوء معاملتها، حتى أطلق سراحها في 22أكتوبر 2017، لحين محاكمتها.

4- ترهيب المدافعة الحقوقية زينب الخميس:

أُوقفت المدافعة عن حقوق الإنسان زينب الخميس، عضو في جمعيـة البحريـن لحقوق الإنسان، في المطار يوم 23مارس 2017، وهي في طريقها إلى قطر للقيـام زيـارة عائليـة، وبعـد تلقيهـا بطاقـة الصـعود إلـى الطـائرة أُسـتوقفت وأُستجوبت لساعات عن أسباب سفرها. وعند عودتها إلى البلاد في 25مـارس، أوقفت مرة أخرى واستجوبت لفترة قصيرة.

وفي 5سـبتمبر 2017، تـوجهت ثلاث سـيارات جيـب عسـكرية وسـيارة رابعـة مدنية إلى منزل زينب الخميس وتم تسليمها استدعاء صادر مـن الإدارة العامـة للمباحث والأدلة الجنائية ويطالبها بـالمثول أمـام النيابـة صـباح يـوم 06سـبتمبر 2017، وامتثلت زينب الخميـس للاسـتدعاء تـم اسـتجوابها لفـترة وجيـزة دون حضـور محاميهـا. واسـتجوبت عـن مكـان وجودهـا فـي 11أغسـطس واتهمـت بالمشاركة في احتجاج غير مصرح له بقرية عالي. ثم أطلق سراحها بعد ذلك.

5- منع ممثل هيومن رايتس ووتش من دخول البلاد:

رفضت السلطات البحرينية منح تأشيرة دخول الباحث بمنظمة "هيومن رايتـس ووتش"عمر شاكر، يوم 9مـايو 2017، وأخـبرته أنـه "غيـر مرحـب بـه"وأمرتـه بالمغادرة على متن رحلة في نفس اليوم.

وكان عمر -وهو مواطن أمريكـي-، قـد وصـل إلـى مطـار المنامـة ظهـر 9مـايو 2017، وقدّم نفسه لسلطات الحدود كباحث في هيومن رايتس ووتش مختص في شؤون إسرائيل وفلسطين، وأعلمهم أنه جاء للبحرين ليُجري لقـاءات علـى هامش اجتماع مجلس الاتحاد الدولي لكرة القـدم (الفيفـا)، وذلـك لحـث صُـنّاع القرار في الفيفا علـى تبنـي قـرار يُطـالب "الاتحـاد الإسـرائيلي لكـرة القـدم"، بالكف عن رعاية مقـابلات فـي المسـتوطنات الإسـرائيلية فـي الضـفة الغربيـة المحتلة، وهي أنشطة تُسهم في حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

6- إجراءات عقابية جديدة ضد سجناء الرأي في سجن جو:

فرضت السلطات البحرينية إجراءات عقابية جديدة ضـد سـجناء الـرأي (ترقـى تلك الإجراءات إلـى كونهـا معاملـة قاسـية أو لاإنسـانية أو مهينـة) بـدعوى أنهـا تدابير لمنع الهروب، وذلك عقب هروب 10سـجناء مـن سـجن جـو فـي 1ينـاير 2017، فقد صممت السلطات على تقييد أرجل سجناء الرأي، كلما خرجوا من زنازينهم، بما في ذلك أثناء زيارة أطباء.

وجدير بالذكر أن سجناء الرأي يقضوا أحكاما بالسجن لمدد طويلة علـى خلفيـة دورهم البارز والسلمي في انتفاضة فبراير 2011المطالبة بالديمقراطية، والتي جاءت في إطار ثورات الربيع العربي، والكثير منهم كبار السن وفي حالة صحية سيئة.

ومن بين المساجين الـذين فرضـت عليهـم هـذه الإجـراءات مجموعـة البحريـن 13الذين يتعرضون إلى مجموعة مـن الأعمـال الانتقاميـة مـن بينهـا البقـاء فـي زنزاناتهم معظم اليوم، وإذا ما سمح لهم بالخروج من زنازينهم فإنهم يُخرجــون مكبلي الأيدي ومربوطين بالسلاسل من المعصمين إلى الكاحلين؛ وأمسوا غيــر قادرين على زيارة الأطباء وممنوعين من الزيارات العائلية المحدودة.

هذه الإجراءات دفعت السجناء إلى رفض حضور مواعيد طبية احتجاجا على مـا اعتبروه معاملة مهينة، ودخل عبدالهادي الخواجة في إضراب عـن الطعـام فـي 12أبريـل 2017، واسـتمر لمـدة 24يومـاً احتجاجـا علـى الإجـراءات الجديـدة المفروضة على المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المعارضة وعموم نـزلاء السجن.

ورفض الدكتور عبد الجليل السنكيس البالغ من العمر 55عاما، الذي يعاني مـن شلل الأطفال وفقر الـدم المنجلـي، حضـور مواعيـد طبيـة، مـع متخصـص فـي أمراض الدم، وموعد لعلاج إصابة في الكتـف، بسـبب إصـرار سـلطات السـجن على تكبيله بالسلاسل أثناء نقله.

كما رفض أيضا محمد حسن جواد (69عاما)، وحسن مشيمع (69عامـا) حضـور مواعيد طبية هامة

ج. <u>انتهاكات ضد حرية الصحافة</u>

<u>1- وقف إصدار وتداول صحيفة الوسط:</u>

قـررت وزارة شـؤون الإعلام البحرينيـة وقـف إصـدار وتـداول صـحيفة الوسـط المستقلة في 4يونيو 2017، حتى إشعار آخر، دون حكـم قضـائي بـات، بزعـم "مخالفتها القانون وتكرار نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى"، وذلك لنشرها مقال في عدد 4يونيو 2017في الصفحة 19، رأت الوزارة أنه يتضمن إساءة لإحدى الدول العربية

ويرجح أن يكون المقال المشار إليه، هو مقال للكاتب البحريني قاسم الحسـين بعنوان "احتجاجات الحسيمة المغربية تعيـد قـرع الأجـراس"، عـن الاحتجاجـات في الريف المغربي.

وسبق للسلطات البحرينية أن أوقفت النسخة الإلكترونية للصـحيفة لعـدة أيـام في شـهر نوفمـبر 2016علـى خلفيـة مزاعـم بـ "نشـر الشـقاق فـي المجتمـع والإضرار بالوحدة القومية"، كما سـبق أن أوقفتهـا السـلطات فـي 6أغسـطس عـام 2015، بمزاعـم مشـابهة، قبـل أن تسـتأنف الصـحيفة الصـدور فـي 11أغسطس من العام نفسه.

وأنهت صحيفة "الوسط" البحرينية تعاقدها مع موظفيهـا يـوم السـبت 24يونيـو 2017، بعد ثلاثة أسابيع على إيقاف السلطات صدورها.

<u>2- تغريم الصحفية نزيهة سعيد بزعم العمل بدون ترخيص:</u>

أيدت محكمة الاستئناف البحرينية يوم الثلاثاء 18يوليو 2017، الحكـم القاضـي بتغريم الصحفية البحرينية، نزيهة سعيد، مراسلة قناة فرانس 24وإذاعـة مـونت

كـارلو الدوليـة مبلـغ ألـف دينـار (نحـو 2660دولار)، بزعـم العمـل فـي مجـال الصحافة من دون ترخيص، على الرغم من انها تقدمت بطلب لتجديد تصريحها، ولكنه ُرفض دون أي أساس.

وكانت محكمة الجنايات الصغرى قد قضت يوم الخميس 25مـايو 2017بتغريـم نزيهة مبلغ ألف دينار على خلفية بلاغ تقدمت به وزارة شئون الإعلام إلى النيابة العامة في 18يوليو 2016، تتهم فيه الإعلامية نزيهة سعيد، بالقيام في غضـون 9أبريل 2016، بممارسة العمل الإعلامي كمراسلة لإذاعة أجنبية (مونت كارلو الدولية)، على رغم انتهاء ترخيصها.

ويـذكر أنـه سـبق اعتقـال نزيهـة علـى خلفيـة تغطيتهـا الإعلاميـة لمظـاهرات 11فبراير 2011، في دوار اللؤلؤة، وتعرضت للتعذيب الوحشي خلال 13ساعة في مركز شرطة الرفاع.

د. انتهاكات ضد الحق في التجمع السلمي

<u>1- مقتل وإصابة واعتقال المعتصمين في قرية الدراز:</u>

منذ مطلع عـام 2017، لجـأت قـوات الأمـن البحرينيـة، إلـى اسـتخدام العنـف بشـكل متزايـد لتفريـق المظـاهرات السـلمية وقـام أفـراد الأمـن بضـرب المتظـاهرين، وإطلاق عبـوات الغـاز المسـيل للـدموع وعيـارات الخرطـوش وعيارات البنادق نصف الآليـة علـى المتظـاهرين مباشـرةً، والانـدفاع بسـيارات مدرَّعة وعربات نقل الأفراد وسط المظاهرات.

وبدأت الاحتجاجات السلمية في قرية الدراز (غرب العاصمة) صباح يوم 23مايو بعد حُكم صدر في 21مايو ضد رجل الدين عيسى قاسـم، بالسـجن لمـدة سـنة مع وقف التنفيذ وغرامة قـدرها 100ألـف دينـار بحرينـي بتهـمٍ مزعومـة تتعلـق بغسيل الأموال.

وهاجمت قوات الأمن المحتجين باسـتخدام البنـادق والقنابـل المسـيلة للـدموع واقتحمت منزل الشيخ عيسـى قاسـم، ممـا أسـفر عـن مقتـل الناشـط الـبيئي محمد كاظم محسن زيـن الـدين، وإصـابة مـا يزيـد عـن 100شـخص معظمهـم بواسطة الخرطوش، وداهمت قوات الأمن العديد مـن المنـازل وألقـت القبـض على ما يزيد عن 286محتجاً، في الدراز يوم 23مايو.

وسـبق أن أعلـن عـن وفـاة مصـطفى حمـدان البـالغ مـن العمـر 18عامًـا يـوم 24مارس 2017، على إثر إصابته برصاصة في رأسه بذخيرة حية يوم 26يناير 2017، أثناء الاعتصام في الدراز.

والجدير بالذكر ان الشيخ قاسم هو عـالم ديـن شـيعي بحرينـي، ويعـد المرشـد الروحي للشـيعة ولجمعيـة الوفـاق البحرينيـة الـتي صـدر حكـم قضـائي بتعليـق نشاطها في 14يونيو 2016، ويمتلك الشيخ قاسم قاعدة شعبية كبيرة وتعتبره الأغلبية الشيعية قائدا لها.

وكان الملك حمد بن عيسى آل خليفة، قد أصدر مرسوما في 20يونيـو 2016، بإسقاط الجنسية عن الشيخ قاسم بعد أيـام مـن تعليـق نشـاط جمعيـة الوفـاق البحرينية.

و. انتهاكات ضد الحق في التنظيم

1- حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" :

قضت المحكمة الإدارية العليا في البحرين 31مايو 2017، بحل جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد"وتصفية أموالها.

وتعمل جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد"، وفقا لميثاقها، على تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية، القائمة على التعددية الحزبية وتنوع التيارات الفكرية، وتكريس المواطنة والعدالة الاجتماعية، وحظر التمييز على أساس قبلي أو ديني أو مذهبي فضلا عن خلط الدين بالسياسة.

وأصدرت المحكمة حكمها بحق جمعية (وعد) ، بعدما أقامت وزارة العدل دعوى قضائية في مارس 2017، ضد الجمعية تتهمها فيه بالتحريض على العنف وممارسته، والترويج وتغيير النظام السياسي في البلاد بالقوة, ودعم الإرهاب وتغطية العنف بتمجيد أشخاص صدرت بحقهم أحكام في قضايا إرهاب.

وجاء الحكم بعد أيام من اقتحام قوات الأمن البحرينية قرية الدراز لفض اعتصام وإصدار الجمعية بيانا طالبت فيه السلطات بإطلاق سراح المعتقلين وانسحاب قوات الأمن ووقف الانتهاكات ضد السكان, وكشفت عن اعتقال 286مواطن دون الكشف عن أماكن احتجازهم وهو ما اعتبرته الجمعية خرقا للدستور والقانون.

الكويت

مقدمة

لا يزال المواطن الكويتي يناضل من أجل الحصول على حقوقه المشروعة التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والاعتقاد؛ فلا يزال النشطاء الكويتيين يحاولون إلغاء القوانين السالبة للحرية والتعبير عن الرأي، مثل قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون المسيء، ويناضلون من أجل إقرار حق التقاضي في قضايا سحب الجنسية، وغيرها العديد من القوانين التي تحتاج إلى التعديل من أجل التوافق مع الحق في حرية التعبير.
وبعد سيطرة السلطات على وسائل الإعلام حاول المواطن الكويتي رصد الانتهاكات والإعلان عن رأيه من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي وفرت له فضاء واسع للتعبير عن الرأي. ولكن السلطات الكويتية تضغط بكل الوسائل من أجل حرمان المواطنين من هذه المساحة الحرة وذلك باستخدام الملاحقات البوليسية والقضائية لرواد مواقع التواصل الاجتماعي.

أ. الانتهاكات ضد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي

من خلال متابعة حالة حقوق الإنسان في الكويت ورصد الانتهاكات ضد الحق في حرية الرأي والتعبير والاعتقاد يتضح ان الكويت تعد الدولة العربية الأكبر على الإطلاق من حيث عدد القضايا والملاحقات الأمنية ضد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما أكده مصدر أمني لصحيفة القبس في 18نوفمبر 2017، حيث أكد أن الإدارة العامة للمباحث الجنائية، ممثلة في إدارة مكافحة

الجرائم الالكترونية، تعاملت مع 3500قضية متنوعة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017، وجاءت في صدارتها قضايا السب والإساءة، كما أغلقت الإدارة عشرات الحسابات التي اعتبرتها "مخلة بالآداب العامة"، وحسابات أخرى اعتبرتها أنشئت بهدف "السب والإساءة والتشكيك".

وأكد المصدر أنه من واقع الجرائم التي تحقق فيها النيابة العامة والخاصة في "الجرائم الإلكترونية"كان معظم قضايا الجرائم الإلكترونية هي اتهامات "السَب"، يليها تهم "التشهير".

وكانت أكثر المواقع التي اتهمت بارتكاب جرائم "السَب" فيها هي "واتس أب" يليها موقع "تويتر" ومن ثم "إنستجرام".

1- استمرار محاكمة الملا بعد تغريدة "الكويت أولى بملياراته":

قررت محكمة التمييز (أعلى درجات التقاضي في الكويت)،في 13مارس 2017، رفض الطعن المقدم من النيابة العامة ضد النائب السابق صالح الملا، وأيدت حكم محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف ببراءته من تهم الإساءة إلى أمير الكويت والإساءة لمصر ليسدل الستار على القضية.

وتعود وقائع القضية إلى يناير 2015؛ حيث استبق "الملا" زيارة الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" إلى الكويت، بتغريدات قال فيها: "السيسي لا هلا ولا مرحبًا.. أهل الكويت أولى بملياراته".

وأضاف "السيسي .. سيحل ضيفًا على سمو الأمير.. سمو الأمير.. السيسي ضيفك يا سمو الأمير استأمنتك أبنائي وكل أبناء الكويت.. ومستقبلهم وما يمتلكون".

وكانت محكمة الجنايات قد قضت في الأول من نوفمبر 2015، ببراءة "الملا" من التهم المنسوبة إليه، وأيدت الحكم محكمة الاستئناف الكويتية في 9مارس 2016، لكن النيابة العامة الكويتية طعنت على الحكم.

2- حكم جديد بحبس عبدالحميد دشتي 3سنوات:

أصدرت محكمة الجنايات في 26مارس 2017، حكماً غيابيا جديداً بحبس النائب السابق عبدالحميد دشتي، لمدة 3سنوات بسبب تغريداته في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» على خلفية زيارة الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى الكويت.

يشار إلى أن إجمالي سنوات الحكم بسجن البرلماني السابق عبدالحميد دشتي، قد بلغ 46سنة، بزعم الإساءة إلى السعودية والبحرين، وتهديد علاقات الكويت الدبلوماسية مع المملكتين على خلفية تغريدات على موقع تويتر، وحديث تلفزيوني عبر إحدى القنوات الفضائية.

ويذكر أن عبدالحميد عباس حسين دشتي، الذي لايزال متواجداً خارج البلاد، هو محام من مواليد 5أغسطس 1954، وعضو سابق بمجلس الأمة الكويتي، تخرج من الكلية العسكرية الكويتية عام 1974، وبدأ حياته كطيار وتدرج في عدة مناصب في المجال العسكري حتى استقال من الخدمة العسكرية عام 1982.

3- حبس رانيا السعد، وصالح السعيد، 3سنوات بزعم "الإساءة للسعودية":

قضت محكمة الاستئناف في 27مارس 2017، بحبس المغردين رانيا السعد، وصالح السعيد 3سنوات مع النفاذ، وإلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي ببرائتهما من تهمة الإساءة إلى المملكة السعودية على موقع التواصل الاجتماعي تويتر

وكانت النيابة العامة قد أسندت للمتهمين تهم أمن دولة بسبب تغريدات لهما عبر موقع التواصل الإجتماعي "تويتر" بعد شكوى تقدمت بها السفارة السعودية يوم 27أغسطس 2014، ضد المغردين بزعم التطاول على ملك السعودية في تويتر.

4- تغريم الكاتبة والناقدة الفنية ليلى أحمد:

قضت محكمة الجنح المفوضة في 16أغسطس، بتغريم الكاتبة الصحفية والناقدة الفنية ليلى أحمد مبلغ 3ألاف دينار (9900دولار تقريبا) مع وقف تنفيذ الحكم لمدة 3سنوات وتوقيعها على تعهد بحسن السير والسلوك على خلفية انتقادها الإعلامية حليمة بولند على موقع التواصل الاجتماعي "انستجرام"حيث نشرت الكاتبة تعليق انتقدت فيه ملابس ومكياج حليمة بولند وربط بين ذلك وتردي حالة الفنون والثقافة في الكويت.

5- النقض تؤيد حبس الشيخ عبدالله السالم الصباح:

قضت محكمة التمييز (النقض) الكويتية، يوم 16يوليو 2017، بحبس الشيخ عبدالله السالم الصباح، لمدة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ، بتهمة الإساءة إلى الذات الأميرية وعدد من الشخصيات.

واستمر الشيخ عبدالله في السجن حتى أفرجت عنه وزارة الداخلية في 14نوفمبر 2017، بعد حصوله على عفو في قضية المساس بالذات الأميرية وسب وقذف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله.

وحصل الشيخ عبدالله على عفو "خاص"، إضافة إلى تنازل الشيخ محمد العبدالله عنه، بعد قضائه عاماً كاملاً في السجن في القضية التي حُكم فيها بالحبس 3سنوات، على إثر مقاطع له عبر موقع التواصل الاجتماعي (سناب شات).
وكانت محكمة الاستئناف قد قضت في 25يناير 2017، بحبس الشيخ عبدالله السالم الصباح 3سنوات مع الشغل والنفاذ عن تهمة "العيب بالذات الأميرية" وتغريمه مبلغ 5001دينار، (نحو 16600دولار) كتعويض للشيخ محمد العبدالله المبارك عن تهمة الإساءة إليه عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يذكر أن النيابة العامة قد تولت التحقيق مع الشيخ عبدالله سالم الصباح، في شهر ديسمبر 2015، بزعم الإساءة لأمير البلاد والطعن بمسند الإمارة وسب وقذف بعض أبناء الأسرة الحاكمة على إثر شكوى مقدمة من الشيخ مبارك العبدالله المبارك الصباح (باعتباره عضوا في مجلس الأسرة الحاكمة) يتهم فيها الشيخ عبدالله سالم الصباح بنشر مقطع فيديو عبر تطبيق "سناب شات" يسئ له ولأسرته وبعض شيوخ الأسرة الحاكمة.

6- سجن المحامي هاني حسين 5سنوات بزعم إذاعة أخبار كاذبة:
قضت محكمة الجنايات، في 8أكتوبر 2017، بحبس المحامي هاني حسين 5سنوات في قضية إذاعة أخبار كاذبة عن واقعة الطبيب البنغالي المزور، فيما قضت ببراءته من تهمة إثارة الفتنة الطائفية.
وكانت النيابة العامة قد استدعت هاني حسين، في 20يوليو 2017، للتحقيق في البلاغ المقدم ضده من وزارة الصحة تتهمه بنشر أخبار كاذبة، بعدما نشر تغريدات على حسابه في موقع التواصل الإجتماعي "تويتر" عن وجود "طبيب بنغالي مزوّر يعمل في وزارة الصحة، وأنه أبلغ المسؤولين بوزارة الداخلية بهوية البنغالي واطلعهم على جوازي سفره الأصلي والكويتي المزور".

7- النقض ترفض طلب وقف تنفيذ حبس 5من أعضاء جروب الفنطاس:

أسدلت محكمة التمييز الكويتية الستار على قضية "جروب الفنطاس" التي تضم بين المتهمين فيها ثلاثة من العائلة الحاكمة هم عذبي فهد الأحمد الصباح ابن شقيق أمير البلاد، أحمد الداود الصباح، وخليفة العلي الصباح، وسلمت القضية إلى نيابة التنفيذ الجنائي التي طلبت من إدارة الإنتربول تسليم أعضاء الجروب الهاربين خارج البلاد، بهدف ضبطهم وتسليمهم إلى الكويت.

وقضت المحكمة يوم الاثنين 15مايو 2017، وبشكل نهائي بتأييد سجن عذبي فهد الأحمد الصباح، أحمد الداود الصباح، خليفة العلي الصباح، المحامي عبدالمحسن العتيقي، والمحامي فلاح الحجرف مدة 5سنوات لكل منهما.

كما أيدت المحكمة براءة كل من فواز الصباح، يوسف العيسى، محمد الجاسم، مشاري بويابس، أحمد سيار، وجراح الظفيري، وقررت عدم جواز النظر بطعن سعود العصفور، الذي ألقي القبض عليه في 13مارس 2017، ما يعني تأييد حكم حبسه سنة، في القضية نفسها.

أما حمد الهارون، فلم يكن ضمن لائحة الطاعنين بالحكم، ولا يزال خارج البلاد، ولذلك يبقى الحكم الغيابي الصادر ضده بالسجن عشر سنوات، نافذا لحين عودته ومثوله أمام القضاء.

وكانت محكمة النقض قد رفضت في 17أبريل 2017، طلبات محامي خمسة من أعضاء جروب الفنطاس الموجودين خارج البلاد بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وتمكين موكليهم من دخول البلاد.
يذكر أن النائب العام الكويتي، المستشار ضرار العسعوسي، أصدر قراراً في 9يوليو 2015، بضبط وإحضار 13من مستخدمي تطبيق "واتساب" ووجهت إليهم النيابة تهم "إذاعة أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالبلاد وأمنها"، و"الإساءة والتشهير والطعن برجال القضاء والتشكيك بذممهم المالية واتهامهم بالرشوة"، كما وجهت إليهم النيابة "تهمة إساءة استعمال الهاتف".

ب. انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

1- تعرض حملة "نمشي لها" للتهديدات عبر الهاتف:

تعرضت المدافعة الحقوقية هديل بوقريص وكذلك المشاركين في حملة "نمشي لها"، التي تهدف للتضامن مع النساء السعوديات والدعوة إلى إسقاط

نظام الولاية المفروض عليهن، إلى عددٍ من التهديدات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.

وعقب تنظيم الحملة لمسيرة سلمية بمدينة الكويت مساء 05أبريل 2017، تعرضت المشرفة على تنظيم المسيرة هديل بوقريص والمشاركين فيها إلى حملة إعلامية شرسة من قبل مؤيدي الحكومة السعودية داخل الكويت وخارجها ومن بينهم أحد أعضاء مجلس الأمة الكويتي حيث استلمت هديل وزميلاتها عدداً كبيراً من التهديدات الجدية عبر الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي واتهامهم بالخيانة.

2- الفضلي يُجبر على التوقيع على تعهد بعدم الاحتجاج:

أطلقت السلطات الكويتية أطلقت سراح المدافع عن حقوق الإنسان عبد الحكيم الفضلي مساء الأول من أغسطس من السجن المركزي في الكويت بعد قضائه عقوبة بالسجن لمدة سنة واحدة تتعلق بالاحتجاجات السلمية، ضمن أحكامٍ أخرى.
وقبل إطلاق سراحه وقع الفضلي على تعهد بعدم المشاركة في أي احتجاجات أخرى وسدد غرامة قدرها ٥٠٠ دينار كويتي (حوالي ١٦٥٠ دولاراً أمريكيا) تنفيذا لحكم آخر صدر ضده من محكمة التمييز في 16فبراير 2017، يقضي بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ وكفالة قدرها ٥٠٠ دينار كويتي (حوالي ١٦٥٠ دولاراً أمريكيا)، وأمرته بالتوقيع على تعهد قضائي بأنه لن يحتج بعد الآن.

عبد الحكيم الفضلي هو ناشط حقوقي بارز يشارك في رصد الانتهاكات وبشكل خاص ضد فئة المحرومين من الجنسية المعروفين باسم "البدون"، وتم احتجازه وحبسه وتعذيبه عدة مرات وحكم عليه في يناير 2015بالسجن سنة مع الأشغال الشاقة يعقبه الترحيل لمشاركته في مظاهرة تدعو إلى حقوق البدون.

ج. انتهاكات ضد الحق في التجمع السلمي

1- استمرار محاكمة مسلم البراك بزعم الإساءة إلى رئيس مجلس القضاء السابق:

استمرت خلال عام 2017، محاكمة النائب السابق مسلم البراك بزعم الإساءة إلى رئيس مجلس القضاء السابق المستشار فيصل المرشد.

وقضت محكمة الجنح المستأنفة يوم الاثنين 3أبريل 2017، ببراءة البراك من التهمة المنسوبة إليه.
وكان المرشد قد أقام دعوى قضائية ضد البراك بتهمة السب والقذف في حقه، والمساس برجال السلطة القضائية، على خلفية خطاب البراك في 10يونيو 2014، بساحة الإرادة.

يذكر أن المرشد تنازل عن الدعوى ضد البراك، ولكن المحكمة لم تحفظ الدعوى حيث قررت في 3أكتوبر 2016، فتح باب المرافعة باعتبار أن المرشد تنازل عن الشق الشخصي في الدعوى ضد البراك فقط، بينما قدمها بصفته الشخصية و رئاسته للمجلس الأعلى للقضاء حينئِذ، وبالتالي فإن المرشد لا يملك التنازل باسم المجلس عن الشكوى.

يشار إلى أن البراك خرج من السجن يوم الجمعة 21أبريل 2017، بعد قضاء مدة محكوميته تنفيذا لحكم صدر في عام 2015بحبسه سنتين مع الشغل والنفاذ بزعم الاساءة لأمير الكويت على خلفية خطاب ألقاه في ساحة الإرادة في 2012بعنوان كفى عبثا.

2- إلغاء البراءة وحبس المتهمين في قضية "دخول المجلس":

ألغت محكمة الاستئناف 27نوفمبر 2017، براءة المتهمين في القضية المعروفة باسم "دخول المجلس" وقضت مجدداً بحبس 3نواب حاليين و 7سابقين، و 57مواطناً آخرين، وبناء على هذا الحكم فانه سيتم القبض على المتهمين فوراً وإيداعهم السجن.

وعقب صدور الحكم كلف نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قيادات الوزارة بتشكيل فرقة خاصة تعمل على ضبط المحكومين ومنع خروجهم من البلاد.

والجدير بالذكر، أن محكمة الجنايات قد قضت في 9ديسمبر 2013، ببراءة جميع المتهمين البالغ عددهم ، 70ناشطاً معارضاً، بينهم تسعة نواب سابقين، من تهمة اقتحام مبنى مجلس الأمة، واستأنفت النيابة العامة هذا الحكم بطلب إلغائه.

وكان المئات من ناشطي المعارضة دخلوا إلى مبنى مجلس الأمة في 16نوفمبر 2011، للمطالبة بإقالة رئيس الوزراء حينها الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح بسبب اتهامات بالفساد.

واستقال الشيخ ناصر بعد أسبوعين، وتم تشكيل حكومة جديدة، كما قام أمير البلاد بعد ذلك بحل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات جديدة.

د. انتهاكات ضد المبدعين

1- دعوى قضائية لحجب الروايات التي كتبت باللغة العامية:

تقدم المحامي محمد جميل، بدعوى مستعجلة إلى المحكمة الإدارية في 11نوفمبر 2017، قبل انطلاق معرض الكتاب يطالب فيها بمنع جميع الروايات التي تُكتب باللغة العامية وتحتوي على كلمات "مُبتذلة ولا ترتقي بفكر القارئ بسبب سطحيتها واحتوائها على كلمات خادشة للحياء".

وأشار المحامي في دعواه إلى أن دستور الكويت نص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، ولذلك يلزم أن تتوافق الكتب التي يتم تداولها أو نشرها باللغة العربية الفصحى، ولا يجوز نشر أو توزيع أي كتب يتم صياغتها باللغة العامية.

خاتمة

رغم الكثير جدا من الانتهاكات التي رصدتها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في الكويت خلال عام 2017، إلا أن الأمل في دفع السلطات إلى الالتزام بحماية الحقوق والحريات لا زال قائما وذلك بعد القرار التاريخي والانتصار إلى الحق في الخصوصية للمحكمة الدستورية التي أبطلت يوم

5أكتوبر 2017، قانون البصمة الوراثية، وذلك بعد الطعن المقدم من النائب السابق مرزوق الخليفة.

وكان كل من النائب السابق مرزوق الخليفة والمحامي عادل العبدالهادي قد تقدما بطعن على القانون أمام المحكمة الدستورية لأنه ينتهك المبادئ الدستورية المتمثلة في الحق في الحرية الشخصية والحق في الخصوصية، ويخالف مبادئ الإنسانية والاتفاقيات والمواثيق والقوانين الدولية.

يشار إلى أن مجلس الأمة قد أقر قانون البصمة الوراثية في شهر يونيو 2015، عقب أحداث التفجير الإرهابي الذي طال مسجد الإمام الصادق في شهر رمضان عام 2015، ونشر في الجريدة الرسمية يوم 2أغسطس 2015، ويلزم القانون كافة المواطنين والمقيمين والزائرين بدولة الكويت بإجراء فحص الحمض النووي لحفظها في قاعدة بيانات لدى وزارة الداخلية.

فلسطين

مقدمة

تعرضت حرية الرأي والتعبير والاعتقاد في فلسطين لهجمة ضخمة من الانتهاكات، شاركت في تلك الحملة سلطة الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وسلطة حماس في قطاع غزة.

وفُرضت القوانين التي تحد من حرية التعبير عن الرأي. واللافت للنظر أن غالبية الانتهاكات خلال عام 2017، وقعت ضد الصحفيين ومراسلي وسائل الإعلام العربية والدولية.

وقد فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي المحاكمات العسكرية في مواجهة المواطنين الفلسطينيين، وتفتقد تلك المحاكمات لأدنى شروط المحاكمة العادلة، وتبلغ نسبة الادانة فيها 100%.

كما استغلت قوات الاحتلال قانوناً استحدثته عام 2002، أثناء حربها مع لبنان يسمى "قانون المقاتلين غير الشرعيين"يستند هذا القانون إلى مجرد الشك وليس الأدلة، ويوفر غطاءً للجيش الإسرائيلي في حبس المدنيين دون تمكينهم من إجراءات المحاكمة العادلة.

وكان "الكنيست"قد أصدر القانون للسماح بالاحتجاز لبنانيين لفترات طويلة دون اتهام، لكن المسؤولين الإسرائيليين استخدموا هذا القانون منذ ذلك الحين لاعتقال الفلسطينيين من قطاع غزة لفترات قابلة للتجديد.

وينصّ القانون على أن المحكمة تقبل تلقائيا بما تتوصل إليه وزارة الدفاع بأن مجموعة ما تُشكل قوة "معادية"وأن الانتماء لها يجعل المحتجز شخص قد يضر الإفراج عنه بأمن الدولة

ومنعت شرطة الاحتلال عدة طواقم عمل اعلامية من تغطية الاحداث في مدينة القدس وهددت بعضهم واستهدفت آخرين لإجبارهم على مغادرة مواقع الاحداث.

ولم يتوقف حدود الانتهاكات ضد الحريات على قوات الاحتلال فحسب بل امتد ليشمل المستوطنين الإسرائيليين حيث اعتدى المستوطنون يوم 3مارس 2017، على مجموعة من الصحفيين بينهم مراسلة وكالة "وفا"الصحافية رشا حرز الله، وذلك أثناء تغطيتهم مسيرة ضد الاستيطان في قرية النبي صالح بمحافظة رام الله.

كما وقعت العديد من الانتهاكات ضد الصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وكان القسم الأكبر منها يعود إلى حالة الإنقسام في السلطة بين منظمتي فتح وحماس.
وصدق الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن في 24يونيو على قرار بقانون رقم (16) لسنة 2017، ويعرف بقانون "الجرائم الإلكترونية"ونشر في الجريدة الرسمية يوم 9يوليو 2017

واستخدم القانون عبارات مطاطة من قبيل "نشر أو مشاركة ما من شأنه الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة الوطن وأمنه للخطر، أو (منع/عرقلة) السلطة من ممارسة أعمالها، أو تعطيل أحكام القانون الأساسي، أو بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي"، ويفرض القانون عقوبات على تلك "الجرائم"تصل للأشغال الشاقة المؤبدة.
وكان هذا القانون سيفا مسلطا على المعبرين عن آرائهم بوسائل التعبير المختلفة خلال عام 2017، بمقتضاه شنت السلطة الفلسطينية حملة اعتقالات واسعة طالت إعلاميين بتهمة "تسريب معلومات حساسة إلى جهات معادية"، ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بتهمة "إساءة استخدام التكنولوجيا"

وشملت الانتهاكات ضد أصحاب الرأي وعلى وسائل التعبير المختلفة خلال عام 2017:

أ. <u>انتهاكات ضد الصحفيين</u>

<u>1- أمن الوفاق يمنع عدد من الصحفيين من التغطية:</u>

اعتدت عناصر الأمن التابعة لحكومة الوفاق الفلسطينية في قطاع غزة، يوم السبت 11نوفمبر 2017، على عدد من الصحفيين بالضرب والدفع بقوة، ومنعتهم من الدخول لتغطية مهرجان حركة "فتح" إحياءً ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، على الرغم من حصولهم على بطاقات وشارات خاصة بالصحفيين للدخول والتغطية. من بينهم مراسل صحيفة "دنيا الوطن" الإلكترونية الصحفي محمد عوض، ومراسل قناة "معاً" الفضائية عبد الله مقداد.

<u>2- حكم غيابي بحبس صحفية على خلفية تحقيق استقصائي:</u>

أصدرت محكمة صلح غزة في 4يونيو، قرارا غيابياً يقضي بحبس الصحفية في شبكة تلفزيون العرب ومراسلة قناة المسيرة اليمنية هاجر محمد ابو سمرة لمدة 6شهور وتغريمها مبلغ 1000شيكل (280دولار تقريباً) وذلك على خلفية تحقيق استقصائي مصور حول بعض مظاهر الفساد في وزارة الصحة في قطاع غزة.

وصدر قرار المحكمة غيابيا ودون علم هاجر أو علم محاميتها وظل طي الكتمان ولم يكشف عن صدوره سوى 13سبتمبر 2017.

وكانت المحكمة قد وجهت لهاجر أربعة تهم هي "ذم وزارة الصحة بوجود فساد مالي وإداري داخل دائرة العلاج بالخارج، ونشر أخبار غير صحيحة عن وزارة الصحة، نشر أخبار عن وزارة الصحة دون توخي الدقة والنزاهة وبشكل غير موضوعي مما أثار البغضاء لدى المجتمع، وانتحال شخصية الغير بالادعاء أن اسمها منى حرب"

3- قوات الاحتلال تغلق ثلاثة مكاتب اعلامية فى الضفة الغربية المحتلة :

أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي، يوم 18أكتوبر 2017، مكاتب ثلاث شركات تُقدِّم خدمات إعلامية لوسائل إعلام فلسطينية وعربية ودولية هي "بال ميديا" و"ترانس ميديا" و"رام سات"، في مدن رام الله والخليل ونابلس وبيت لحم، لمدة ستة شهور، بعد اقتحام مكاتبها ومصادرة أجهزة الإنتاج والبث التليفزيوني، وقاموا بتشميع الشركة و ألصقوا على الباب منشور موقع باسم "قائد جيش الدفاع لمنطقة يهودا والسامرة"، بأن الشركة مغلقة لأمر ضروري، وذلك بزعم أن هذه الشركات "تقدّم تسهيلات وخدمات إعلامية لفضائيات (الأقصى والقدس) تحرّض ضد على دولة إسرائيل ".

4- اعتقال الصحفيين أمير أبو عرام وعلاء الطيطي:

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر يوم 2أكتوبر، الصحفيين أمير أبو عرام وعلاء جبر الطيطي عقب مداهمة منزلهما في الضفة الغربية.

وقد داهمت قوات الاحتلال منزل أمير في بلدة بير زيت شمال رام الله وسط الضفة الغربية فجراً بعد أن كسرت باب المنزل، وصادرت هاتفه المحمول واعتقلته ثم نقله إلى جهة مجهولة.

ويعمل أمير مقدماً لأحد البرامج في قناة الأقصى الفضائية المحسوبة على حركة "حماس"، وكذلك يعمل صحفياً مع "الجزيرة نت".

كما اقتحمت عناصر من قوات الاحتلال منزل عائلة الصحفي علاء الطيطي، وجمعوا كل العائلة التي تعيش في مبنى مكون من 3طوابق في غرفة واحدة، وفتشوا المنزل"
.
وقامت قوات الاحتلال بالتحقيق الميداني مع كل أشقاء علاء، بينما داهموا منزله في مخيم العروب، وفتشوه وصادروا هاتفه المحمول والكمبيوتر الشخصي، واسطوانات مدمجة، وبعد ما يزيد عن ساعة اعتقلت قوات الاحتلال علاء وانسحبت من المنزل إلى جهة غير معلومة.

يعمل علاء الطيطي مراسلاً لقناة الأقصى التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) والتي تبث من غزة.
ومدّدت محكمة "عوفر" العسكرية الإسرائيلية، يوم الثلاثاء 10أكتوبر 2017، اعتقال الصحفيين أمير أبو عرام، ومراسل فضائية "الأقصى" علاء الطيطي، حتى العاشر من أكتوبر ، بتهمتَي "التحريض عبر فيسبوك، والعمل في مؤسسة إعلامية محظورة".

5- قوات الاحتلال تغلق قناة الجزيرة القطرية:

أغلقت وزارة الاتصالات لقوات الاحتلال الإسرائيلي مكتب قناة الجزيرة القطرية في القدس، بدعوى أنها تحرض على "العنف"، وأعلن وزير الاتصالات أيوب قرا في مؤتمر صحفي يوم 6أغسطس 2017، أنه أمر باتخاذ إجراءات لوقف عمل الجزيرة في إسرائيل بدعوى دعمها للإرهاب، مضيفا أن القرار استند إلى إغلاق دول عربية سنية مكاتب الجزيرة لديها وحظر عملها.

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو قد دعا إلى إغلاق مكتب قناة الجزيرة في القدس بسبب تغطيتها لأحداث الحرم القدسي.

6- اعتقال مصور وكالة الأناضول التركية:
اعتقلت مخابرات الاحتلال الاسرائيلي مصور وكالة الأناضول التركية مصطفى النذير اياد الخاروف من منزله في القدس في العاشرة صباح يوم 16نوفمبر 2017، بعد مصادرة هاتفه المحمول.

تم اقتياد مصطفى النذير الى مركز "غرف 4"التابع للشرطة، وهناك ظل محتجزا حتى الثالثة والنصف عصرا، وتعرض خلال هذه الفترة للشتائم والاستفزاز من قبل عناصر الشرطة الذين هددوه أكثر من مرة بالترحيل من إسرائيل حيث لا تزال أوراقه الخاصة بـ"معاملة لم الشمل"لا تزال في وزارة الداخلية الاسرائيلية.

من حين لآخر كان يذكر له أحد عناصر الشرطة بأنه يتواجد في البلاد بشكل غير قانوني، واتهموه بأنه "ينوي تنفيذ مخططات إرهابية ضد دولة إسرائيل".

وفي الرابعة عصراً جاء المحقق وعرف عن نفسه وأخبر مصطفى بأنه سيحقق معه، وبأن تهمته هي "التخطيط لتنفيذ عمل عدائي ضد إسرائيل والتواجد "داخل دولة إسرائيل غير قانوني"، وأعطاه الحق بالاتصال بمحامي، وطلب منه الرد على التهم الموجهة إليه، وتم التحقيق معه حول تواجده في القدس وحول حسابه على موقع "فيسبوك" للتواصل الاجتماعي، ثم التحقيق معه حول عمله الإعلامي، وكيف يصور مظاهرات "تخص حماس".

واستمر هذا التحقيق مدة ساعة ونصف، بعدها أخبره المحقق أنه معتقل، وتم نقله إلى سجن المسكوبية، وفي صباح اليوم التالي تم عرضه على المحكمة، وأسقطت الاتهامات الموجه ضده وبقيت تهمة "التواصل غير القانوني مع جهات معادية"، وبعد أن نظرت القاضية بالملف أمرت بالإفراج عنه بكفالة مالية.

ب. انتهاكات ضد الحق في التجمع السلمي

1- مقتل وإصابة المتظاهرين ضد البوابات الإلكترونية في مداخل المسجد الأقصى:

انطلقت احتجاجات الفلسطينيين بعد صلاة الجمعة من يوم 21يوليو 2017، رفضا للبوابات الإلكترونية الكاشفة للمعادن التي أقامتها حكومة إسرائيل أمام أبواب المسجد الأقصى عقب مقتل شرطيين إسرائيليين في 14يوليو 2017.

وقابل جنود الاحتلال التجمعات الفلسطينية التي احتشدت بمحيط المسجد للتعبير عن رفضها لإقامة البوابات بالقنابل والرصاص المطاطي وتحولت الاحتجاجات إلى اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الاحتلال أدت إلى مقتل خمسة أفراد على الأقل، (حتى 24يوليو) اضافة الى اصابة 1090فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، منها 376اصابة في مدينة القدس.

وأعاقت قوات الاحتلال وصول الطواقم الطبية التابعة لجمعية الهلال الأحمر إلى مسرح الأحداث في البلدة القديمة في القدس، واعتدت على المسعفين والمتطوعين ومركبات الإسعاف ما أسفر عن إصابة ستة من المسعفين بالرصاص المطاطي، وإصابة ثلاثة آخرين برضوض وكدمات مختلفة جراء التعرض للضرب من قبل قوات الاحتلال.
وفي نهاية الأمر قررت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في 25يوليو ، إزالة البوابات الإلكترونية من مداخل المسجد،على خلفية احتجاجات المتظاهرين.

2- السلطة تقمع مسيرة منددّة بمحاكمة باسل الأعرج ورفاقه:

فرقت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالقوة مظاهرة خرجت ظهر الأحد 12مارس في مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة، احتجاجًا على محاكمة باسل الأعرج الذي اغتالته قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر الاثنين 6مارس الجاري، بعد مطاردته لنحو عام.

وكان عشرات المتظاهرين احتشدوا أمام مجمع المحاكم في مدينة البيرة بالتزامن مع عرض الأعرج ورفاقه على محكمة الصلح، رغم وفاته واعتقال الاحتلال لأربعة من رفاقه.

ووجه القضاء الفلسطيني إلى الشبان الخمسة تهما "بحيازة أسلحة من دون ترخيص وتعريض حياة الناس للخطر"، وفقا لعدد من المحامين. إلا أن التهم سقطت عن الأعرج إثر مقتله.

واعتدت الأجهزة الأمنية على عشرات النشطاء والصحفيين، بالضرب المبرح باستخدام الهراوات، وأطلقت الغاز المدمع وغاز الفلفل والرصاص الحي في الهواء، لقمع الاعتصام وتفريق المظاهرة الاحتجاجية.

ج . انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

1- إسرائيل ترفض منح "هيومن رايتس ووتش"تصريح عمل:

رفضت السلطات الإسرائيلية يوم 20فبراير 2017، طلب منظمة هيومن رايتس ووتش بالحصول على تصريح عمل لمدير قسم إسرائيل وفلسطين لديها، مدعية أنها "ليست منظمة حقيقية لحقوق الإنسان".

نقلت وزارة الداخلية في رسالتها في 20فبراير/شباط 2017، التي ترفض منح تصريح عمل لـ عمر شاكر، رأي وزارة الخارجية أن "الأنشطة والتقارير العلنية (الصادرة عن هيومن رايتس ووتش) انخرطت في السياسة لخدمة الدعاية الفلسطينية، في حين رفعت زورا شعار "حقوق الإنسان".

وجاء قرار المنع في إطار سعي السلطات الإسرائيلية إلى الحد من مساحة عمل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية في فلسطين منذ إقرار قانون يستهدف جماعات حقوقية، ويفرض متطلبات مرهقة لتقديم التقارير، تشكل عبئا على عملها في المناصرة. في يوليو 2016.

الجدير بالذكر أن إسرائيل ترفض دخول هيومن رايتس ووتش إلى غزة منذ عام 2010، باستثناء زيارة واحدة جرت عام 2016.

2- محاكمة الناشط ضد الاستيطان عيسى عمرو:

ألقى جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني القبض على الناشط عيسى عمرو منسق تجمع شباب ضد الاستيطان يوم 4سبتمبر 2017، على خلفية موضوعات نشرها على حسابه في موقع "فيسبوك"، واستمر محتجزا لمدة سبعة أيام حتى أفرجت عنه محكمة الصلح في رام الله بكفالة مالية وقدرها ألف دينار أردني (1400دولار تقريباً) .

وكانت النيابة العامة في الضفة الغربية قد وجهت إلى عيسى تهم "إطالة اللسان وإثارة النعرات الطائفية"، استناداً لقانون العقوبات الأردني و "إطالة اللسان وتهديد الأمن العام"، استناداً للمادة (20) من قانون الجرائم الإلكترونية.

3- اقتحام وتدمير فرعي مطبعة ابن خلدون للطباعة والنشر:

اقتحمت قوة من جيش الاحتلال فجر الأربعاء الأول من مارس 2017، مطابع شركة ابن خلدون للطباعة والنشر في كل من بلدة شويكة ومدينة طولكرم، وقامت القوة بقطع اسلاك كاميرات المراقبة، وتكسير جميع أجهزة الكمبيوتر ومصادرة الاقراص الصلبة منها، كما قامت بتكسير جميع ماكينات الطباعة، ثم توجهت القوة إلى فرع المطبعة الآخر الكائن في مدينة طولكرم ليكرروا ما فعلوه في المطبعة الأولى،

كما داهمت قوة من جيش الاحتلال مطبعة دوزان في مخيم الدهيشة جنوب مدينة بيت لحم وصادرت العديد من الآلات والمعدات واغلقتها، بزعم "طباعة مواد تحريضية ضد اسرائيل".

د. انتهاكات ضد الفنانين والمبدعين

1- وزيرة الثقافة الاسرائيلية تحرض على مخرج فلسطيني:

طالبت وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغيف، يوم الأحد 24سبتمبر 2017، المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية بفتح تحقيق مع المخرج والفنان الفلسطيني محمد بكري، بسبب الزيارة التي قام بها إلى لبنان، وبسبب تصريحاته خلال مؤتمر صحفي عقده في بيروت التي اعتبرتها ريغيف "تحريض" ضد إسرائيل.

وكان بكري قد صرّح في مؤتمر صحفي عقده في "دار النمر للفن والثقافة" في بيروت أن "فعل التطبيع مع العدو الصهيوني خيانة، والنقاش حوله مسألة مشينة ومرفوضة جملةً وتفصيلاً، وأن وجوده في لبنان، الذي تعتبره إسرائيل بلداً عدواً، هو انتصار على القوانين العنصرية التي تحرم أصحاب الأرض الأصليين من حقهم في التواصل مع امتدادهم الحضاري والثقافي والجغرافي في محيطهم العربي".

وكان بكري قد زار بيروت ضمن فعاليات أسبوع "أيام فلسطينية" الذي عرض فيه أفلامه ومسرحياته.

2- تخريب مرسم فنان الكاريكاتير أسامة نواف:

داهمت قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي منزل عائلة رسام الكاريكاتير الفلسطيني أسامة نواف نزال في قرية كفر نعمة غرب رام الله فجر 27مارس 2017، وخربت مرسمه الموجود بالمنزل وصادرت جميع الرسومات الموجودة فيه.

3- مصادرة رواية جريمة في رام الله:

أصدر النائب العام الفلسطيني، المستشار أحمد براك، يوم 6فبراير 2017، قراراً بمصادرة رواية "جريمة في رام الله" للروائي الفلسطيني عباد يحيى، بزعم احتواء الرواية على عبارات "مخلة بالحياء"وضبط كافة نسخ الرواية المعروضة للبيع لدى المكتبات والمحلات ونقاط بيع الكتب والروايات في كافة المدن الفلسطينية، وذلك استنادا للتحقيقات التي تجريها النيابة العامة، بزعم ورد عبارات بالرواية "مخلة بالحياء والأخلاق والآداب العامة، ومن شأنها "المساس بالمواطن ولا سيما القصر والأطفال".
وتحكي رواية "جريمة في رام الله"، قصة ثلاث شخصيات شابة من جيل بعد الانتفاضة الثانية (استمرت من عام 2000حتى عام 2005) تواجههم جريمة ويتكشف خلال التحقيقات التغييرات السياسية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع.

ه. انتهاكات ضد نشطاء الإنترنت

1- قرار بحجب 11موقعاً الكترونياً للأخبار:

أصدر النائب العام الفلسطيني، يوم الخميس 15يونية، قرارا بحجب أحـد عشـر موقعا إلكترونيا لصحف فلسطينية قريبة من حركة حماس، غالبيتهـا مـن قطـاع غزة، ومقربة من حركة حماس والقيادي المفصول من حركة فتح محمـد دحلان دون حكم قضائي.

وتكتمت السلطة الفلسطينية والنائب العام على تفاصيل الحملة ودوافعهـا ولـم تفصح حتى عن عدد المواقع التي جرى حجبها.

وفوجئت المواقع باجراءات الحجب واقتصر ما وصلها على مـا سـربته شـركات الانترنت من تلقيهـا قـراراً مـن النـائب العـام الفلسـطيني تقضـي بحجـب هـذه المواقع.

وشملت قائمة المواقع المحجوبة المركز الفلسطيني للإعلام، ووكالة فلسـطين الآن، ووكالة شـهاب الإخباريـة، وموقـع أجنـاد، و صـوت فتـح الإخبـاري، وموقـع فلسـطين أون لايـن، فلسـطين بـرس، وفـراس بـرس، وشـفا نيـوز، وأمامـة الاخباري، وموقع أمد الإخباري.

2- إغلاق صفحة حركة فتح على موقع "فيسبوك" :

اغلق موقع "فيسبوك"الصفحة الخاصة بحركة فتح يوم 26فبراير 2017، بزعم مخالفتها معايير فيسبوك وبعد يوم أعاد الموقع الصفحة مدعياً أن ما حدث كان مجرد خطأ.

وسبق ان حجب "فيسبوك"الصفحة التي يتابعها أكثر من 70ألـف شـخص اكـثر مـن مـرة وتقـوم بحظـر المشـرفين علـى الصـفحة عقـب نشـر صـور ضـحايا فلسطينين على الصفحة التي يتجاوز عدد متابعيها 70ألف شخص.

وكان المشرفون على الصفحة قد نشروا في 16فبراير 2017، صـورة قديمـة للرئيس ياسر عرفات وبجانبه القيادي محمود العـالول أثنـاء تفقـده سـلاحا مـن نوع كلاشينكوف وفي نفس الفترة نشرت صورة أخرى نشرت في نفس الفترة صورة الشـاب قصـي العمـور (17عامـا) الـذي قتـل فـي 16ينـاير 2017أثنـاء مواجهات عنيفة اندلعت في بلدة تقوع شرق بيـت لحـم، قـامت بعـدها بعشـرة أيام، إدارة فيسبوك بإغلاق الصفحة وحظـر المشـرفين علـى الصـفحة 30يومـا لكل منهم.

3- الأمن الوقائي يستدعي ناشط ضد التطبيع :
استدعى جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، يوم الأحد 22أكتوبر 2017، الصحفي الحرّ والمدوّن ضياء الحروب الذي يعتبر أحـد أبـرز وجـوه الاحتجـاج ضـد عـرض فيلم "قضية رقم 23"للمخرج زياد دويري، في الدورة الرابعـة لمهرجـان "أيـام سينمائية"في قصر رام الله الثقافي باعتبار مخرج الفيلم يدعو للتطبيع.

وفي اليوم التالي حقق جهـاز الأمـن الوقـائي مـع ضـياء الحـروب لمـدة خمـس ساعات، بمقر الجهاز في منطقـة البـالوع فـي رام اللـه، وتركـز التحقيـق علـى نشاطه أيام الجامعة، ونشاطاته ضد التطبيع.

وكانت بلدية رام الله قد منعت عـرض فيلـم "قضـية رقـم 23"8أكتـوبر 2017، في قصر الثقافة، بعد موجات من الاحتجاجات الميدانية وعلـى صـفحات مواقـع

التواصــل الاجتمــاعي لنشــطاء فلســطينيين، ولأعضــاء "الحملــة الفلســطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل"، على هاشتاج #لن_يعرض.

واعتـبر المحتجـون أن دويـري مخـرج مطبـع، صـورّ ونفـذّ فيلمـه فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة، مستعيناً بكوادر تقنية صهيونية ومقيماً لمدة شهور في تل أبيب.

بينما أصدرت وزارة الثقافة الفلسطينية بيان أكّدت فيه على "حق المتلقي فــي اتخاذ قراراته بخصوص أي منتج إبداعي باستقلالية تام، تعزيزاً لـدور الفـرد فـي المجتمع، واحتراماً لقدرته على التمييز وحقه في النقد الفني".

ليبيا

مقدمة

تتميز حالة حرية التعبير في ليبيا خلال عام 2017، باسـتمرار سـيطرة السـلاح والجماعات المسلحة على المشهد في البلاد، ولا يزال عدد الانتهاكات في تزايد مطّرد وسط إفلات تام من العقاب في سياق حرب لا تتردد أطرافها المتنــاحرة من استهداف الأصوات الحرة والداعية إلى مراعاة حقوق الإنسان.
ومنذ استخدام الديكتاتور معمر القذافي العنف فـي مواجهـة المتظـاهرين أثنـاء ثورة 17فبراير 2011، بات قتل واختطاف المدنيين ظاهرة تقوم بها الجماعات والعصابات المسلحة بدوافع سياسية أو عرقية أو قبلية أو طلبا للفدية في ظــل غياب نظـام قضـائي فاعـل. كمـا بـات الأجـانب مـن العـرب أو غيرهـم أهـداف

لعمليات القتل بسبب الانتماء الديني والاختطاف طلبا للفدية أو البيع في سـوق العبيد.
وانعكست الفوضى والمواجهات السياسـية وانتشـار السـلاح علـى مـدى واسـع علـى أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي ليبيـا وأصـبح الإفلات مـن العقـاب والعقـاب الجماعي، ومنذ عام 2014، زادت بصورة حادة أعداد حالات اختطاف المدنيين من قبل الجماعات المسلحة، وغدت هذه العمليـات جـزءاً لا يتجـزأ مـن الحيـاة اليومية للمواطنين في ليبيا.
تتقاسم النفوذ في ليبيا العديد من الجماعات المسلحة التي تتصارع فيمـا بينهـا، ويمكن اختزال تلك المجموعات في جبهتين رئيسيتين، هما جبهة المشير خليفـة حفتر في مقابل جبهة مصراتة التي يغلب على تشكيلها الجماعات الإسلامية.
ولم يقف المجتمع الدولي عاجزا أمام اختطاف وقتل المدنيين فـي ليبيـا، حيـث أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في 15أغسطس 2017، مذكرة اعتقال بحق محمود مصطفى بوسيف الـورفلي، قائـد "قـوات الصـاعقة" الموالـية للمشـير خليفة حفتر، وذلـك بتهمـة ارتكـاب جرائـم حـرب للاشـتباه فـي تـورطه بمقتـل 33شخصا في مدينة بنغازي.
ووسط تلـك الفوضـى وانتهاكـات حقـوق الإنسـان فـي ليبيـا اسـتطاعت الهيئـة التأسيسـية لصـياغة مشـروع الدسـتور خلال اجتماعهـا يـوم 29يوليـو 2017، بمقرها في البيضاء شرق العاصـمة طرابلـس، الموافقـة علـى مسـودة دسـتور البلاد بموافقة 43صوتًا من أصل 44عضوًا حضروا الجلسة، وسط الحصار الذي فرضه محتجون ضد مشـروع الدسـتور علـى مقـر اللجنـة بـالتزامن مـع جلسـة التصويت.
وقاطع ممثلو الأقليات البدوية من "التبو"و"الامازيغ"جلسات الهيئـة التأسيسـية معتبرين أن التصويت مخالف لمبدأ التوافق ويكرس لهيمنة المكون العربي.
وكانت الهيئة التأسيسية لصياغة مشـروع الدسـتور قـد انتخبـت فـي 20فـبراير 2014، من 60عضوا بينهم 6نساء لإعداد دستور جديد للبلاد.

*** وقد وثقت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسـان العديـد مـن الانتهاكات خلال عام 2017، نذكر منها على سبيل المثال:**

أ. الاختطاف والاخفاء القسري لأصحاب الرأي

1- اختطاف الناشط عبدالمطلوب السرحاني

أُختطـف الناشـط المـدني عبـدالمطلوب السـرحاني، رئيـس منظمـة الطـارق الشبابية، وانقطع الاتصال به منذ خروجه من منزله يوم 27أغسطس 2017.

وتقدمت أسرته ببلاغ إلى السلطات الأمنية بمركز شرطة الحدائق فـي بنغـازي تفيد بتغيب الناشط عبدالمطلوب السرحاني منذ خروجه من منزلـه مسـاء فـي التاسعة مساء الأحد 27اغسطس.

الجدير بالذكر أن عبـدالمطلوب السـرحاني ليـس حالـة الاختطـاف الأولـى فـي مدينـة بنغـازي فقبـل أيـام مـن اختطـافه أعلنـت أسـرة المـواطن سـالم عيـاد عبدالنبي سرير الفاخري عن اختفائه بعد قيـام ملثميـن باقتيـاده صـباح الأربعـاء 23أغسطس من داخل منزله في بلدة سلوق إلى جهة غير معلومة.

كما تم العثور على عدد من الجثـث مجهولـة الهويـة مكبلـة الأيـدي وعليهـا آثـار تعذيب، بالقرب من خزان مياه الطلحية في منطقة النواقية جنوب غرب مدينـة بنغازي، دون تعليق من الجهات السياسية ووسط تكتم إعلامي وأمني.

وخلال شهر أغسطس 2017، هاجمت مجموعة مسلحة تستقل سيارات دفع رباعي فندق "الشرق" وسط العاصمة طرابلس، واختطفت رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن اعتقاله حتى جرى الإفراج عنه في 22أغسطس بعد عشرة أيام من اختطافه بأيدي مسلحين.

2- اختطاف الأكاديمي سالم بيت المال:

اختُطف الأستاذ في قسم الهندسة البحرية بجامعة طرابلس، سالم محمد بيت المال، وهو في طريقه إلى العمل، صباح يوم 20أبريل 2017. حيث ظهرت شاحنة صغيرة على الجانب الآخر من الطريق وقطعت الطريق أمامه وخرج من الشاحنة أربعة رجال مسلحين فأمسكوا بالدكتور سالم ووضعوه في السيارة وانطلقوا به إلى مكان غير معلوم، وعثر الجيران على سيارته في شارع قريب من بيته في منطقة جنزور الصياد، غربي مدينة طرابلس حوالي الساعة العاشرة صباحاً. ولم تتوصل أسرته إلى مكان اختطافه رغم الجهود التي بذلتها.

واستمر الدكتور سالم بيت المال البالغ من العمر 71عاما مختطفاً لمدة 47يوماً تناول خلالها وجبة واحدة يومياً وحُرم من الحصول على علاجه حتى تم الإفراج عنه في 6يونيو 2017.

ب. انتهاكات ضد الحق في التجمع السلمي

1- مديرية أمن طرابلس ترفض التصريح بتنظيم مظاهرة سلمية:

رفضت مديرية أمن طرابلس التصريح بتنظيم مظاهرة سلمية في ميدان الشهداء بالعاصمة الليبية طرابلس يوم الإثنين 25سبتمبر 2017، دعا إليها رجل الأعمال الليبي الشاب عبد الباسط أقطيط، المرشح السابق لرئاسة الحكومة للاحتجاج على سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة في البلاد فيما أطلق عليه اسم "حراك 25/9".

ودعت مديرية أمن طرابلس المواطنين إلى عدم الاستجابة للدعوة، وفرضت حالة الطوارئ في طرابلس، وانتشرت قوات الأمن بكثافة في الشوارع والأزقة منذ الصباح الباكر.

ومع قُرابة الساعة الرابعة مساءً، خرج العشرات من شباب العاصمة إلى ميدان الشهداء في طرابلس، هاتفين بشعارات كان أغلب الليبيين يهتفون بها لمعمر القذافي في عام 2011.

ولم تمض ساعة على "حراك أقطيط" حتى خرجت مظاهرة أخرى غير متوقعة وغير معلن عنها ضد أقطيط، وفي ذات الميدان، حاملة شعارات منها " طرابلس مدينة السلام.. أقطيط إرحل"، ما زاد من احتمالية المواجهة، وبعد

انصراف أقطيط وصل رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج إلى الميدان، والتقى بعضا من أهالي العاصمة.

ج. الاعتداء على الصحفيين

يتعرض الصحفيون والمراسلون إلى العديد من الانتهاكات تتمثل في الاعتداء اللفظي والبدني فضلا عن الاعتقال ومصادرة معدات التصوير رغم أن العديد منهم يحملون بطاقات ممارسة مهنة الصحافة بالإضافة إلى تصريحات من إدارة الإعلام الخارجي.

*** ورصدت الشبكة العربية خلال عام 2017:-**

1- اعتقال 4صحفيين في الجفرة :

اقتحم عدد من الأفراد المسلحين التابعين لعملية الكرامة بمنطقة الجفرة مساء الاثنين 9أكتوبر 2017، مقر إقامة أربعة صحفيين أثناء قيامهم بتغطية مهرجان هون الثقافي بمنطقة الجفرة، وتم اقتياد الصحفيين ومرافقيهم لمقر نادي الطيران بالقاعدة العسكرية الجفرة الجوية قبل أن يُطلق سراحهم بعد ضغوطات من أطراف عدة مساء يوم 10اكتوبر، بعد 48ساعة من الاعتقال.
الصحفيين الأربعة وهم "لبنى يونس" مديرة تحرير صحيفة فبراير وزميلها "إسلام الزرقاني" بالإضافة إلى "ربيعة الحباسي" و"علي نصر الدين" من صحيفة "فسانيا" ووكالة التضامن للأنباء ومرافقه والسائق.

2- الاعتداء على الصحفية فاطمة العبيدي بطبرق:

تعرضت "فاطمة العبيدي" مراسلة موقع "ليبيا الآن"للاعتداء البدني وتكسير معدات التصوير الخاصة بها يوم 9أكتوبر 2017، أثناء تصويرها لمظاهرة سلمية أمام مقر مجلس النواب بمدينة طبرق، لمجموعة مواطنين يُطالبون بصرف مستحقاتهم المالية نظير أعمالهم، وقام أفراد الأمن الرئاسي بإطلاق الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين والتهجم على الصحفية وتكسير معدات التصوير.

3- اختطاف الصحفي صقر عبدالله مراسل "ليبيا بانوراما" في الجفرة:

اختطف مجهولون الصحفي صقر عبدالله مراسل قناة بانوراما في منطقة القطرون يوم الثلاثاء 25يوليو 2017، بمدينة سبها عقب عودته من منطقة الجفرة، قبل أن يتم إطلاق سراحه بعد يوم واحد.
ولم يعلن الصحفي أو أي مصدر رسمي، تفسيراً لعملية الاختطاف.

4- منع صحفيين من تغطية فعاليات صلاة عيد الفطر في طرابلس:

أوقفت قوات الأمن فريق وكالة الغيمة الليبية للأنباء وصادرت معدات التصوير مؤقتاً يوم 25يونيو بزعم عدم وجود ترخيص للعمل بالميدان على الرغم من أن لديه بطاقة معتمدة من إدارة الإعلام الخارجي، فيما تعرض فريق مكتب قناة الجزيرة مباشر للطرد من الميدان دون أي مبررات قانونية بدعوى وجود

تعليمات أمنية بمنعه من العمل، كما اشتكى مصورين مستقلين آخرين من مضايقتهم أثناء تصوير فعاليات صلاة العيد.

د. انتهاكات ضد الوسائل الإعلامية

1- سلطات بنغازي تغلق راديو الوسط في طبرق:

أغلقت سلطات بنغازي راديو الوسط في طبرق يوم 27فبراير 2017، دون إذن قضائي أو أخطار مؤسسة الوسط بشكل رسمي، ثم عادت هذه السلطات واستولت على أجهزة البث في طبرق وأوقفت البث من بنغازي دون إعلان أي أسباب، لهذا الإغلاق المفاجئ، باستثناء الإشارة إلى تداخل ذبذبات راديو الوسط مع ذبذبات الإذاعة المحلية الرسمية.

ه. انتهاكات ضد الأعمال الإبداعية:

1- مصادرة 31عنواناً من الكتب:

صادرت السلطات التابعة للمشير خليفة حفتر الذي يسيطر على مدينة أجدابيا شحنة من كتب مكتبة "تجوال"المتنقلة، وتضمنت الشحنة المصادرة نسخاً لواحد وثلاثين عنوانا من الكتب الثقافية والأدبية العربية والعالمية.

وأعلنت المكتبة على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"بعد عملية المصادرة أنها ستجمد أعمالها حتى تنتهي مصادرة الكتب دون مبرر، مطالبة بإصدار قانون يحدد أسماء الكتب الممنوعة من التداول داخل البلد، ومعتمد من الرقابة على المطبوعات مع الشرح التفصيلي لسبب المنع.

2- إغلاق دار الفقيه حسن بطرابلس:

قامت مجموعة من المسلحين بإغلاق دار الفقيه حسن التاريخية بالمدينة القديمة في العاصمة طرابلس، يوم 4سبتمبر 2017، فيما يعتقد أن يكون الإغلاق جاء على خلفية حملة التشهير ضد رواية أحمد البخاري (كاشان)، التي نشر منها فصلين ضمن كتاب (شمس على نوافذ مغلقة)، بدعوى أن هذا المحتوى (لا يتفق مع القيم والذوق) في المجتمع الليبي، ولم تعلن أي جهة أمنية في العاصمة طرابلس مسؤوليتها عن غلق الدار

وكانت دار الفقيه، قد استضافت في الرابع من شهر يوليو 2017، حفل توقيع كتاب "شمس على نوافذ مغلقة"، بالتنسيق مع الجمعية الليبية للآداب والفنون.

و. اللجنة العليا للإفتاء تحرض على كراهية الإباضيين:

وسط غياب السلطة المركزية وانعدام الأمن في جميع أنحاء البلاد، أصدرت اللجنة العليا للإفتاء التابعة للهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية التي تعد السلطة الدينية للحكومة المؤقتة، في يوليو 2017فتوى دينية تصف الطائفة الإباضية بأنها "فرقة منحرفة وضالة، وهم من الباطنية الخوارج وعندهم عقائد كفرية... ولا كرامة".
وتعد تلك الفتوى بمثابة تحريض ضد الإباضيين الذين يمكن بسهولة تحديدهم ومهاجمتهم في ظل انعدام الأمن على نطاق واسع في ليبيا.

وينتشر أتباع الطائفة الإباضية في تونس والجزائر وليبيا، ويتراوح عددهم في ليبيا بين 300ألف إلى 400ألف، ويعتنق الأمازيغ الإباضية في جبل نفوسة و طرابلس ومدينة زوارة الساحلية الغربية، ويشكل الأمازيغ 5%إلى 10% من السكان الليبيين.

الأردن
مقدمة

استمرت الانتهاكات لكافة صور التعبير عن الرأي في الأردن خلال عام 2017، ولكن ظهر بشكل واضح زيادة عدد الانتهاكات ضد المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت.
وتعاملت السلطات الأردنية بمنهج استبدادي مع الحق في حرية التعبير وقامت بحجب عدد من المواقع الإخبارية داخل الأردن دون حكم قضائي ودون إنذار مسبق، ولم تفرق بين المواقع الأردنية أو غير الأردنية على شبكة الإنترنت، في محاولة منها لمنع وصول الصوت الآخر إلى المواطنين.
واستخدمت تلك السلطات كل المبررات والادعاءات الواهية التي تجعل المواطن الأردني يقبل تلك الانتهاكات، مرة تبرر الانتهاكات والقرارات الجائرة بأنها ضرورة لحماية العادات والتقاليد الأردنية، وأخرى بدعوى الحفاظ على الأمن العام ومحاربة الإرهاب وثالثة بزعم رفض التمويل الأجنبي.
وطالت الانتهاكات عام 2017، مركز حماية وحرية الصحفيين المعني بحرية الإعلام وهو ما يدل على أن السلطات الأردنية تعتبر المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الدفاع عن حقوق الإنسان خصوما يجب السيطرة عليهم.
كما شهد هذا العام انتهاك الحريات الإعلامية والاعتداء على الصحفيين والمبدعين على خلفية التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بالوسائل السلمية.

***ورصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان العديد من الانتهاكات خلال عام 2017، منها على سبيل المثال:**

أ. انتهاكات ضد الصحف الإلكترونية

1- حجب موقع صحيفة "وطن" :

حجبت السلطات الأردنية الأحد 19نوفمبر 2017، الموقع الإلكتروني لصحيفة "وطن – يغرد خارج السرب" عن متابعيها في الأردن دون حكم قضائي أو إنذار بالحجب ودون إبداء أية أسباب.

وجاء في تصريح صحفي لمصدر لم تكشف عنه الصحف "إن هيئة الإعلام رصدت موقعا إلكترونيا إخباريا، ينشر محتوى أردنيا، من خارج الأردن، دون الحصول على ترخيص"، وأوضح المصدر "أن الهيئة، حجبت هذه المواقع، بموجب المادة "49"، من قانون المطبوعات والنشر الأردني".

الجدير بالذكر ان موقع "وطن" بدأ نشاطه عام 1996، وفي العام التالي مباشرة قامت السلطات السعودية بحجبه، ثم حجب في دولة الإمارات 2010، ومع قرار كل من السعودية، البحرين، الامارات، ومصر، بمقاطعة قطر قامت مصر والبحرين بحجب الموقع أيضا.

2- حجب موقع My.Kali المعني بشؤون المثليين والمتحولين جنسيا:

قرر مدير عام هيئة الإعلام المرئي والمسموع، المحامي محمد القطيشات، في 31يوليو حجب موقع مجلة (My.Kali) بدعوى عدم التسجيل والترخيص بالبث ومخالفة المادة 49من قانون المطبوعات والنشر، وجاء قرار الهيئة عقب شكوى تقدمت بها النائبة في البرلمان الاردني ديمة طهبوب، ضد موقع المجلة المعنية بشؤون المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسيا في الأردن.

وتمنح المادتان 48و 49من قانون المطبوعات المعدل عام 2012، مدير دائرة المطبوعات والنشر سلطة حجب المواقع الإلكترونية غير المرخصة أو التي تعتبر مخالفة للقانون، وإغلاق مقر الموقع الإلكتروني دون إبداء أسباب أو استصدار حكم قضائي. ويمكن للمواقع الطعن على القرار أمام محكمة العدل العليا، وهي محكمة إدارية.
الجدير بالذكر أن مجلة (My.Kali)، هي المجلة الأولى في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا المعنية بالاندماج الاجتماعي لمجتمع أصحاب الميول الجنسية غير المغايرة والمتحولين جنسيا، وتحدث بانتظام في الأردن.
وكانت المجلة قد تأسست عام 2007، على يد مجموعة من الطلبة ، بهدف الاشتباك مع رهاب المثلية ورهاب المتحولين جنسيا، وتحدي الثنائيات الجنسية في المنطقة العربية.

3- حجب موقع كل الأردن الإخباري:

حجبت السلطات الأردنية موقع "كل الاردن" الاخباري صباح يوم الجمعة 13يناير 2017، بدون حكم قضائي أو إنذار مسبق بعد نشر خبراً عن اعتقال اللواء متقاعد محمد العتوم.

وكان موقع كل الاردن الاخباري قد نشر يـوم 14ينـاير 2017، بيانـاً أعلـن فيـه تعـرض مـوقعه إلـى عمليـة قرصـنة منـذ صـباح يـوم الجمعـة 13ينـاير 2017، استهدفت في البداية خبر اعتقال اللـواء المتقاعـد محمـد العتـوم، وبعـد إعـادة نشر الخبر مرة أخرى بدأ الموقع يختفي عن الشـبكات العاملـة فـي الأردن مـع استمرار عمل الموقع خارج البلاد.

وأكد البيان، أن بقاء الموقع عاملا في الشـبكات المتـوفرة خـارج الأردن، يعنـي أنه ليس عمل تخريبي، وإنما عمل القصد منـه وقـف الموقـع داخـل البلاد، دون إذن من القضاء.

اللواء العتوم، هو ناشط سياسـي، مـن مؤسسـي تيـار المتقاعـدين العسـكريين والناطق الرسمي باسـمه، ومـن أبـرز المطـالبين بـالعودة إلـى دسـتور 1952، وكذلك هو أحد المطالبين بمحاسبة الفاسدين ووقف نهب المال العام.

ب. <u>انتهاكات ضد نشطاء الإنترنت</u>

<u>1- القبض على الناشط هشام عياصرة ومحاكمته:</u>

ألقت أجهزة الأمن الأردني القبض على الناشـط فـي الحركـة الطلابيـة هشـام عياصرة، مساء الاربعاء 26يوليو على خلفية آراء نشرها على حسابه الشخصـي في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

ومثل العياصرة الخميس أمام نيابة أمن الدولة التي وجهت لـه تهمـة التحريـض على نظام الحكم السياسي، ورفـض العياصـرة الاتهامـات الموجهـة لـه مؤكـداً على حقه في حرية التعبير التي يضمنها له الدستور الأردني وكافـة التشـريعات الدولية، وقررت النيابة احتجازه على ذمة التحقيق.

وظل العياصرة محتجزاً حتى وافقت محكمة أمـن الدولـة يـوم الأحـد 30يوليـو، على الافراج عنه بكفالة.
وجاء احتجاز العياصرة على خلفية عـدة تـدوينات عـبر فيهـا عـن مشـاعره إزاء سماح الحكومة الادرنية بسفر حارس أمن إسرائيلي بالسفارة الاسـرائيلية فـي عمان دون محاكمة بعد ارتكابه جريمة قتل مواطنين أردنيين.

وكانت أزمة حارس الأمن الإسرائيلي قد تفجرت يوم الأحد 23يوليو بيـن الأردن وإسرائيل عقب إقـدام حـارس الأمـن علـى قتـل فـتى أردنـي يبلـغ مـن العمـر 16عاماً بزعم أنه هاجمه بمفـك فـي مجمـع السـفارة بعمـان، كمـا قتـل مالـك المنزل الذي يعيش فيه الحارس أيضا.

<u>2- احتجـاز مجموعـة مـن الصـحفيين ونشـطاء مواقـع التواصـل الاجتماعي:</u>

قرر مدعي عام عمـان يـوم الأربعـاء 25أكتـوبر 2017، احتجـاز مجموعـة مـن الصحفيين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أثر شكوى تقدم بهـا الأمين العام للديوان الملكي يوسف العيسـوي يـوم 9أكتـوبر مـن نفـس العـام، بزعم سب وقذف العيسوي بالاستناد إلى قانون الجرائم الإلكترونية، وذلك على خلفية قيامهم بنشر أخبار حول أملاك يوسف العيسوي المزعومة

يـذكر أن الصـحفيين هـم: رئيـس تحريـر موقـع هـوا الأردن الإخبـاري "إسـلام العياصرة"، الكاتب الصحفي في موقع وكالة الظل الإخبارية "جهـاد البطاينـة"، الصحفي بموقع جفرا نيوز "ليث الكردي".

أما نشطاء مواقع التواصل الاجتمـاعي فهـم: "أحمـد المغربـي"، الناشـط علـى صفحة المهباش نيوز "أحمد الزبن"، الناشـط علـى صـفحة صـخر نيـوز "عـامر التيلاوي"، والناشط على صفحة رصيفة نيوز "مراد الداوود".
وبعد سماع اقوال الصحفيين والنشطاء تم الافـراج تـم الإفـراج عنهـم باسـتثناء أحمد المغربي الذي قرر المدعي العام توقيفه لمدة أسبوع قابلـة للتمديـد فـي سجن الجويدة.

ج. <u>انتهاكات ضد المبدعين</u>
<u>1- وزير الداخلية يلغي تصريح حفل فريق "مشروع ليلى" الغنائي:</u>

قرر وزير الداخلية الأردني غالب الزعبي منع إقامة حفل غنائي لفرقة "مشروع ليلى" كان من المقرر إحياؤه في العاصمة الأردنية عمان يـوم 27يونيـو 2017، وذلك بزعم احتوائه على فقرات "تستفز المشاعر العامة".

مشروع ليلى هي فرقة موسيقى روك مكونة من 5أعضاء، وكانوا جميعـا طلابـا في الجامعة الأمريكية في بيروت وتشكلت الفرقة أثناء ورشـة عمـل موسـيقية بالجامعة في فبراير 2008، وقامت الفرقة بعـرض صـغير فـي افتتاحيـة حفـل موسيقي بالجامعة، لاقي قبول الجماهير.
<u>2- التحقيق مع فنـان الكاريكـاتير عمـاد حجـاج بسـبب رسـم ينتقـد بطريرك الأرثوذكس في القدس:</u>

استدعت مديريـة البحـث الجنـائي الأردنيـة، بطلـب مـن المـدعي العـام رسـام الكاريكاتير عماد حجاج؛ يوم الإثنين 30أكتوبر 2017، وذلك للتحقيق معه بسبب شكوى تقدَّم بها أحد المواطنين على خلفية نشـر عمـاد حجـاج لرسـم كرتـوني ينتقد فيه البطريرك ثيوفيلـوس وبيـع أملاك الكنيسـة الأرثوذكسـية فـي القـدس المحتلة ومختلف المدن الفلسطينية.
ورسم عماد حجاج كرتون يمثل المسيح وكتب إلى جـانبه "أنـا المسـيح عيسـى ابن مريم أعلن براءتي من البطريرك ثيوفيلوس الثالث وكل من تورط في بيـع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية الشريفة للاحتلال الإسرائيلي".
وجرى التحقيق مع عماد في مقاصده من الرسم وانتهت الجلسة بـإخلاء سـبيله على أن يتم حضوره يوم 31أكتوبر أمام النيابة.

وفي 31أكتوبر امتثل عماد حجاج للحضور أمـام النيابـة الـتي حققـت معـه فـي تهمة "الإساءة لأرباب الشرائع السماوية"الـتي يعـاقب عليهـا قـانون العقوبـات، وتهمة "السب والقذف"الواردة في المادة 11من قانون الجرائم الإلكترونية.
وفي نهاية التحقيق قرر المدعي العام إخلاء سبيل فنان الكاريكاتير حجاج بدون كفالة، كما قرر محافظ العاصمة عدم توقيف حجاج وإخلاء سبيله.

د. <u>انتهاكات ضد الصحفيين</u>

<u>1- اعتقال مراسل شركة "يا ميديا"أثناء تصوير تقرير تليفزيوني:</u>

اعتقلت مجموعة من الأمن الوقائي والمركز الأمني بمنطقة دير علا غرب محافظ البلقاء، مراسل شركة "يا ميديا"في لواء الأغوار الشمالية الصحفي ماجد دبيس، واحد زملائه، وصادرت قوات الأمن كافة معدات التصوير مساء الخميس 2نوفمبر 2017، أثناء إعداد تقرير تلفزيوني عن الزراعة المائية، بزعم التصوير بدون ترخيص.
وبعد ذلك، تم نقله إلى مركز أمن الشونة الجنوبية حيث جرى التحقيق معه حول عمله الصحفي وما إذا كانت له أي علاقة بقناة "اليرموك"الفضائية غير المرخصة، ثم نقل إلى النظارة وجرى احتجازه على ذمة التحقيق، وظل محتجزاً حتى اليوم التالي حيث دُفعت له الكفالة وأطلق سراحه على أن يعود للتحقيق بعد يومين أمام المدّعي العام.

وفي الموعد المحدد حضر دبيس وتم التحقيق معه ثم نُقل إلى سجن السلط حيث مكث أربعة أيام، ثم أطلق سراحه.

يذكر أن يا ميديا"هي بوابة إخبارية إلكترونية يومية تصدر عن شركة ياء للمواقع الإخبارية وهي مرخصة عام 2013، ومقرها عمان.

2- منع مراسل المصري اليوم من دخول البلاد:

احتجزت الأجهزة الأمنية بمطار الملكة علياء الدولي **يوم** 10يوليو 2017، مراسل جريدة المصري اليوم "وائل حسن" لمدة 15ساعة، تم ترحيله على أول طائرة متجهة إلى مصر، وذلك بعد إعلامه بقرار منع دخوله الأردن دون إبداء أي أسباب لهذا القرار.

وكان وائل حسن قد ذهب إلى الأردن للمشاركة في ورشة عمل تتمحور حول إنتاج وسرد التحقيقات الرقمية نظمتها شبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية "أريج" في عمان.

3- إغلاق مكتب "الجزيرة" وسحب ترخيص عملها:

قررت السلطات الأردنية يوم 6يونيو 2017، إغلاق مكتب قناة الجزيرة القطرية في الأردن وسحب ترخيص عملها، ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) عن محمد المومني، وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة أنه "بعد دراسة أسباب الأزمة التي تشهدها العلاقات بين مصر والسعودية والإمارات والبحرين مع دولة قطر، قررت الحكومة تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر وإلغاء تراخيص مكتب قناة الجزيرة في المملكة".

ه. انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

1- تهديد مركز حماية وحرية الصحفيين:

هددت السلطات الأردنية "مركز حماية وحرية الصحفيين"على خلفية تلقيه تمويلا أجنبيا. وأبلغت السلطات الأردنية "مركز حماية وحرية الصحفيين"بأن فئة تسجيله تمنعه من الحصول على تمويل أجنبي بموجب القوانين الحكومية.

وارسل مراقب عام الشركات رمزي نزهة، في 28أغسطس 2017، كتابا حمل الرقم (م ش /16/18/64486) الى "مركز حماية وحرية الصحفيين"تضمن طلب العمل على التوقف عن الحصول على التمويل من أي جهة خارجية او

داخلية وايضا عدم الإعلان عن الشركة (مركز حماية وحرية الصحفيين) على أنها شركة غير ربحية وتصويب بياناتها ووثائقها وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية وشطب تسجيل الشركة اذا تبين استمرارها بمخالفة القانون .
ويأتي تهديد المركز على الرغم من أنه يعمل في الدفاع عن الصحفيين، ويستضيف ورش عمل وفعاليات سنوية حول حرية الإعلام دون شكوى رسمية طوال 19عاما.

وقد تأسس مركز حماية وحرية الصحفيين عام 1998كمؤسسة مجتمع مدني تنشط في الدفاع عن الحريات الإعلامية في الأردن بعد إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في عام 1997والذي وضع قيوداً متزايدة على الإعلام وتسبب في إغلاق العديد من الصحف.

ويحافظ المركز على دور مستقل، ولا يدخل طرفا في العمل السياسي ولكنه يتصدى لكل السياسات والتشريعات والإجراءات التي تشكل قيدا على حرية الإعلام.

مصر
مقدمة

يصعب على المراقبين لحالة حقوق الإنسان في مصر تمييز فئة دون غيرها تعرضت لانتهاكات تتعلق بحرية الرأي والتعبير والاعتقاد؛ فجميع مجالات التعبير عن الرأي بلا استثناء تعرضت لانتهاكات جسيمة خلال عام 2017، بدعوى محاربة الإرهاب.

وأمعاناً في الانتهاكات أعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، يوم 9أبريل من هذا العام حالة الطوارئ في مصر لمدة ثلاثة أشهر، وذلك في أعقاب الاعتداءات الإرهابية على كنيستي مار مرقس بالإسكندرية، ومار جرجس بطنطا.
ووفقا لإعلان حالة الطوارئ يعود العمل بقانون الطوارئ سيئ السمعة (رقم 162لسنة 1958) الذي يُطلق سلطة الشرطة في توقيف المشتبه بهم ومراقبة المواطنين ويحد من حرية التجمع السلمي، وسبق استخدام هذا القانون لسنوات عديدة في قمع المعارضين وإغلاق المجال العام.

كما صدق الرئيس عبد الفتاح السيسي على تعديلات قانون الطوارئ في يوم 27أبريل، وتضع التعديلات مزيد من الإجراءات الاستثنائية، حيث تبيح التعديلات لمأموري الضبط القضائي التحفظ على الأشخاص كما تبيح احتجاز المشتبه بهم لمدة تصل إلى 7أيام قبل العرض علي النيابة.

يذكر أن حالة الطوارئ ألغيت، وأُوقف العمل بقانون الطوارئ في مايو 2012، في استجابة لمطالب المواطنين في ثورة 25يناير 2011

أ. قوانين تقييد حرية الإعلام

عمل الدستور المصري لعام 2014، على استبدال المجلس الأعلى للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام، بوزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة واتحاد الإذاعة والتليفزيون، وحدد مهامهم في تنظيم شؤون الإعلام المسموع والمرئي وتنظيم الصحافة المطبوعة والرقمية، وأوكل لهم

مسؤولية ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام المقـررة بالدسـتور، والحفـاظ علي استقلالها وحيادها وتعدديتها وتنوعها، وتنفيذا للإلزام الدستوري.
وبعد موافقة البرلمان على قـانون التنظيـم المؤسسـي للصـحافة والإعلام فـي 14ديسـمبر 2016، شـكل الرئيـس المصـري عبـدالفتاح السيسـي، المجلـس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام في 12أبريـل 2017، في غياب القانون المنظم لأخلاقيـات وقواعـد ومواثيـق شـرف العمـل الصحفي والإعلامي.

ولكـن تشـكلت الهيئـتين مـن شخصـيات تعـرف بتأييـدها وقربهـا الشـديد مـن السيسي وحكومته، لتمـارس المؤسسـات الثلاثـة عملهـا بـدون قـانون لتنظيـم المهنـة، مكتفيـة باستحضـار منهـج وزارة "الإرشـاد القـومي" الـتي اسـتحدثها الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر في الستينات، وأطلق عليها الرئيـس الأسـبق "حسني مبارك " في الثمانينات اسم "وزارة الإعلام"، معتمدين قاعدة الصوت الواحد، حيـث يكتـب البيـان فـي دهـاليز أجهـزة الأمـن وتنشـره الصـحف وتبثّـه الإذاعة في الصباح، وتلوكه ألسنة مقدمي البرامج وضيوفهم خلال برامج التـوك شو في المساء.

وقدم المجلس الأعلى للإعلام نفسه للمؤسسات الصحفية والإعلاميـة، كنسـخة ثالثة لوزارة "الإرشاد القومي"، واتخذ من الـترهيب والعقوبـات وسـيلة لتوحيـد العزف السياسي للنظام، بما يكشف عن قرب تحقيق رغبة السيسي في إعلام مصري يردد بيانات أجهزة الأمن. وهو الطريـق الـذي تأكـد فشـله فـي السـابق وأدى إلى كوارث يدفع ثمنها المواطن المصري حتى الآن.

وبالفعـل اتخـذ المجلـس الأعلـى للإعلام خلال أشـهر عملـه الماضـية قـرارات ممنهجه لإحكام السيطرة على كل ما يتناوله الإعلام سواء سياسيًا أو أخلاقيًـا أو مجتمعيًا، متجاوزا صلاحياته التي حددها الدستور والقانون لتنظيم الإعلام، وإلـى ترهيب الإعلام والإعلاميين، وإجبارهم على تبني وجهة نظر السلطة.

ولم يقف الأمر عند الصحفيين والإعلاميين وحسـب، بـل امتـد ليشـمل الأعمـال الإبداعية، فقام المجلس الأعلى للإعلام باستهداف الاعمال الدرامية والابداعية، ونصب مـن رئيسـه وأعضـائه رقبـاء عليهـا، ولـوح بتوقيـع غرامـات ماليـة علـى المخالفين للقواعد الـتي وضـعها وتعـدى علـى اختصاصـات إدارة الرقابـة علـى المصنفات بوزارة الثقافة من أجل رفع معدلات الرقابة الذاتية، وزيادة الخطوط الحمراء عند المسؤولين عن الإعلام والصحافة في مصر.

ب. انتخابات نقابة الصحفيين

دعا مجلس نقابة الصحفيين إلى انتخاب نقيب الصحفيين والتجديد النصفي لعدد 6من أعضاء المجلس، يوم الجمعة 3مارس ولم يكتمل النصاب القـانوني لعقـد الجمعية العمومية ما دعا اللجنـة المشـرفة علـى الانتخابـات إلـى تأجيلهـا ليـوم 17مارس.
وتنافس على مقعد النقيـب 7صـحفيين بينمـا تنـافس 71مرشـحا علـى عضـوية مجلس نقابة فيما انقسمت الجمعيـة العموميـة مـا بيـن المـدافع عـن اسـتقلال النقابة بعد أزمة اقتحام النقابـة والقبـض علـى الصـحفيين عمـرو بـدر ومحمـود مسلم، حتى وإن دخلت في مواجهة مع السلطة التنفيذيـة، وبيـن الـداعين إلـى التهدئة والبحث عن المصالح الفئوية لاعضاء النقابة.
ولم تخف الحكومة المصرية دعمها للصحفي عبدالمحسن سلامة، المرشح على مقعد النقيب، وسُربت الوعود بزيادة بدل التدريب الذي تقدمه الحكومة لأعضاء

النقابة في حالة فوزه، واستقبل وزير القوى العاملة محمد سعفان، السبت 11مارس، بمكتبه بديوان عام الوزارة، عبدالمحسن سلامة، لبحث إمكانية توفير فرص عمل بالقطاع الخاص لأبناء الصحفيين.
وأجريت في 17مارس، وانتهت بفوز عبدالمحسن سلامة بمنصب نقيب الصحفيين، بالإضافة إلى فوز جمال عبدالرحيم، ومحمد خراجة، وحسين الزناتي، وعمرو بدر، وأيمن عبدالمجيد، ومحمد سعد عبدالحفيظ.
وعقب الانتخابات استقبل المهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء عبدالمحسن سلامة نقيب الصحفيين يوم السبت الأول من أبريل بمقر مجلس الوزراء ووافق رئيس الوزراء على زيادة البدل والمعاشات ودعم نقابة الصحفيين

ج. انتهاكات حرية الإعلام

وثقت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ما يزيد عن 237انتهاكاً بحق الصحفيين حتى نهاية شهر أكتوبر الماضي، ورصدت الشبكة 58صحفيا معتقلا خلال عام 2017، وشملت الانتهاكات ضد الصحفيين المنع من التغطية، والاعتداء البدني، وإتلاف معدات التصوير، والاعتقال، والحبس الاحتياطي المطول، والغرامات المالية ومنع المقالات من النشر، ومصادرة الصحف.

كما أطلقت جبهة الدفاع عن الصحفيين والحريات (مبادرة للدفاع عن حرية الصحافة تضم صحفيين نقابيين وغير نقابيين) تقريرا في 4مايو الماضي عن أوضاع حرية الصحافة أحصت فيه 203انتهاك بحق الصحفيين والإعلاميين خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2017.

<u>*ومن بين ما وثقته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عام 2017:</u>

<u>1- انتهاكات ضد وسائل الإعلام:</u>

متابعة قضية غلق مكتب الجاريان، ومصادرة صحيفة البوابة يومين على التوالي، وإغلاق صحيفة أصوات مصرية، ومنع طباعة جريدة الصباح، ومنع طباعة جريدة المصرية لاحتواء الغلاف على "قصيدة زجل" تضامنًا مع لاعب كرة القدم المصري محمد أبو تريكة.

<u>2- انتهاكات ضد الصحفيين والإعلاميين :</u>

<u>* استمرار التنكيل بالإعلامية عزة الحناوي:</u>
أصدرت المحكمة التأديبية بمجلس الدولة، الثلاثاء، 12سبتمبر حكماً بإيقاف المذيعة عزة الحناوى أربعة أشهر عن العمل، في اتهامها بإهانة رئيس الجمهورية.

وكانت النيابة الإدارية قد أحالت الإعلامية عزة الحناوي إلى المحاكمة التأديبية بعد انتقادها رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي أثناء تقديمها برنامج "أخبار القاهرة" المذاع بتاريخ 6مارس 2016عبر قناة القاهرة، ووجهت لها النيابة مخالفات بعدم الالتزام باسكريبت الحلقة، وإهانة رئيس الدولة، وإبداء آراء شخصية أثناء تقديم الحلقة،

*** إعادة القبض على الصحفي هاني صلاح الدين :**

القت أجهزة الأمن قيام أجهزة الأمن بالقبض على الصحفي هاني صلاح الـدين، فجر 21أغسطس 2017، بزعم تحريضه على التظاهر، وذلك بعد أقل من شهر على حصوله على البراءة في قضية غرفة عمليات رابعة.

وكانت صحيفة " صوت الأمة " قـد زعمـت فـي خـبر نشـرته 15أغسـطس أن "صلاح الدين" قام بتحريض 3صحفيين محالين إلى التحقيـق بمؤسسـة «اليـوم السابع» على التظاهر أمام سلم النقابة ورفع شعارات معادية للدولـة ورموزهـا الصحفية والإعلامية، وهـو مـا نفـاه صـلاح الـدين عـبر صـفحته الشخصـية علـى "فيس بوك".

يذكر أن محكمة جنايـات الجيـزة قضـت بـبراءة هـاني صـلاح الـدين فـي قضـية "غرفـة عمليـات رابعـة" بعـد حبسـه احتياطيـاً فـي الفـترة مـن 25أغسـطس 2013وحتى 8مايو 2017.

*** القبض على صحفي "البوابة نيوز" وإخفائه:**

القى جهاز الأمن الـوطني بـالجيزة القبـض الصـحفي عبـد اللـه رشـاد، المحـرر بقسم الحوادث بجريدة "البوابة نيوز"، فور خروجه من الجريدة بمنطقة الـدقي مساء 24أغسطس 2017، وتم اقتياده إلـى قسـم شـرطة الـدقي ثـم ترحيلـه لمقر الأمن الوطنى بالشيخ زايد.
ولم تعلن الأجهزة الأمنية عـن اعتقـاله حـتى 30أغسـطس حينمـا أعلنـت وزارة الداخلية في بيان لها ان عبدالله رشـاد غيـر مقيـد بنقابـة الصـحفيين، وأنـه مـن العناصر الإخوانية السابق مشـاركتها فـى فعاليـات الجماعـة، ومطلـوب ضـبطه وإحضاره على ذمة القضية رقـم 610لعـام 2016جنايـات ثـان سـوهاج "بشـأن انضمامه إلى مجموعة من عناصر لجان العمليات النوعية بسوهاج.
وأوضح البيـان أن دور عبـدالله رشـاد فـى القضـية تمثـل فـي إدارتـه صـفحتين للجماعة الإرهابية على موقع "الفيس بوك"
تم ترحيل عبدالله لعرضه على النيابـة المختصـة بسـوهاج، الـتي قـررت حبسـه لحين محاكمته خلال شهر ديسمبر 2017.

*** النيابة تتهم الصحفي طارق جمـال حـافظ بخـدش الرونـق العـام للقضاء:**

استدعت نيابة أمـن الدولـة بـالتجمع الخـامس الصـحفي طـارق جمـال حـافظ، رئيس القسم القضائي بجريدة الفجر، يوم 7مايو 2017، ووجهت لـه اتهامـات لم تنص عليها أي من القوانين المصرية، وذلك على خلفية نشره تقارير صحفية عن تعيينات في النيابة العامة شملت أسـماء أبنـاء وأقـارب القضـاة والقيـادات الأمنية.

وتم التحقيق مع طارق جمال حافظ لمدة 15ساعة كاملة لـم يتخللهـا أي فـترة إستراحة نهائيا، في أمر متعمـد للإكـراه "البـدني والنفسـي والمعنـوي" تجـاهه، وحـاول المحقــق بطـرق عديـدة خلال التحقيقـات الطويلـة "ترهيبـه" تـارة، و"ترغيبه" تارة أخرى، والتعرف على مصادر معلوماته، وصولا إلى التلويـح بـأن المستندات ربما تكون قد تم اختلاسها من مكان حفظها.

وفي نهاية التحقيقات وجهت النيابة لطارق اتهامات "خدش الرونق العام للمجلس الأعلى للقضاء بقصد النيل من اعتباره، وتكدير السلم العام وإلحاق الضرر بالسلطة القضائية عن طريق نشر أخبار كاذبة، وتعمد إزعاج ومضايقة الغير بإساءة استعمال أجهزة الاتصالات"، وأخلت سبيله بكفالة 5آلاف جنيه.

***براءة الصحفي عبد الرحمن ياقوت بعد عامين من الحبس الاحتياطي:**

قضت محكمة جنايات الإسكندرية، في 5مارس 2017، ببراءة عبد الرحمن عبد السلام ياقوت، المصور الصحفي بموقع «كرموز» الإلكتروني، بعد قرابة عامين من الحبس الاحتياطي في القضية رقم 3880لسنة 2015إداري الدخيلة المعروفة باسم "محاولة إحراق نقطة شرطة فوزي معاذ بالإسكندرية".

وتعود وقائع الدعوى إلى يوم 21مارس 2015، عندما كلف الموقع، ياقوت بتغطية تظاهرة أمام نقطة شرطة فوزي معاذ في منطقة الهانوفيل غرب الإسكندرية. وأثناء قيامه بعمله ألقت الشرطة القبض عليه، واقتادته إلى قسم شرطة الدخيلة، واتهمته النيابة في قضيتين مرتبطتين بالواقعة نفسها.

***حبس نقيب الصحفيين السابق والوكيلين سنة مع إيقاف التنفيذ:**

قضت محكمة جنح مستأنف قصر النيل، في 25مارس، بحبس نقيب الصحفيين السابق والصحفيين جمال عبد الرحيم وخالد البلشي، سنة مع إيقاف التنفيذ لمدة 3سنوات في قضية اقتحام الأمن لمقر النقابة.

وكانت محكمة جنح مستأنف قصر النيل، بقبول استئناف النقيب والصحفيين على الحكم الصادر فى ١٩ نوفمبر 2016، من محكمة جنح قصر النيل بحبسهم سنتين مع الشغل وكفالة 10آلاف جنيه، بزعم "إيواء مطلوبين أمنيًا" داخل مبنى النقابة، وقضت المحكمة بتخفيف الحكم إلى سنة لكل منهم مع الإيقاف لمدة 3سنوات.

يذكر أن قوات الأمن اقتحمت مقر نقابة الصحفيين بوسط القاهرة في 1مايو 2016، وألقت القبض على الصحفيين عمرو بدر ومحمود السقا، المعتصمين بمقر النقابة، الصادر بحقهما أمر ضبط وإحضار على خلفية الدعوة للتظاهر في قضية "تيران وصنافير"، ووجهت النيابة اتهامات للنقيب ووكيل المجلس والسكرتير العام تهمة إيواء مطلوبين.

*** التحقيق مع يحيى القزاز على خلفية منشور على فيسبوك:**

قررت نيابة استئناف القاهرة، في 21أكتوبر، إخلاء سبيل الدكتور يحيى القزاز أستاذ الجيولوجيا بجامعة حلوان، بكفالة 10آلاف جنيه، عقب التحقيق معه في تهمة إهانة رئيس الجمهورية التي تضمنها البلاغ رقم 7592لسنة 2017عرائض النائب العام.
وكان النائب العام قد أمر بفتح تحقيق في البلاغ المقدم من المحامي أشرف سعيد، يتهم فيه القزاز بأنه وصف السيسي على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، بالخيانة وطالب بإعدامه أيضا، وحرض على قتله (ضربا بالنعال) على حد تعبيره بعد وصفه بالخيانة، وذلك موافقة السيسي على اتفاقية إعادة ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، والتي تم بمقتضاها نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية.*** التحقيق مع يحيى القزاز على خلفية منشور على فيسبوك:**

قررت نيابة استئناف القاهرة، في 21أكتوبر، إخلاء سبيل الدكتور يحيى القزاز أستاذ الجيولوجيا بجامعة حلوان، بكفالة 10آلاف جنيه، عقب التحقيق معه في تهمة إهانة رئيس الجمهورية التي تضمنها البلاغ رقم 7592لسنة 2017عرائض النائب العام.
وكان النائب العام قد أمر بفتح تحقيق في البلاغ المقدم من المحامي أشرف سعيد، يتهم فيه القزاز بأنه وصف السيسي على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، بالخيانة وطالب بإعدامه أيضا، وحرض على قتله (ضربا بالنعال) على حد تعبيره بعد وصفه بالخيانة، وذلك موافقة السيسي على اتفاقية إعادة ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، والتي تم بمقتضاها نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية.

<u>*استمرار حبس الصحفي محمود شوكان والباحث هشام جعفر :</u>

تدهورت صحة المصور الصحفي محمود أبو زيد، المعروف باسم "شوكان"، الذي يقضي عامه الرابع محبوسا احتياطيا على ذمة قضية"فض اعتصام رابعة" التي لم يربطه بها سوى ممارسة عمله كمصور صحفي.

يعاني شوكان من مرض أنيميا البحر المتوسط، وأحيل من مستشفى السجن إلى مستشفى القصر العيني، لإجراء عدد من التحاليل.

ونظراً لعدم توافر الأدوات اللازمة لعمل التحاليل بالقصر العيني، فقد أعيد شوكان إلى مستشفى السجن على أن يتم سحب عينة الدم و تسليمها إلى أسرته لتحليلها في أحد معامل التحاليل الخاصة خارج السجن.

أما هشام جعفر المحبوس احتياطيا منذ 21أكتوبر 2015، بزعم "الانضمام لجماعة محظورة وتلقي أموال أجنبية"،فقد أكمل في 22أكتوبر 2017، الحد الأقصى من فترة السجن الاحتياطي المقررة في قانون الإجراءات الجنائية (24شهراً)، إلا أنه مازال قيد الحبس الاحتياطي، وهو ما يجعله مسجون بشكل غير قانوني، فضلا عن أنه يعاني من ضمور العصب البصري.

<u>د. تقييد حرية الوصول إلى الإنترنت:</u>

أعلنت وكالة أنباء الشرق الأوسط الناطقة باسم الحكومة المصرية مساء 24مايو، عن حجب 21موقعًا إلكترونيًا. ونقلت الوكالة عن "مصدر أمني رفيع المستوى" لم تسمه، قوله إن القرار يرجع للمحتوى الداعم للإرهاب والتطرف والأكاذيب التي تنشرها تلك المواقع.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط عددا من المواقع من ضمن تلك المستهدفة بالحجب هي مدى مصر وموقع قناة الجزيرة، وقناة الشرق ، ومصر العربية، وعربي 21، والشعب،وحماس أون لاين، ورصد.
ولكن سرعان ما أخذت المواقع التي يتم حجبها في الزيادة بشكل هستيري حتى وصلت إلى 450موقعاً وفق إحصائيات الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وذلك دون أن تعلن أي جهة حكومية مسؤوليتها عن الحجب.

وشملت قائمة المواقع التي تم حجبها في مصر، مواقع إخبارية، أخرى ناطقة باسم مؤسسات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، ومن بين المواقع التي

حُجبت موقع قنطرة للحوار مع العالم الإسـلامي –http://www.qantara.de/ ” المعني بالحوار والتواصل بيـن الثقافـات، موقـع منظمـة مراسـلون بلا حـدود http://www.rsf.org/، موقـع الشـبكة العربيـة لمعلومـات حقـوق الإنسـان http://anhri.net/، وأعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش، في 8سبتمبر عن حجب السـلطات المصـرية لموقعهـا الإلكـتروني داخـل مصـر www.hrw.org، وذلك بعد أن نشرت المنظمة تقريراً تناول التعذيب في مصر، وتضمن اتهامات للشرطة بتعذيب معتقلين سياسيين، قبـل ان تـتراجع هـذه السـلطات تراجعـت عن قرار الحجب لاحقاً.

ه . انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

1- قانون تأميم منظمات المجتمع المدني:

صدق الرئيـس المصـري علـى قـانون الجمعيـات الأهليـة الجديـد فـي 24مـايو 2017، بعد موافقة البرلمان عليـه فـي نهايـة نوفمـبر 2016, وصـدر القـانون متجاهلاً رفض منظمات المجتمع المدني المصـرية الـتي عـبرت عنـه 6أحـزاب سياسية، و 22منظمة مجتمع مدني، في بيان لها في 15نوفمبر 2016.
ويحظر القانون على أي جمعيـة أو مؤسسـة إجـراء أي دراسـة أو أي اسـتطلاع دون تصريح من السلطات، كما يحظر نشر نتائج هذه الدراسات والاستطلاعات إلا بإذن منها.
وينص القانون أيضا على ضـرورة ان تقـوم مؤسسـات المجتمـع المـدني بـإبلاغ السلطات بجميع المعلومات المتعلقة بتمويلهـا وأنشـطتها وبرامجهـا، والتمـاس الإذن بالأنشطة.
واستحداث القانون كيان جديد لمتابعة شؤون الجمعيات باسم "الجهـاز القـومى لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية"، يتولى الجهاز البت فى كـل مـا يتعلق بتأسيس وعمل ونشـاط المنظمـات الأجنبيـة غيـر الحكوميـة فـى مصـر، وكافة صور تعاونها مع المؤسسات والجهـات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة داخـل البلاد، والتمويـل الأجنـبى للجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة المصـرية، وحـددت المادة 72من القانون تشكيل المجلس الذي يقترب من كـونه مجلسـاً للحـرب فهو يتشكل من رئيس بدرجة وزير وعضوية (ممثـل لجهـاز المخـابرات العامـة، ممثل لوزارة الدفاع، ممثل لوزارة الداخلية، ممثل لوحدة غسل الأموال، ممثـل لهيئة الرقابة الإدارية، ممثل لوزارة الخارجيـة، ممثـل لـوزارة التعـاون الـدولي، ممثل لوزارة العدل، ممثل للوزارة المختصة، ممثل للبنـك المركـزي،) والمـثير أن هذا المجلس لم يضم ممثل واحد عن منظمات المجتمع المدني.

2- قضية منظمات المجتمع المدني:

استمرت الحملة الشرسة ضد منظمات حقوق الإنسـان المسـتقلة، فـي قضـية منظمات المجتمع المدني رقم 173لسـنة 2011، وكشـفت هـذه الحملـة عـن توظيـف منظومـة العدالـة فـي محاولـة التخلـص مـن الأصـوات المنـددة يوميـا بالانتهاكات الجسيمة للسلطات المصرية.
وتعـود القضـية إلـى شـهر ديسـمبر 2011حيـن اتهـم العـاملين فـي منظمـات المجتمع المدني بإدارة منظمة والحصول على تمويـل مـن حكومـة أجنبيـة دون ترخيص، وانقسمت القضية إلى شـقين، أحـدهما لمحاكمـة العـاملين بمنظمـات المجتمع المدني الدولية، والشق الآخر استهدف العاملين بالمنظمات المحلية.

3- حبس سارة حجازي، وأحمد علاء في قضية "علم الرينبو":

قررت نيابة أمن الدولة العليا يوم الثلاثاء 3أكتوبر، حبس كل من الناشطة سارة حجازي، والناشط أحمد علاء لمدة 15يوما على ذمة التحقيقات التي تجري معهم في القضية المعروفة إعلامياً ب "علم الرينبو"، على خلفية اتهامهما بالانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون والترويج لأفكار ومعتقدات تلك الجماعة، بالإضافة إلى اتهام آخر لسارة حجازي بالتحريض على الفسق والفجور فى مكان عام، على خلفية نشر آرائهم الداعمة لحقوق المثليين جنسياً علي شبكات التواصل الإجتماعي، بعد رفع علم الرينبو في احدي الحفلات الغنائية.

4- منع "سوزان فياض" مؤسسة مركز "النديم" من السفر:

قامت سلطات مطار القاهرة الدولي صباح يوم الأربعاء 18أكتوبر، بمنع الدكتورة سوزان فياض المدافعة عن حقوق الإنسان وإحدى مؤسسات مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب من السفر، وذلك بناء على تعليمات قاضي تحقيق حسبما أفادت به سلطات المطار.

5- منع الحقوقي نجاد البرعي من السفر خارج مصر، وإحالة قاضيين إلى التأديب:

منعت أجهزة الأمن في مطار القاهرة المحامي والحقوقي نجاد البرعي من السفر إلى الأردن، يوم 26يناير 2017، بناء على قرار من قاضي التحقيقات على ذمة القضية 173المعروفة باسم قضية منظمات المجتمع المدني، وكان البرعي قد تعرض للاستيقاف أثناء عودته للقاهرة، فجر 3أكتوبر 2016، كما تم تم إيقافه في 2014بدعوى تشابه الأسماء.
وفيما له علاقة بالمجموعة المتحدة للاستشارات القانونية التي يرأسها نجاد البرعي، فقد قرر قاضي التحقيق المنتدب من وزارة العدل في يوم 30مارس 2017، إحالة القاضيين عاصم عبد الجبار نائب رئيس محكمة النقض، وهشام رؤوف الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة، إلى مجلس التأديب والصلاحية، وذلك على خلفية المشاركة في صياغة مشروع قانون لمكافحة التعذيب جرى إعداده بمعرفة خبراء قانونيين خلال ورشة عمل نظمتها المجموعة المتحدة في 11مارس 2015، للعمل على ملائمة صياغة مشروع القانون مع نصوص الدستور الجديد، وتتماشى مع المعايير الدولية، وذلك قبل أن يتم إحالتهما للتحقيق بعد بلاغ تقدم به المجلس الأعلى للقضاء يتهمهم بإعداد مشروع قانون لمكافحة التعذيب بالتعاون مع مركز حقوقي غير شرعي.

6- استدعاء محاميين سابقين بمركز هشام مبارك للقانون:

قرر قاضي التحقيق المنتدب من وزارة العدل للتحقيق في قضية منظمات المجتمع المدني رقم 173لسنة 2011، إخلاء سبيل المحامي مالك عدلي يوم 22أغسطس، بضمان محل إقامته، وإخلاء سبيل المحامي أسامة خليل بكفالة مالية قدرها 3آلاف جنيهاً علي ذمة التحقيقات، بعد استدعائهما للتحقيق علي خلفية عملهما السابق في مركز هشام مبارك للقانون.
جاء استدعاء عدلي، وخليل، بعد التحقيق مع مدير المركز المحامي مصطفى الحسن في 13أبريل، بتهمة "تلقي أموال للإضرار بالمصلحة الوطنية و هدم أعمدة الدولة الأساسية الجيش و الشرطة و القضاء، وإنشاء كيان يمارس عمل الجمعيات دون تسجيل، والتهرب من سداد ضريبة إيرادات".

7- التحقيق مع عبدالحفيظ طايل مؤسس المركز المصري للحق في التعليم:

مثل عبدالحفيظ طايل مؤسس المركز المصري للحق في التعليم للتحقيق في يوم ٢٠ يونيو، أمام قاضي التحقيق المنتدب في قضية منظمات المجتمع المدني، وواجه طايل مزاعم بتلقي تمويل أجنبي بهدف الإضرار بالأمن القومي للبلاد، وتأسيس نقابة المعلمين المستقلة بالمخالفة للقانون، والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى إلى تهمة "التزوير المعنوي".

8- التحقيق مع الحقوقي محمد زارع في قضية المجتمع المدني:

مثل المدافع الحقوقي محمد زارع مدير برنامج مصر *بمركز القاهرة* لدراسات حقوق الإنسان في 24مايو 2007، أمام قاضي تحقيق قضية 173المعروفة باسم قضية المجتمع المدني، بمحكمة القاهرة الجديدة (التجمع الخامس)، وبعد التحقيق مع زارع قرر قاضي التحقيق إخلاء سبيله بكفالة 30ألف جنيه مصري.

جدير بالذكر أن هذا هو التحقيق الأول مع محمد زارع، الممنوع من السفر منذ عام كامل (دون تحقيق أو استدعاء) بناء على طلب قضاة التحقيق في القضية نفسها. وهو الحقوقي المصري الحائز على جائزة "مارتن اينالز" التي تمنح سنويا لأهم وأبرز المدافعين عن مبادئ حقوق الإنسان حول العالم.

9- إغلاق مركز وعيادة النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب:

داهمت قوة ضخمة من الشرطة معهم شخص من وزارة الصحة وآخر من حي الأزبكية مقر مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، يوم الخميس 9فبراير 2017، أثناء عطلة العاملين بالمركز، وذلك لتنفيذ قرار بغلق العيادة بناءً على قرار من إدارة العلاج الحر بوزارة الصحة صدر في فبراير من عام 2016. وقامت القوة بإغلاق وتشميع العيادة والمركز بالشمع الأحمر .

يذكر أن مركز النديم تقدم بطعن على قرار الإغلاق محاولا وقف القرار بعد مداهمة قوات الأمن للمركز في 18فبراير 2016، ولكن لم يبت فيه حتى الآن.

عيادة النديم مكان يلجأ له الناجون والناجيات من العنف والتعذيب، يتلقون فيه المساعدة والدعم من فريق من الطبيبات اخترن مساعدة الضحايا، ورغم كافة الصعوبات والعقبات إلا أنهن استمررن في تقديم المساعدة لضحايا سلطات أصرت على استخدام العنف والتعذيب في التعامل مع المختلفين معها في الرأي.

10- اعتقال وإخفاء ابراهيم متولي منسق رابطة أسر المختفين قسريا:

لا يزال المحامي ابراهيم متولي حجازي، محبوساً على خلفية نشاطه في رابطة أسر المختفين قسريا، وهي رابطة من أفراد تعرض ذويهم للاختفاء القسري.

وكانت سلطات الأمن في مطار القاهرة قد اعتقلت المحـامي إبراهيـم متـولي، في التاسـعة مـن صـباح يـوم الأحـد 10سـبتمبر، وهـو فـي طريقـه إلـى جنيـف للمشاركة فـي اجتمـاع الفريـق المعنـي بحـالات الاختفـاء القسـري فـي الأمـم المتحدة.
وبعد اختفاء دام طيلة 3أيام، اعترفت نيابة أمن الدولة العليـا، فـي 13سـبتمبر، بحبس متولي لمدة 15يوما، على ذمة المحضر رقم 900لسنة 2017حصر أمن الدولة العليا، بتهمة "قيادة جماعـة أسسـت علـى خلاف أحكـام القـانون ونشـر أخبار كاذبة".

وأصدرت سفارات 5دول هي ألمانيا، كندا، إيطاليا، إنجلترا، وهولنـدا، بيانـاً، فـي 3نوفمبر أعربوا فيه عن بالغ قلقهـم إزاء الاحتجـاز المسـتمر للمحـامي إبراهيـم متولي حجازي، فردت الخارجية المصرية على البيـان باسـتدعاء سـفراء الـدول الخمس لتقديم احتجاج رسمي شديد اللهجة.

11- منظمات حقوقية تأسف لترشيح مشـيرة خطـاب مـديراً عامـاً لليونسكو:

بمناسبة انتخابات مدير عام المنظمة الدولية للعلوم والثقافـة «يونسـكو»، فـي 9أكتوبر 2017، أعلنت 6منظمات حقوقية مصرية يـوم 5أكتـوبر، أن السـفيرة مشيرة خطاب مرشحة مصر لهذا المنصب، قد تكـون الأبعـد عمليًـا عـن شـغل هذا المنصب، كممثلـة لدولـة تعـادي حريـة التعـبير وحريـة اسـتخدام الانـترنت، تفرض الرقابة على الصـحف وتحبـس عشـرات الصـحفيين والعـاملين بالمجـال الإعلامي، وتحجب مئات المواقـع الإلكترونيـة بقـرارات بوليسـية بالإضـافة إلـى الصمت المتواطئ للمرشحة على إغلاق سلسلة مكتبات الكرامـة العامـة الـتي أنشأها المدافع الحقوقي المصري جمال عيد، فضلا عن الهجـوم علـى مكتبـات ومؤسسات ثقافية أخرى مثـل سلسـلة مكتبـات ألـف، ومكتبـة البلـد، وجـاليري تاون هاوس ومسرح روابط، الأمر الذي يـثير الشـكوك حـول صـلاحية مرشـحة "مصرية" لأن تكون مديرة لأحد أهم المنظمات الدوليـة المعنيـة فـي الأسـاس بالدفاع عن حرية الفكر والتعبير.

و.انتهاكات للحق في التجمع السلمي

من الملاحظ أن عدد الاحتجاجـات السـلمية أخـذ فـي التنـاقص منـذ بدايـة عـام 2017حيث رصدت الشبكة العربيـة لمعلومـات حقـوق الإنسـان 158 احتجاجـاً سلمياً خلال شهر يناير 2017، بينما وصلت هذه الاحتجاجات إلـى 42أحتجاجـاً فقط خلال شهر ديسـمبر مـن نفـس العـام. (وفـق احصـائيات تقريـر المسـار الديمقراطي)

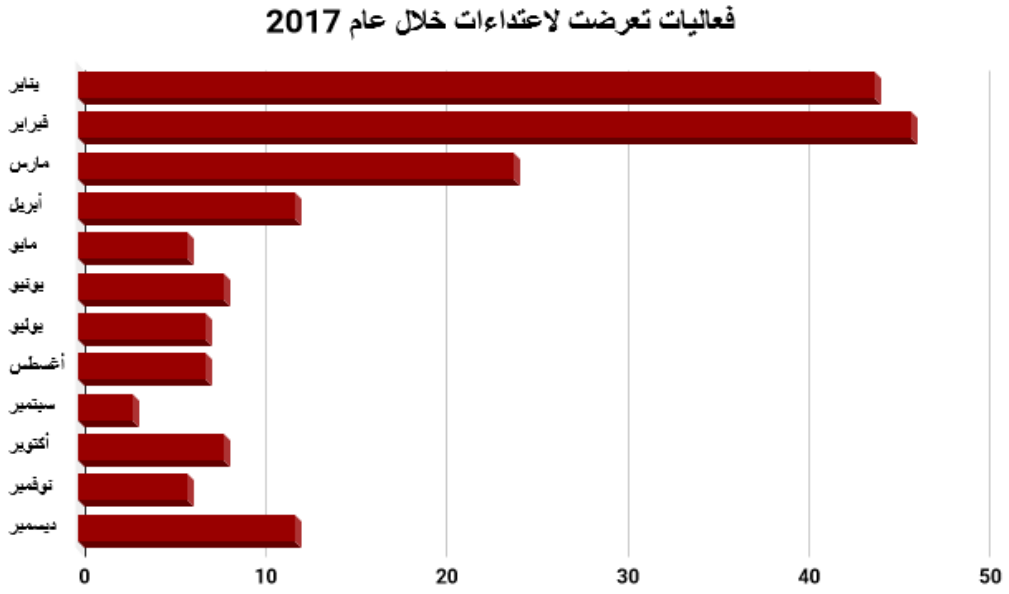

ورصدت الشبكة أيضا ما يفوق 183انتهاكاً للحق في التجمع السلمي والملاحظ أيضا أن عدد الانتهاكات قد تناقصت بتناقص الفعاليات ويعـود ذلـك إلـى العنـف الذي تتعامل به السلطات مع الاحتجاجات السلمية والاعتداء علـى المتظـاهرين بالإضافة إلى الأحكام القاسية والغرامات المبالغ في قيمتها

وشهدت مصر خلال النصف الثاني مـن يونيـو حملـة أمنيـة اسـتهدفت محتجيـن ورافضين لاتفاق ترسيم الحدود بين مصر والسـعودية والـذي بمقتضـاه تنـازلت مصر عن سيادتها على جزيرتي تيران وصنافير للجانب السعودي

***وارتكبت أجهزة الأمن العديد مـن الانتهاكـات ضـد النشـطاء وكـان من أبرزها:**

1- اقتحام منزل المعارض كمال خليل:

اقتحمت أجهـزة الأمـن يـوم الخميـس ٢٢ يونيـو منـزل المعـارض كمـال خليـل، وألقـت القبـض عليـه، وقـدمته إلـى النيابـة العامـة دون حضـور محـاميه وذلـك للتحقيق معه في محضر حمل رقم 10369لسـنة 2017جنـح النزهـة، بعـد بلاغ قدم من مباحث الانترنت يتهمـه بالـدعوة للتظـاهر، وإهانـة رئيـس الجمهوريـة، ونشر أخبار كاذبة، وقررت النيابة إعادته في اليوم التالي رفقة تحريات الأجهزة الأمنية، ثم قررت إخلاء سبيله بكفالة مالية قدرها ألفان جنيهاً مصرياً.

2- اقتحام منزل المحامي طارق حسين:

اقتحمت قوة أمنية في يوم ١٧ يونيو، منزل المحامي بالمركز المصري للحقـوق الاقتصادية والاجتماعية طارق حسين، وتقديمه إلى نيابة الخانكـة للتحقيـق معـه بتهم "التحريض علي التظـاهر والانضـمام لجماعـة محظـورة"، وقـررت النيابـة إخلاء سبيله بكفالة مالية قدرها ثلاثة آلاف جنيهاً مصرياً.

3- الاعتداء على حمدين صباحي، وفريد زهران:

اعتدى عدد من أفراد الأمن بالعصي والشوم على المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي ورئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي فريد زهران في يوم 15يونيو 2017، أثناء نزولهما من مقر الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بمنطقة وسط القاهرة، بعد مناقشة تحركات القوى السياسية للاحتجاج على مخالفة الحكومة والبرلمان للحكم القاضي ببطلان اتفاقية إعادة ترسيم الحدود التي وقعها السيسي مع السعودية.

4 -وفاة القيادي النوبي جمال سرور بعد إضرابه عن الطعام في معسكر أمن الشلال:

لفظ المواطن النوبي "محمد صالح سرور" الشهير بجمال سرور ، أنفاسه الأخيرة في معسكر أمن الشلال بأسوان يوم 4نوفمبر 2017، بعد تأخر تقديم العلاج له عقب إصابته بغيبوبة سكر.

والضحية هو أحد 25مواطن نوبي مصري، محبوسين احتياطيا في معسكر الأمن المركزي بمنطقة الشلال بأسوان، منذ 4سبتمبر بتهم التظاهر وقطع الطريق، علي خلفية مسيرة احتفالية بالدفوف نظموها يوم 3سبتمبر احتفالاً بعيد الأضحى والمطالبة بتطبيق المادة 236من الدستور التي ألزمت السلطات بإعادة أهالي النوبة إلى أراضيهم.

واستمر تجديد حبس المتظاهرين منذ هذا التاريخ حتى تم الإفراج عنهم في 15نوفمبر من محكمة جنح أمن الدولة طوارئ، وتأجيل الجلسة إلى 12ديسمبر 2017.

5- محاكمة المحامي الحقوقي والمرشح السابق لمنصب رئيس الجمهورية خالد علي :

قضت محكمة جنح الدقي في جلستها التي عقدت يوم 25سبتمبر بمعاقبة المحامي الحقوقي خالد علي بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وكفالة ألف جنيه، لاتهامه بخدش الحياء العام أمام مجلس الدولة عقب الحكم الصادر ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر و السعودية في 16يناير 2017، وذلك في قضية لفقها له أحد محامين الحسبة.

وكان خالد علي قد مثل للتحقيق أمام النيابة العامة في يوم الثلاثاء ٢٣ مايو على خلفية بلاغ قدمه أحد المحتسبين يتهمه فيه بخدش الحياء العام علي خلفية احتفاله بالحكم الذي حصل عليه من محكمة القضاء الإداري والذي قضى ببطلان اتفاقية التنازل عن تيران وصنافير، وقررت النيابة العامة احتجازه للعرض عليها في اليوم التالي مع تحريات الأمن وتقرير المعمل الجنائي بعد حرمانه من الدفاع عن نفسه، وفي اليوم التالي قررت النيابة إخلاء سبيل خالد علي بكفالة مالية قدرها ألف جنيه مصري، وإحالته للمحاكمة.

وقام خالد على باستئناف الحكم في 26سبتمبر ولا تزال القضية في المحاكم.